

د. فتحي عبد الفتاح

عالم متغير

بداية التاريخ والبحث عن موقع



د . فتحى عبد الفتاح

عالم متغير
بداية التاريخ والبحث عن موقع



المكتبة القومية المصرية والارشيف

١٩٩٣

تصميم الغلاف للفنان

محمود القاضى

الإخراج الفنى والتنفيذ :

صبره عبد الواحد

مدخل

اتجهت الطموحات بعد انتهاء الحرب الباردة إلى الحلم ببناء مجتمع دولى أكثر عدالة وأوثق ترابطا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . . .

وكان شعار عالم متداخل ومتبادل المصالح يوحى بأننا بإزاء معادلة عالمية جديدة تتراجع فيها حدود الأيديولوجيات الصارمة ، العابسة والمتصارعة لصالح توليفات فكرية جديدة أكثر تسامحا وأكثر عدالة . .

وتصور البعض ، بسذاجة طبيعية أو مصطنعة أن تمحور القيادة العالمية حول قطب واحد ، أو حتى أقطاب متعددة من نفس الفصيلة والنوع ، قد يسهل الإدارة العالمية اقتصاديا وسياسيا ..

وأُسفرت هذه الأحلام ، والتي يبدو أنها كانت نبيلة ومتفائلة أكثر مما يسمح به الواقع العالمى الجديد ، عن شعور لا يخلو من المرارة بالاحباط بقسوة ، حينما برزت فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة ثلاث منطلقات أو ركائز، تحاول أن تشكل فيما بينها إرھاصا لاتجاه فكرى يفرض نفسه ..

الركيزة الأولى هى تلك التى نادى بالانتصار الأبدى والحتمى لمفاهيم الليبرالية السياسية والاقتصادية ، وفقا للتطبيقات الأمريكية بشكل خاص ، تحت شعارات الديمقراطية والأسواق المفتوحة والقيم الثقافية الغربية ، والأمريكية تخصيصا ، قاد الكاتب الأمريكى الجنسية واليابانى الأصل فوكوياما هذا الاتجاه ، تسانده جوقة من الكتاب المرتبطين فى واقع الأمر بأجهزة القرار الأمريكى ، فى محاولة لإسدال ستار على التطور العالمى والقول بنهاية التاريخ . .

وقامت الركيزة الثانية ، وهي فى واقع الأمر عكسة للأولى ، على إعلان أن انتهاء الحرب الباردة ، يعنى نهاية لكل النظريات التى قامت على تصور اجتماعى اقتصادى سواء داخل التجمع القومى الواحد أو التجمع الدولى الأشمل (الأفكار الاشتراكية) وفى هذا الصدد أدبنت كل المنطلقات التى تبحث عن صيغ العدالة الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها تعبيرا عن منطق العجز والكسل وعدم القدرة على مواكبة متطلبات العصر ..

أما الركيزة الثالثة لهذا الاتجاه ، فقد ركزت على ما يمكن اعتباره بالتطور العالمى المتعدد المراحل . وجوهر هذه الفكرة أن الشمال (الغربى والقادر) هو المنوط به مواصلة التقدم البشرى فى الانتاج والإبداع ، مع إمكانية لإلحاق بعض الجيوب الجنوبية بالركب فى مراحل تالية ، وإسقاط شبه كامل لأية إمكانية أو قدرة لدى الجنوب فى اللحاق بالتطور، الأمر الذى يعنى محاصرته وأهماله ...

وقد انعكست هذه التوليفة الفكرية بركائزها الثلاث فى سبل من الكتابات والمؤلفات ، والتى اتخذ بعضها الشكل المباشر والفج مثل تلك التى نادى بضرورة محاصرة ومواجهة « الإسلام » كفكرة معادية ومعوقة وغير متوافقة مع التطور « الغربى » !!

والحديث عن الخطر أو التحدى الذى تمثله « الكونفو شيوسية » على الفكر والقيم الغربية .. أو القول بأن انهيار النظم الشمولية فى الاتحاد السوفيتى السابق وشرق أوروبا تعنى انهيارا أبديا لأية مقولات أو نظريات تبحث عن إرساء العدالة على الأرض ..

وفى كل الأحوال كان لمجلوب تدشين فكرة التفوق والتفرد الشمالى الغربى ..

ولكن رياح التغيير التى عصفت بمعادلة الحرب الباردة فى أشكالها القديمة ، واصلت انطلاقها لتعصف - وفى وتيرة أسرع - المقومات الثلاثة الأساسية التى حاول منظرو الانتصار الحتمى تدشينها وتأكيداها .

فقد شهدت السنوات اللاحقة لانتهاى الحرب الباردة ركودا غير مسبوق خيم على الاقتصاد العالمى خلال العامين الماضيين وخيم شبح الكساد الكبير على اقتصاديات العمالة الثلاثة (أمريكا - اليابان - ألمانيا)

وتراجعت ويحده نسب النمو فى الناتج القومى لتلك البلدان لتتراوح بين ١٠.٥ ٪ إلى صفر كما ازدادت نسب البطالة فى مجتمعات الشمال لتصل إلى نسب تتراوح بين ٨ إلى ١٠ ٪ .

ثم جاء الاتجاه إلى إقامة التجمعات الاقتصادية الكبيرة (السوق الأوربية- السوق الأمريكية - التجمع الآسيوى) ليؤكد مرة أخرى الصراع الاقتصادى المباشر ، كبديل مؤقت عن الصراع الأيديولوجى والفكرى الأشمل.

وأدى انفجار المناوشات التجارية وامتشى به من حروب تجارية طاحنة بين هذه التجمعات الاقتصادية والسكانية الكبيره إلى هدم الأسس الثلاثة والغير مقدسة للمبشرين الجدد والتي كانت تقوم على هارمونية الانتصار الأبدى ، والقيادة الواحدة المنفردة ، وحتمية التخلف الجنوبى .

وبدا واضحا أن افتقار العدالة الاجتماعية ، وتهميش الأسس الاقتصادية والاجتماعية لاجراء توازن ديمقراطى حقيقى فى العلاقات الدولية لن يؤدى إلا إلى انفجارات وحروب تجارية بين الكتل المتصارعة بنتائجه الوحشية والمدمرة .

لقد كانت الحرب الباردة ، والتي كانت قائمة على انقسام العالم إلى معسكرين ، تشعل صراعات الأطراف التي كانت تلجأ إليها قوى المعسكرين لخلق مناطق نفوذ لها .

ولكن الحرب الباردة ، ظلت أيضا باردة بحكم التوازن النسبى فى القوى العسكرية للطرفين ، وكان عامل الردع النووى الذى يملكه طرفا المعادلة فى الحرب الباردة هو أحد الضمانات الأساسية لمنع نشوب حرب عالمية أخرى ، ولقد ظلت أوروبا ولأول مرة فى تاريخها ، ولدة تقرب من خمسين عاما بلا حروب أو نزاعات مسلحة كنتيجة لذلك .

كما كانت الصراعات الإقليمية ، والتي لم تكن بعيدة عن أيدي إحدى القوتين ، غير مسموح لها بأن تتجاوز « خطوطا حمراء » أدركها الطرفان جيدا وذلك حتى لا تتسع رقعتها فتتورط القوتان فى حرب شاملة . .

حدث هذا فى كويا إبان أزمة الصواريخ المعروفة فى الستينات ، وحدث هذا من قبل فى الحرب الكورية بين الشمال والجنوب فى أوائل الخمسينات ، كما حدث فى مصر سنة ١٩٥٦ ، وحدث بعد ذلك فى أفغانستان وفيتنام ..

فعندما كان يتطور الموقف فى تلك الحروب الاقليمية ليصل إلى حافة الخطر ، يتدخل طرفا الحرب الباردة وتجرى تهينة للنار المشتعلة والبحث عن مخرج ..

ولكن نيران الحروب التجارية الخطرة تنطلق بلا رادع ، وبلا حدود أو ضفاف ، وغالبا ماترتدى مسوحة قومية شوفينية أو ادعاءات عنصرية وعرقية وطائفية ..

فالصراع حول الأسواق الذى تفجر فى شكل حرب الحاصلات الزراعية بين دول السوق الأوروبية وأمريكا ، رغم محاولات التهينة ، قابل للانفجار دائما وفى قضايا أخرى .

كما تمثل مشاكل الخلل فى الموازين التجارية الأمريكية مع دولة مثل اليابان والمعركة التى تسعى إليها الولايات المتحدة من أجل فتح السوق الآسيوى (واليابانى بشكل خاص) أمام المنتجات الأمريكية والتقليل من السيطرة اليابانية على الأسواق العالمية ، مشاكل مرشحة لمسارات معقدة وخطرة ومنذرة ..

فالذى لا شك فيه أن العالم مقبل على أشكال جديدة وخطرة من الصراع ، فالحرب الباردة ، وبكل مويقاتها ، كانت حربا محكومة فى ظل وجود كتلتين لكل منهما ثقلاها الاقتصادى ورادعها العسكرى المتوازن ..

ولكن الحروب التجارية وفتح الأسواق سواء بين دول الشمال الغنية نفسها ، أو بينها وبين دول الجنوب التى مازالت تمثل حتى الآن المصدر الأساسى لأكثر من ٧٠٪ من المواد الخام وخاصة فى مجال الطاقة ، يمكن أن تتحول ، مع تداعيات المنافسات التجارية المحتومة إلى حرب ساخنة ومدمرة ، ولا يهم بعد ذلك الشعارات والمبررات التى ترفع سياسية كانت أم دينية أو حتى التستر وراء أهداف انسانية ..

ووسط كل هذا لابد من البحث عن اهتمام ، ان لم تكن هموما عربية ،
مما يجرى .. بحثاً عن موقع أو حتى مرفأ آمن ..

فرياح التغيير التى تهب على العالم لن تتسامح أو تحنو على من
يأخذون موقف المتفرج الالاهى أو من يتمتعون بحالة الرضاء الغبى عن
الذات..

د / فتحي عبد الفتاح — القاهرة — ديسمبر سنة ١٩٩٢

الفصل الأول الحايت والتشير

- انخياز أو عدم انخياز .
- حقوق الإنسان وحقوق الوطن .
- الأمم المتحدة والدور الجديد .
- السيادة القومية والديمقراطية .
- البعد الاقتصادي للمسألة القومية .
- عالمان وليس عالما واحدا .
- النظام الجديد بين الشكل الأمريكى والضمون الإنسانى
- الحرب التجارية .
- النورة العلمية والعقد الاجتماعى .
- السياسة والفن والبحث عن علاقات جديدة .

انحياز أم عدم انحياز .. والم أين ؟

لمن يشاء أن يتعامل فى السياسة بلغة الكاريكاتير يمكن أن يضع صورة مؤتمر دول عدم الانحياز الذى انعقد فى أندونيسيا فى سبتمبر سنة ١٩٩٢ جنبا إلى جنب مع صورة الحروب والقتال الضارى الذى يجرى على أرض يوغوسلافيا بكل الأشكال العرقية والعنصرية والدينية اللامقولة فى أحيان كثيرة ، فيوغوسلافيا كانت الوطن الأول لتأسيس دول عدم الانحياز (سنة ١٩٦١) كما كانت آخر موطن لمؤتمر الحركة الأخير (١٩٨٩). وما زالت وحتى مؤتمر أندونيسيا فى سبتمبر القادم هى المسئولة عن قيادة حركة عدم الانحياز ..

والصورة قد تبدو بالفعل ساخرة ومريرة بل وحزينة ..

وقد تدفع بعض المتشائمين وما أكثرهم إلى استغلال هذا الوضع الشكى والمؤقت لإصدار الأحكام العامة والمتسرفة والقول بانحياز حركة عدم الانحياز وانتهاؤها ..

ولما كان الأمر فى السياسة أبعد وأعمق من التعامل معها بروح التشاؤم أو التفاؤل ، فإن علينا أن نعترف بأن حركة دول عدم الانحياز أو دول الجنوب أو الدول النامية أو دول العالم الثالث أو أيا كانت التسمية تواجه مأزقا حقيقيا ومنعظفا يمكن القول معه إنه فاصل ومحدد لحركتها ومسارها للسنوات الكثيرة القادمة .

وليس المهم هنا هو ما أسفر عنه المؤتمر والبيان الذى صدر ليتحدث عما يجرى فى يوغوسلافيا أو أفغانستان أو ليبيا وتعداد المشاكل الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية التي تعاني منها دول الحركة ، ولكن الأهم هو محاولة طرح السؤال المحدد والذي يجب الا يكون حائرا ومتريدا ... وهو ... وماذا بعد ؟ وإلى أين ؟!

بمعنى أنه مطلوب وبعد مرور ٢٠ عاما على إنشاء حركة عدم الانحياز أن يكون هناك تصور واضح ، أو حتى مخطوطة عريضة لمستقبل الحركة ليس من قبيل سرد للتاريخ وتقييم له بل على أساس ترسم للمستقبل واستشراف لإمكاناته المتاحة ..

وهنا قد لا نجد أمامنا ويشكل متكامل يبين بعض التصورات المحددة التي أجهدت نفسها للاجابة على الأسئلة المطروحة ، ولعل من أبرزها هو التصور المصرى والذي طرحه وزير خارجيتها فى المؤتمر العاشر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز والذي عقد فى أكرا فى سبتمبر الماضى ..

وينطلق هذا التصور من بعض الفرضيات الهامة فى تحليل الوضع الحالى لحركة عدم الانحياز .

حيث إن النظام الذى كان قائما على أساس كتلتين متنافستين قد مضى وانتهى فمعنى هذا أنه من الصعب استمرار مفهوم عدم الانحياز الذى عاصرناه طوال الفترة الماضية ، فقد كان عدم انحياز بين كتلتين وبين مفهومين متعارضين جذريا ، وقد انتهى هذا الوضع واصبح تعبير عن عدم الانحياز نفسه وفى ذاته جزءا من تاريخ ينقضى كما انقضت تعبيرات أخرى مثل الحرب الباردة وتنافس الكتلتين ومناطق النفوذ .. وهذا يستوجب أن يخضع المفهوم بل والتسمية نفسها إلى إعادة نظر ..

إن الوضع الحالى لحركة عدم الانحياز يقول إنها مهتشة ، ومهددة فى ظل الظروف الجديدة بتهميش أكثر ، والأحداث تتوالى على الساحة العالمية دون إسهام محورى من هذه الحركة وأن الموضوعات الحديثة والمشاكل التى استجد طرحها مثل مشاكل البيئة والمخدرات وحقوق الإنسان كلها طرحت دون إسهام حقيقى من حركة عدم الانحياز ، وأن النقاش الجارى فى العالم حول الأمن الدولى والتوازنات الدولية إنما يجرى بين مجموعة الدول المتقدمة، وهى التى فيما يبدو سوف تقرر مسار هذه النظريات والترتيبات ، بينما لم تسهم دول عدم الانحياز فى طرح نظرية أو خطة فى النقاش الجارى حول الترتيبات العالمية الجديدة .

وينطلق هذا التصور من توصيف الحالة إلى تقديم قائمة بالعلاج تتركز
فى :

ادماج حركة عدم الانحياز مع مجموعة الـ ٧٧ فى حركة واحدة تمثل
العالم النامى (الجنوبى) وينبثق من هذا الاندماج حركة تستهدف تحقيق
الديموقراطية والاستقرار والتنمية ، وتكون مفتوحة لكل الدول النامية .
وتشارك كلها فى وضع الخطوط الرئيسية لمنطلقات الحركة الجديدة .

أن يقوم هذا التجمع على بدء حوار بين الجنوب والشمال لتحقيق أكبر
قدر ممكن من التنسيق والإسهام فى تشكيل النظام العالمى الجديد ، وأن
يقوم هذا الحوار بشكل منتظم وهادف ومرن وعلى أكثر من مستوى كما يتعين
انشاء حوارات بين الحركة والتجمعات الدولية المتقدمة (المجموعة الأوروبية -
الدول الصناعية الكبرى .. إلخ) حول قضايا مثل نزع السلاح وحقوق
الانسان والأمن الإقليمى والدولى

الحقيقى والصحيح

ولكن ..

وقبل القفز إلى تصورات الحلول ، فلعلنا من الضرورى قبل المضى فى
سياسة جلد الذات والتي نحسنها وربما نفضلها تفريجا للمأسى التى
نعيشها والاحساس بالاحباط فإن علينا أن نؤكد عن عمد ومع سبق الإصرار
لأنفسنا أولا وللعالم ثانيا أن حركة عدم الانحياز بكل المواقف التى واكبتها
أو نالت منها ، كانت ومازالت حركة تاريخية عظيمة لعبت ومازالت تلعب ومن
الممكن أن تلعب دورا أساسيا فى تشكيل أى نظام عالمى جديد ..

ولو أخذنا ، وبشكل حرفى ، المبادئ التى قامت عليها حركة عدم
الانحياز ، وفقا لبيانها الصادر فى بلغراد سنة ١٩٦١ ، فسنجد أنها هى
المبادئ التى فرضت نفسها على الساحة الدولية طوال تلك الفترة ..

احترام سيادة واستقلال كل دولة ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية
التعايش السلمى بين الأنظمة المختلفة ونبذ الأحلاف والتكتلات
العسكرية .

نزع السلاح الشامل وتوسيع أفاق التعاون الاقتصادي الدولي .
مواجهة الاستعمار والعنصرية وأية تفرقة قائمة على اللون أو الجنس أو الدين .

ولا شك أن حركة عدم الانحياز بأعضائها الذين بلغوا (١٠٢ دولة) يمثلون أكثر من نصف سكان العالم قد لعبت دورا هاما في خلال الثلاثين عاما الماضية وربما في اطار تحقيق كلمات جواهر لال نهرو في المؤتمر الثاني للحركة الذي عقد في القاهرة « بأننا لسنا في وضع لنزعم فيه بأننا سنغير العالم ، ولكننا نستطيع أن نؤكد أن أحدا لن يستطيع إعادة تشكيل العالم بدوننا » .

وهذا حقيقي وصحيح ..

فلقد أسهمت الحركة ليس فقط في ترسيخ بعض قواعد الديمقراطية الدولية (القضاء على الاستعمار - وضع تصورات لنظام اقتصادي وإعلامي دولي - نزع السلاح) بل وساعدت في تحطيم فكرة انقسام العالم إلى معسكرين حينما خرجت بفكرة عدم الانحياز لاي منهما ، ثم والأهم من ذلك كانت سباقة ، على الأقل من الناحية النظرية في تحجيم صورة الصراع الأيديولوجي والمنهبي .

ولكنه حقيقي وصحيح أيضا أنه مع انتصار بعض الأفكار والمنطلقات الأساسية لحركة عدم الانحياز مثل انتهاء الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين ، والاتجاه المتزايد نحو نزع السلاح ..

إلا أن ذلك لم يصب حتى الآن ، فيما كانت تستهدفه حركة عدم الانحياز بالقضاء على الفقر والجهل والمرض وإشاعة الديمقراطية والعدالة في العلاقات الدولية ، بل إنه من الواضح أن هناك قوى دولية محددة تعمل على فرض سيادتها وهيمنتها من خلال محاولتها لصياغة نظام دولي جديد يقوم على شرعية دولية تخدم مصالحها في الأساس ..

ولنعترف في هذا الصدد أن الكثير من المبادئ الأساسية التي نادى بها حركة عدم الانحياز والتي يتحقق جزء كبير منها على الساحة الدولية ، نظريا على الأقل ، كانت قد ضربت أساسا داخل الكثير من دول عدم الانحياز نفسها ..

ففى عصر الآباء العظام والمؤسسين للحركة من أمثال نهرو وسوكارنو و عبد الناصر ونكروما و تيتو ، لم تكن حركة عدم الانحياز مجرد دول فنية خارجة من ربة الأشكال الاستعمارية بل كانت مفهوما شاملا ومتكاملا لتقديم تصور لعالم أكثر انسانية وأكثر ديموقراطية وأكثر عدالة ومن هنا كان التحدى المطروح والناضج الذى قدمته فكرية عدم الانحياز وليست أنظمة الحكم فى دول عدم الانحياز ..

وبانتهاء ومضات الانطلاقات الأولى والبركاتى أرسى قواعد صحيحة سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية الشاملة التى تقوم على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

أو التعاون الواسع بين الدول النامية مع انفتاح صحى على المجتمع الدولى فى حوار متصل حول المشاكل المشتركة ..

أو وضع صيغة عملية ومقبولة لتوسيع ديموقراطية العلاقات الدولية وتأكيد دور الأمم المتحدة وأجهزتها الأخرى .

بانتهاء هذه الانطلاقات ، جرى تهميش أكثر لدور الحركة ومن الداخل للتنمية الشاملة للمجتمعات النامية على أساس الديمقراطية من خلال أوسع مشاركة شعبية مع ضمان مفاهيم للعدالة الاجتماعية أدخلت مواقعها فى الغالب لنظم حكم دكتاتورية وفردية وشمولية أهدرت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية على حد سواء .

والتعاون الواسع بين هذه الدول تحول إلى صراع داخلى وإقليمى مزمن حول قضايا عرقية وحدوية غرقت فى الدول النامية نفسها .(فى تلك الفترة جرى أكثر من مائة صراع ساخن استنزفت فى القدرات والطاقات البشرية والطبيعية وكلها جرت على أراضي دول عدم الانحياز أو الجنوب) ..

وقد أدى ذلك إلى تسابق محموم نحو التسلح أدى إلى أنه فى كثير من الدول النامية وصلت ميزانية التسلح إلى نسب عالية تراوحت من ١٠ ، ٢٠ ٪ من الدخل القومى لتلك البلدان ..

كما أدخلت كثير من دول «عدم الانحياز» بجوهر الفكرة نفسها حين سعت الأنظمة الفردية الحاكمة فى تلك البلدان للبحث عن «فتوة» من فتوات الساحة الدولية لحمايتها وفى أغلب الأحيان على حساب الأهداف السياسية والاجتماعية للمجتمع حماية لهذا النظام أو ذاك ..

وأغلب الظن أن المويقات الداخلية التي استثمرت بين غالبية دول عدم الانحياز كانت أكثر فاعلية وأثرا من العوامل الخارجية المؤكدة في تهميش دور هذه الحركة وخاصة في العقدين الأخيرين ..

ومع كل ذلك وعودة إلى السؤال المطروح منذ البداية ، وتجاوزا للحسابات الكثيرة مع النفس ، برغم أهميتها ، فإنه من المؤكد أن مضمون حركة عدم الانحياز .. ومع المتغيرات التي جرت وتجرى على الساحة الدولية يكتسب أبعادا أهم وأخطر ..

فبانتفاء الاستقطاب الثنائي للعالم من الشرق والغرب ، وبالتأكيد النظري على الأقل والذي يكسب أرضية جماهيرية واسعة على النطاق العالمى بإنشاء شرعية دولية تقوم على أساس الأمم المتحدة وميثاقها لبناء عالم متبادل المصالح ، تجد دول الجنوب أو عدم الانحياز فرصة تاريخية مواتية للمساهمة الايجابية والفعالة في إعادة تشكيل العالم ..

لقد أصبح الجنوب ، أراد هو أم لم يرد وشاء ذلك الآخرون أم لم يشاءوا هو القطب الآخر في الصراع ، أو فلنقل التقسيمة الدولية الجديدة ..

والتقسيمة الدولية الجديدة تقول وبشكل تجريدي بحث إننا أمام شمال غنى يمتلئ بأعراض التخممة الواضحة ، وجنوب فقير مازال غنيا بموارد الطبيعية وبإمكاناته البشرية الهائلة والبكر والتي لم تستغل بعد ..

ومظاهر أعراض التخممة على الشمال الغنى واضحة وتتزايد كل يوم مع ازدياد روح المنافسة الاقتصادية بين أطرافه القوية ومع ازدياد الآفات الاقتصادية القاتلة مع ركوب اقتصادي وبطالة وتفاقم مشاكله الاجتماعية التي عادت تهدد آليات الليبرالية مع بروز الاتجاهات العنصرية والفاشية ومع ظهور مرض واضح للانقسامات العرقية والدينية ..

أما الجنوب الفقير والذي مازالت تستنزفه وتاكل ثرواته النزاعات والأمراض الاجتماعية والسياسية الداخلية ، فما زال غنيا في ثروات هائلة لم تستثمر بعد في موارده الطبيعية والبشرية ..

وما زالت الفرصة سانحة لهذا الجنوب مع إعادة تنظيم قدراته وطاقاته على أن يلعب دورا هاما في صياغة مستقبله ومستقبل النظام العالمى كله مع

إعادة طرح القضايا التي كانت وما زالت ترسى مبادئ، ثبت صحتها ومصدقيتها ..

تنمية اقتصادية شاملة تقوم على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، تعاون واسع بين الجنوب والجنوب وحوار متصل بين الجنوب والشمال ، توسيع الديمقراطية فى العلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا ..
والمعركة يمكن أن تكسب ولصالح جميع الأطراف ..

أما كيفية إدارة هذا الصراع أو الحوار بحيث لا يتجاوز المعطيات الواقعية الجديدة على الساحة الدولية ويصطدم بها ، ويحيط أيضا لا يفقد هويته ولا يسلم فى قضاية العادلة ..

ذلك هو الطريق المطلوب استكشافه وتعبيده وتأصيله فى المؤتمر القادم لدول الجنوب أو ما كان يسمى وحتى إعلان آخر بدول عدم الانحياز ..

حقوق الإنسان .. وحقوق الوطن

فى بيان جاكارتا الصادر عن المؤتمر العاشر لدول عدم الانحياز الذى عقد فى العاصمة الاندونيسية فى أوائل سبتمبر ؛ لوحظ وجود تغيير واضح فى لهجة الخطاب فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان عنه فى البيان الذى أصدرته المجموعة فى المؤتمر التاسع الذى عقد فى بلجراد سنة ١٩٨٩ .

فبينما كانت الفقرة الخاصة بحقوق الإنسان فى بيان بلجراد تعلن وبدون تحفظ المساندة المطلقة لدول عدم الانحياز لقضايا حقوق الإنسان كأحد القضايا الرئيسية التى تطالب بها هذه الدول وتدعو لها على النطاق الدولى .

نجد بيان جاكارتا يعيد تأكيد أهمية قضايا حقوق الإنسان والمطالبة باحترام ومساندة هذه الحقوق ...

ثم يضيف البيان فى جملة لاحقة ... ومع عدم المساس بحقوق الدول وسيادتها والتدخل فى شئونها الداخلية ..

وبذلك يضع بيان جاكارتا تأكيداً فاصلاً بين حقوق الإنسان وصيانتها وبين حقوق الأوطان واحترام سيادتها ..

وبمعنى آخر يحذر من استغلال قضية حقوق الإنسان كذريعة أو وسيلة للانتقاص من حقوق الدول والتدخل فى شئونها الخارجية ..

الشعار والممارسة

والمسافة بين سنة ١٩٨٩ (بيان بلجراد) وسنة ١٩٩٢ بيان جاكارتا هي المسافة بين إطلاق الشعارات الجاذبة والمجردة ، وبين الممارسة العملية والواقعية لهذه الشعارات في التطبيق ...

بين الرغبة في دعم أسس ومبادئ دولية نبيلة ترقى لأن تكون مطلباً أساسياً واحتياجاً ضرورياً للدول النامية والصغيرة .

وبين الانتهاكات الواقعية من قبل النظام الدولي الذي هو تحت التأسيس لهذه المبادئ، حين يسقط حقوق البلدان الصغيرة وحين تطوع القوى صاحبة الهيمنة والنفوذ لتصوغها في أشكال وممارسات وفقاً لمصالحها وأهدافها وقد تصل بها إلى انتهاك لحقوق الإنسان وحقوق الدول ..

في سنة ١٩٨٩ كان من الواضح أن شعار حقوق الإنسان بصياغته الغربية والأمريكية بشكل خاص قد بدأ يكسب معارك حاسمة وفاصلة وخاصة بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية (الاشتراكية في ذلك الوقت) .

وكانت قضايا الإفراج عن سجناء الرأي والسماح بحرية التعبير وحرية الانتقال والهجرة سلاحاً هاماً في تلك المعارك ..

كما كانت النظم الشمولية في بولندا والمجر قد تهاوت بالفعل كما بدأ واضحاً أن الجماهير في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا قد بدأت تموج بالرفض والتمرد رافعة الشعارات الأساسية لحقوق الإنسان ..

كانت البريستوركا السوفيتية في ذلك الوقت ترفع عالياً شعارات حقوق الإنسان وتبشر بحلم مجهض ثبت استحالة ... كما أن كثيراً من الأنظمة الدكتاتورية في إفريقيا ودول العالم الثالث قد بدأت هي الأخرى تنهار بعد أن فقدت سندها في وجود المعسكر الآخر ..

ولكن المناقشات التي جرت في أروقة مؤتمر عدم الانحياز الأخير في جاكارتا عكست مزاجاً ومناخاً آخر ..

فلقد بدأ لكثير من الدول الإفريقية والآسيوية ، أو لقطاع هام منها على الأقل ، أن الصورة لم تكن تماماً وريدية ومشرفة مثلما جرى في تصورهم ، وأن التطبيق الفعلي لتلك الشعارات قد لا يوحى بالثقة بل ويثير تساؤلات عديدة ..

وأن الخطاب الغربي والأمريكي عن حقوق الإنسان وخاصة في توجهاته إلى العالم الثالث قد يخفى وراء هذه الشعارات مصالح ومآرب أخرى قد تؤدي به إلى انتهاك حقوق السيادة القومية نفسها ..

وتمحورت مناقشات المؤتمرين في جاكارتا حول هذه القضية في عدة اتجاهات تصب كلها في النهاية في ذلك الاتجاه الجديد وتعكس ما يمكن تسميته بالحذر المكتسب من واقع التجربة ..

فهناك المنطق الذي يقول بأن حقوق الإنسان لا تعني فقط حرية التعبير والتنظيم والانتقال ، ولكن حقوق الإنسان تعني أيضا وربما قبل كل هذا الحق في التعليم والصحة والعمل ، ولا يجوز الفصل بين حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية وحقوقه السياسية ، لأن هذا الفصل قد يؤدي إلى صوره أخرى من صور الانتقاص من حقوق الإنسان ..

فلقد كان الخلل الرئيسي الذي وقعت فيه التجارب الشمولية والمسماة بالاشتراكية هي التأكيد على الجوانب الاقتصادية لحقوق الإنسان مع انتهاك صارخ للجانب السياسي والفكري لتلك الحقوق ..

وقد أضاف البعض إلى هذا المنطق أن من حقوق الإنسان المعاصر الاطلاع على آخر التطورات والاكتشافات العلمية والاستفادة بها وهو ما يسمى بحق انتقال التكنولوجيا ووسائل العلم الحديثة ، وهو الحق الذي تحتكره بعض المجتمعات المتقدمة في الشمال بل وتقيم حظرا عليه ..

إن الحديث عن حقوق الإنسان في الغرب من الشمال الغنى عموما يقوى ويحتد حينما تكون القضية متعلقة بالمصالح الخاصة له . ومن الملاحظ في هذا الصدد أن حق الهجرة بالنسبة لليهود السوفيت كان يعتبر البند الأول في مطالباته بإقرار حقوق الإنسان ..

وعندما فتح باب الهجرة لليهود السوفيت وتدفقهم على إسرائيل تم التوسع الهائل في إقامة المستعمرات اليهودية على الأراضي العربية المحتلة وعلى حساب الشعب الفلسطيني ، بدأ الكثيرون يدركون أنه من الممكن أن يكون الحديث عن حقوق الإنسان ذا طبيعة مزدوجة وخادعة طالما أن حق الهجرة لليهودي السوفيتي يأتي على حساب حق الطرد للفلسطيني من أرضه ..

إن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفتيته على الشكل الذى جرى ومازال
يجرى ، وكذلك الحرب العرقية والدينية التى تجرى فى يوغوسلافيا قد أعطت
للكثير من دول العالم الثالث درسا تحاول استيعابه وتفهمه فى أن حماية
حقوق الإنسان لا تعنى الوصول إلى حالة الانهيار التام والفوضى واطلاق
الصراعات العرقية والاثنية والطائفية التى أثبتت التجربة أنها أشد خطرا
وفتكا بحقوق الإنسان من أى عامل آخر ..

كذلك بان بوضوح أن الممارسات الغربية والأمريكية بشكل خاص كثيرا
ما عبرت عن تناقض واضح فى فهمها وتطبيقها لحقوق الإنسان وينطبق نفس
الامر بالنسبة لقضية الإرهاب ..

فإزاء ما يجرى فى البوسنة والهرسك والمتأسى الدامية التى تجرى هناك
على أيد المتعصبين من الصرب ، تكتفى الولايات المتحدة والدول الغربية
بالإدانة اللفظية وتقديم ما يسمى بالمساعدات الإنسانية ، رغم الانتهاك
اليومى البشع لأبسط حقوق الإنسان ورغم الحقائق الدامغة التى تمتلئ بها
أجهزة الإعلام الغربى والأمريكى والتى تؤكد أن ما تقوم به القوات الصربية
فى البوسنة والهرسك هو أسوأ انتهاك إجرامى لحقوق الإنسان ويعيد إلى
الأذهان الممارسات النازية والفاشية البشعة ..

كذلك لا تحظى الهجمات الضارية التى يقوم بها النازيون الجدد
والمتعصبون ضد الأجانب والملونين فى ألمانيا والتى تصل إلى حد إحراق
مساكن الأيواء للاجئين وقتل السود والملونين سوى إدانات خجولة من الغرب
مع تقديم التبريرات حول ضرورة تقييد حق الهجرة إلى دول الشمال الغنى
لأن قوانينها لىبرالية أكثر من اللازم ..

وهكذا يكون حق الهجرة من حقوق الإنسان المطلقة من وجهة النظر
الغربية والأمريكية حينما يتعلق الأمر بمصالحهم مثل حق هجرة اليهود من
كل مكان إلى إسرائيل ، بينما يصبح حق الهجرة واللجوء السياسى مسألة
مزعجة وتحتاج إلى وقفها حينما يتعلق الأمر بالهجرات الطبيعية والمنطقية
التي تجرى بين شعوب العالم الثالث شمالا ..

سيادة الوطن وحقوق المواطن

على أن الأهم من هذا كله أن الدول الغربية ، والولايات المتحدة بشكل خاص لم تتردد في انتهاك سيادة أى بلد مستخدمة نفس الشعارات ، حقوق الإنسان ومقاومة الإرهاب ..

جرى هذا فى بنما حين قامت القوات الأمريكية باحتلال العاصمة البنمية واعتقال الرئيس البنمى نوريجا ونقله إلى أمريكا لمحاكمته ..

كذلك القرار الذى اتخذته المحكمة الأمريكية العليا مؤخرا بحق الولايات المتحدة فى اعتقال وإحضار أى شخص فى أى بلد آخر متهما فى أية قضية تتعلق بالمصالح الأمريكية والذى أثار ضجة واسعة حتى بين بعض الأوساط الغربية نفسها ووصفته وزارة الخارجية السويسرية بأنه يمثل اعتداء صارخا على مبدأ حقوق الإنسان وحقوق الدول ..

كل ذلك قد لعب دوره ولا شك فى تراكمات الحذر المبرر لموقف دول العالم الثالث فى مؤتمرها الأخير فى جاكارتا .. حين فترت بوضوح بين الحديث عن حقوق الإنسان بمعنى توسيع الممارسات الديمقراطية وضمان الحقوق المدنية للأفراد فى المجتمعات الدولية ، وبين حقوق الإنسان كسلاح سياسى يمكن أن يستخدم نزيعة للتدخل فى الشؤون الداخلية لهذه الدول ولانتهاك سيادتها واستقلالها ..

لقد حصلت دول الجنوب فى غالبيتها على استقلالها بعد معارك طاحنة وتضحيات مريرة مع القوى الاستعمارية ..

كما أنها مازالت تعاني من ضعف الديمقراطية والعدالة فى العلاقات الدولية ، سواء فى المجالات السياسية أم الاقتصادية بل وحتى داخل المنظمات الدولية نفسها حيث ينفرد الخمسة الكبار بحق الفيتو فى مجلس الأمن وبالتالي الحق فى إصدار القرار الذى يتمشى مع مصالحهم وأهدافهم ..

ولا شك أن دول وشعوب العالم الثالث لها مصلحة مؤكدة وضرورية فى الدفاع عن مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان سواء فى العلاقات داخل مجتمعاتها أو فى العلاقات الدولية ..

ولا شك أيضا أن حق الاستقلال والسيادة لدى دول الجنوب هو حق ثابت لا بد من الحرص عليه والتأكيد على أولويته فلا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان من خلال إسقاط حقوق الوطن وسيادته ... إذ لا يمكن أن نعلى الجزء على الكل ..

ويدهى أننا لا يمكن أن نتحدث عن مواطن يمارس حقوقه الإنسانية بالكامل في وطن تستنزف اقتصادياته وسيادته .. لكل ذلك يمكن الاستدراك اللاحق في جاكارتا بربط الدفاع عن حقوق الإنسان باحترام حقوق الوطن وسيادته تحفظا ضروريا من جانب الدول الصغيرة والفقيرة والتي تعاني أساسا من انتهاك حقوق سيادتها واستقلالها ..

ويُدفع إلى المقدمة مرة أخرى المضمون الحقيقي والشامل لحقوق الإنسان بحيث يرتبط حق الاعتقاد والتنظيم والهجرة بحقوق أخرى أساسية له مثل حق العمل والتعليم والصحة ، الأمر الذي يستلزم ديمقراطية أوسع في العلاقات الدولية .

الأمم المتحدة والبحث عن دور جديد

فى هءوء اءار ربية وضءة ، عءء مجلس الأمن فى اءاخر ءيسمبر من العام الماضى واءءة من أقصر جلساءه على الاطلاق لىوافق على أن ءءل ءمهورىة روسىا الاءاءىة المقءء الءائم فى المجلس الءى كان يشغله اءءاء الءمهورىاء السوفىءىة الاشراكىة .. ومن الطبقى أن قرارا بهذه الظورة لم يكن لىمر بهذه البساطة والسرة ، وىءون أىة مناقشة أو ءءى ءءفظ ، مالم ءكن هءاك ظروف وملابسات واعتباراء ءءىة فى ءسبان الاعضاء ءاصة المءمىزىن منهم أصءاب العضىوة الءائمة وءق الفىءو وبشكل أءص الولاىاء المءءة الأمرىكىة ولإءراك المغزى الءقضى لهذه الملابس والاعتبارات فىكفى أن نعرف أن قرارا أءر بنفس الءرءة من الأهمىة ، أى شغل أءء المقاعء الءائمة الءمسة فى المجلس ، قء اسءغرق ءوالى ءلائىن عاما ، وهو القرار الءاص بأن ءءل الصىن الشعبىة المقءء الءائم فى مجلس الأمن بءلا من فرموزا .

وءوهر القضىة هءا لا ىءلق بمءى الءق المشروع لروسىا بأن ءرء الاءاء السوفىءى فى مقءءه الءائم فى المجلس أو الءق المشروع لءءلس الصىن الشعبىة محل فرموزا فى مقءءها الءائم ، ولكن الفارق الزمنى بىن قرار ىسءغرق إصءاءه ءلائىن عاما وقرار مماثل ىسءغرق إصءاءه عشرين ءقىقة ، ىءاوز بنا أفاق الءءىء عن المشروع واللامشروع إلى إءراك مغزى الءفىراء الءى ءجرى والءى ىمكن أن ءجرى فى هءه المؤسسة الءولىة الهامة وهل هءاك مؤسسة ءولىة ىمكن أن ءنازع مجلس الأمن فى سلطءه وءقرءه ،

والأخطر من هذا ، وبعد زوال وانحسار العوامل والظروف التي كانت تفرض عليه وعلى قراراته التوازن مثل وجود قوتين متقاربتين فى القوة متعارضتين فى الأهداف ... فهل هناك حدود أو ضمانات تحد من سيطرة مصالح القوة الخاصة المسيطرة على المجلس لكى تجعل منه أداة تضىء به الشرعية الدولية على ما تريد تحقيقه أو انجازه ..

ولعل هذه الأسئلة الحائرة والخواطر التائهة وغير المحددة هى التى دفعت إلى الدعوة إلى عقد الاجتماع التاريخى والأول من نوعه للدول الأعضاء فى المجلس فى شكل مؤتمر قمة فى نهاية يناير سنة ١٩٩٢ «لتحديد معالم الدور الجديد للمجلس وللأمم المتحدة فى عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، مثلما جاء فى نص الاقتراح البريطانى الذى ووفق عليه ..

وهذا المؤتمر غير المسبوق ، أى مؤتمر قمة الدول الأعضاء فى مجلس الأمن وما قد يسفر عنه من اقتراحات أو موثائق ، قد يدخل التاريخ الإنسانى من أوسع الأبواب الأمامية على قدم وساق مثل مؤتمر فرساي سنة ١٩١٩ الذى صدرت عنه وثيقة عصبة الأمم ومؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ الذى أصدر ميثاق الأمم المتحدة ..

وقد يدخله من السرايب والمنافذ الخلفية شأنه فى ذلك شأن الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات التى كانت تستهدف تقسيم النفوذ والسيطرة من بالتاعقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية إلى مألطة فى مرحلة إنتهاء الحرب الباردة وما على شاكلتها من اتفاقيات سينة السمعة والأثر مثل سايكس - بيكو سنة ١٩٠٤ واتفاقية برلين الشهيرة سنة ١٩٢٨ بين روسيا السوفيتية وألمانيا النازية ...

فمجلس الأمن هو فى واقع الأمر يمثل مجلس إدارة الجمعية العامة لشركة الأمم المتحدة العالمية وهو المطبخ الفعلى لصياغة القرارات ورسم السياسات القابلة للتنفيذ ، فما أكثر القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتى لم تجد طريقها للتنفيذ ، ولكن قرارات مجلس الأمن كان وما زال لها رصيد كبير من المصادقية والفاعلية ولسبب بسيط وعملى هو أنه من الصعب أن يصدر قرار فى مجلس الأمن لا يوافق عليه واحدة من الدول الكبرى دائمة العضوية والتى تملك أى منها القدرة على إجهاض أى قرار لا تريده باستخدام « الفيتو » .

فقد عقد مجلس الأمن منذ أولى جلساته سنة ١٩٤٦ وحتى آخر جلساته فى نهاية سنة ١٩٩١ وتحديداً فى ٣١ ديسمبر، ٢٠٢ اجتماعاً وسجل عام ١٩٤٨ حتى الآن أكبر عدد من الجلسات (٢٢٥) يليه ١٩٤٧ حيث بلغ عدد الجلسات ١٣٧ ثم ١٩٧٦ . . أما أقل الأعوام نصيباً فى الجلسات فقد كان سنة ١٩٥٩ (١٥ جلسة) يليه سنة ١٩٥٥ (٢٣ جلسة) ..

وفى تقرير أصدرته الأمم المتحدة فى بداية هذا العام حول جلسات مجلس الأمن فى الخمسة والأربعين عاماً الماضية يمكننا أن نخرج ببعض النتائج الهامة :

● ان جلسات مجلس الأمن كانت تتناسب تناسباً طردياً مع الظروف الدولية السائدة ، وفى حالة احتدام الصراع والحرب الباردة تزايد عدد الجلسات بشكل كبير بينما تنخفض مع انخفاض درجة حرارة التوتر الدولى.

● ظلت قدرة المجلس على اتخاذ قرارات محدودة ومحاصرة طوال الخمسينات والستينات نتيجة استخدام عضو أو آخر حق الفيتو لنقض مشروع القرار ثم بدأت هذه القدرة تزداد منذ أواسط السبعينات وتزايدت بشكل ملحوظ فى الثمانينات ثم أصبحت هى النغمة السائدة فى اجتماعات المجلس فى العامين الماضيين (١٩٩٠ - ١٩٩١) وهى الفترة التى شهدت توافقاً دولياً وخاصة بين القوتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفيتى .

أن حركة استخدام الفيتو سواء من جانب أمريكا أو الاتحاد السوفيتى طوال تاريخ مجلس الأمن كانت تعكس بوضوح اتجاه الريح فى السياسة الدولية ..

فلقد ظل الاتحاد السوفيتى منذ نشأة المجلس وحتى أوائل الستينات هو الدولة الأولى فى استخدام الفيتو الأمر الذى يعنى أن النفوذ الغربى والأمريكى بشكل خاص داخل المجلس كان هو النفوذ السائد والمحدد لحركة وقرارات المجلس .

أما الفترة التى تقع بين أوائل الستينات وأواخر السبعينات فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية واحتلت المقدمة بين الدول الأعضاء فى استخدام الفيتو وهى المرحلة التى شهدت نمو حركات التحرر والاستقلال وتضاعفت

ففيها عضوية الأمم المتحدة أكثر من مره نتيجة لاستقلال الكثير من المستعمرات السابقة فى اسيا وإفريقيا بشكل خاص وفى أمريكا اللاتينية بدرجة أو بأخرى .

أما فترة الثمانينات فقد شهدت مرحلة من التوازن فى ميزان القوى داخل المجلس انتهت بلون من الوفاق الذى تحول مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى شبه اتفاق . الأمر الذى أدى إلى صدور أكبر عدد من القرارات التى أصدرها المجلس فى كل تاريخه مثلما جرى بالنسبة لأزمة حرب الخليج.

الحكومة الدولية

ومنذ القرارات المتتالية التى اتخذها مجلس الأمن سنة ١٩٩٠ (٥٩ اجتماعا) وسنة ١٩٩١ (٥٣ اجتماعا) ، التى أسفرت عن أكبر عدد من القرارات فى تاريخ مجلس الأمن كله أخذت بالإجماع أو باعتراض أو امتناع بعض الدول التى لا تتمتع بحق الفيتو ، بات واضحا ومع انتفاء الحرب الباردة وبالتالى اختفاء الكثير من التناقضات التى كانت تحكم حركة المجلس وفاعليته أن ثمة مرحلة جديدة تضىفى شكلا من أشكال النقلة النوعية لدور المجلس وبالتالى دور الأمم المتحدة كلها لتنتقل من مجرد ساحة أو برلمان مفتوح لاستكشاف الآراء والاتجاهات فى المجتمع الدولى إلى شكل منه أشكال الحكومة الدولية ..

وهذه هى الحقيقة التى باتت تشغل بال السياسيين والمفكرين الدوليين سواء من دارت فى مخيلته أحلام إنسانية عن سيادة مفاهيم العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان والشعوب ، أو ممن عاش يعمل من أجل السيطرة والتفوق والهيمنة ..

فرجال الدولية الثانية (الاشتراكيون الديمقراطيون) وفى مؤتمراتهم الأخير فى خريف العام الماضى وتحت إلهام من فيللى برانندت الزعيم الألمانى العجوز يقدمون عدداً من المقترحات لتعديل ميثاق الأمم المتحدة ومهام مجلس الأمن والجمعية العامة ليصبح أكثر فعالية وأكثر قدرة وأكثر عدالة فى إدارة المجتمع الدولى ..

وبدول عدم الانحياز لديها هي الأخرى مجموعة من الاقتراحات في هذا الصدد كانت قد تقدمت بها في فترات سابقة .

ولكن يبدو أن ما كان مرفوضا أثناء سخونة الحرب الباردة قد أصبح محتملا أو قابلا للنقاش في سخونة الوداد والوئام .

فالحديث عن توسيع قاعدة العضوية الدائمة في مجلس الأمن أصبح يجد أذانا صاغية من جانب الدول صاحبة هذا الحق أكثر ذى قبل ، وهناك بالفعل اقتراحات محددة بأن تتضمن العضوية الدائمة في المجلس تمثيلا جغرافيا إقليميا له ثقل . (اليابان والهند في آسيا - مصر ونيجيريا في افريقيا - البرازيل والمكسيك في أمريكا اللاتينية) على أساس انه حتى في حالة الاحتفاظ بحق الفيتو فإن التنوع في أصحاب هذا الحق واتساع قاعدته يمكن أن يحد كثيرا من السلبيات السابقة .

ومن الاقتراحات المطروحة تشكيل قوى دائمة (عسكرية وبوليسية) تكون تابعة للأمم المتحدة وخاصة بعد أن زادت وتدعمت المهام الكثيرة التي قامت بها الأمم المتحدة في هذا الصدد ...

فمنذ أن بدأت فكرة إرسال قوات طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة للإشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية والفرنسية والإنجليزية بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ، وفكرة إرسال بوليس دولي أو طوارئ أو بعثات حفظ السلام تكاد تكون هي الدور الرئيسي للفاعل للأمم المتحدة خلال السنوات الماضية آخرها يوغسلافيا مرورا بلبنان وقبرص ونيكاراجوا وناميبيا وكمبوديا

فالفكرة بتشكيل بوليس وجيش ذى صبغة دولية يلعب الدور المناسب في مواجهة المشاكل يمكن أن تكون حلما جميلا كما يمكن وفي نفس الوقت أن تتحول إلى كابوس مزعج ، فمن الذى لا يطمح إلى وجود قوة دولية فاعلة تتدخل بالبوليس والجيش لمواجهة الجرائم والعدوان وحماية الصغير ومواجهة القوى وإحقاق الحق والعدل ..

ومن ذا الذى لا يربعه أن تكون تلك القوة الدولية فى قبضة دولة أو حفنة من الدول التى توجهها لتحقيق مطامعها فى السيطرة والسيادة والتفوق ..

إن هذا هو الذى دفع الكثير من عقلاء العالم للتحفظ على إجراء أية تغييرات جوهرية فى بور ودستور الأمم المتحدة فى هذه المرحلة بالذات ، مرحلة التغييرات الدرامية ذات الطبيعة البركانية والزلزالية ، ويفضلون الانتظار حتى تهدأ الأرض وتتضح المعالم الحقيقية للطبيعة والبشر ..

بينما يجتاح البعض شبق فاوستاوى لاجراء التغييرات السريعة فى المنظمة الدولية لكي تستطيع أن تساهم بدور فعال فى التغيرات التى تجرى عالميا ، تعكسها وتدفعها ..

ويبقى السؤال ...

هل أمكن التوصل إلى مفهوم حقيقى ولا خلاف عليه حول قضايا مثل السلام والشرعية والسلام والعدوان . . وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة...؟! .

وفى هذا الصدد أثار القرار الأخير لمجلس الأمن الخاص بجائحة الطائرة الأمريكية الكثير من الجدل والخلاف حول مفهوم الشرعية الدولية بالرغم من أن القرار صادر بإجماع الآراء .. وتلك هى القضية .

السيادة القومية وتحجيم الديمقراطية في العلاقات الدولية

من المؤكد أن الشكل الجديد للنظام الدولي الذي ما زال تحت التأسيس قد بدأ يمس قضايا كانت قد إستقرت في العرف والوجدان الدولي خلال الخمسين عاما الماضية باعتبارها مبادئ أساسية للعلاقات الدولية ، وكان الخروج عليها يعني الخروج على المجتمع الدولي كله ..

من أهم هذه القضايا التي بدأت تتعرض لهزات عنيفة قد تؤدي إلى تغيير كبير في مضمونها قضايا الاستقلال والسيادة القومية ، ومنها أيضا ، ولعله أحد تداعيات القضية الأولى ، الحدود الدولية المستقرة لكل بلد ..

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وصدر ميثاق سان فرانسيسكو في فبراير سنة ١٩٤٥ بإنشاء الأمم المتحدة ثم الميثاق الدولية التي صدرت وتأكيدت خلال تلك المسيرة وحتى نهاية الثمانينات ، كانت هناك ثوابت تحولت إلى قواعد راسخة في تأكيد حق الاستقلال القومي لكل بلد وحق سيادته على جميع أراضيه .

وارتبط بهذه الثوابت أسس وقواعد نظمت العلاقة بين الدولة المستقلة والمجتمع الدولي المحيط بها . منها:

- حق كل بلد في إنتهاج السياسة التي يرضيها .
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد .
- حل المشاكل التي قد تنشأ بين بلد وآخر بالوسائل السلمية .

● إدانة أى شكل من أشكال الغزو المسلح .

● عدم شرعية اللجوء إلى ضغوط اقتصادية أو غير اقتصادية بغرض إجبار أى بلد على انتهاج سياسة معينة ...

نقول إن هذه كانت «المبادئ» التى استقرت فى الوجدان الدولى طوال تلك الفترة ، ولكن هذا لا يعنى أنه لم يكن يتم الخروج عليها ومناقضتها فى أحيان كثيرة ، ولكنها كانت توصم دائما بأنها تجاوزات وغالبا بل ودائما ما كانت هذه التجاوزات تتم فى تعارض واضح مع الرأى العام الدولى ومؤسساته ..

حقيقة إن هذه الفترة شهدت أكثر من ١٣٠ حربا ونزاعا ساخنا إقليميا أو دوليا ، ولكن حركة الرأى العام الدولى ومؤسساته كانت تتحرك دائما منطلقا من الأسس والمبادئ المستقرة والتي تنطلق من الحرص على استقلال كل بلد وسيادته على أرضه وعدم التدخل فى شئونه الداخلية ..

فالتدخلات الأمريكية مثلا فى جواتيمالا وشيلي وبينما فيقتام كانت تواجه بمعارضة دولية شديدة وحتى ولو عجزت المؤسسات الدولية عن اتخاذ قرارات واضحة ..

كذلك كان الحال مع التدخلات السوفيتية فى أفغانستان والمجر وتشيكوسلوفاكيا .

أما بالنسبة للدول الفتية والنامية التى نشأت فى آسيا وإفريقيا ، فبالرغم من أن مفهوم السيادة فى هذه الدول ظل منقوصا باعتبار أن الاستقلال والسيادة الحقيقية ليسا مجرد علم ونشيد وعضوية فى الأمم المتحدة ، بل وأيضا بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية لهذا الاستقلال .. وبالرغم من أن الكثير من هذه الدول قد تعرض لتدخلات وضغوط اقتصادية وغير اقتصادية لتوجيه سياسة هذا البلد أو ذاك فى اتجاه معين .

ولكنه وفى نفس الوقت ، كان هناك ما يمكن أن نسميه بإرادة دولية أو بمعنى أدق بوجودان دولى جماعى يرفض هذه الضغوط ويسعى دائما إلى التمسك بالمبادئ الدولية الأساسية فى حق السيادة والاستقلال ، وبغض النظر عن مدى ونسبية النجاح أو الفشل فى التطبيق ، ولكن «المبادئ» ظلت أساسا مستقرا يتنامى ويتأكد ويتعمق ..

ومنذ رفضت مصر الضغوط الاقتصادية ثم الضغوط العسكرية (١٩٥٦) لتوجيه أو تغيير سياستها ووجدت من المجتمع الدولي ترحيباً ومساندة بتمسكها بحق السيادة على أراضيها واتخاذ القرارات المستقلة ، بدأ مفهوم الشرعية الدولية في هذه الفترة يرسخ العلاقة الصحية بين المجتمع الدولي والمجتمع الخاص على هذا الأساس الهام ..

وتطورت مفاهيم الشرعية الدولية بعدد من القرارات والوثائق الدولية الهامة التي صدرت في الستينات والسبعينات والتي كانت تقترب في واقع الأمر من مفهوم «ديمقراطية العلاقات الدولية» ..

في هذه الفترة صدرت وثيقة إعلان الاستقلال ونهاية الاستعمار .. ثم صدرت القرارات الخاصة بنظام اقتصادي جديد ونظام إعلامي جديد ، وكلها كانت تستهدف في النهاية إسقاط أو التقليل من التغيرات التي كانت ما زالت تنتقص من حقيقة استقلال وسيادة الدول الصغيرة على أراضيها .. كان ذلك يتم في ظل «الثنائية القطبية» والتعادية في موازين القوى بين الدولتين العظميين وأيضاً في كل ما يمكن تسميته بالتعددية في الأشكال السياسية والاقتصادية في المجتمع الدولي ..

الاستقلال .. والاعتماد المتبادل

ولكن ...

ودعنا نعترف ونقر بأنه مع زوال الثنائية أو التعددية المذهبية والعسكرية وانهيار النظام القديم الذي كان قائماً بدأت تضيق أكثر وأكثر مساحة وحرية الحركة للإرادة الدولية الجماعية التي كانت تعلو وترسخ قيم الاستقلال والسيادة ..

ففي أواخر الثمانينات ومع بداية ما أطلق عليه سياسة الوفاق وانتهاء الحرب الباردة بدأ الحديث يتردد ويتسع حول عالم متبادل المصالح والمنفعة، وبدأت كلمة الاستقلال independence تخطى مواقعها لكلمة interdependence أي الاعتماد المتبادل ..

ويدأ الأمر وقتها أننا بإزاء تعبير مهذب ومقبول قد يؤدي إلى مزيد من الديمقراطية العلاقات الدولية ..

كذلك كان مفهوم الثورة العلمية والتكنولوجية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة مترابطة ، يقدم تبريرا إنسانيا وحضاريا لإمكانية الموازنة بين السيادة القومية لآى بلد وأرتباطاته والتزاماته واحتياجاته العالمية ..

قد كان هذا ممكنا وواردا بالفعل مع استمرار التعاقدية فى النظام الدولى..

ولكن التطورات الدرامية والمفاجئة التى جرت على الساحة العالمية فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات والتى أدت إلى انعدام التعاقدية الدولية وانتهاء الحرب الباردة من طرف واحد ، سرعان ما بدأت تعكس نفسها وبشكل سلبي على مفهوم السيادة القومية للبلدان الصغيرة وبمقراطية العلاقات الدولية ..
والأمثلة كثيرة ..

فالاتعاء العراقى على الكويت قدم انتهاكا صارخا للأسس التى كان يقوم عليها المجتمع الدولى باحترام السيادة والشرعية الوطنية وقد تم طرد العراق واستعادة الكويت تمشيا مع هذه الأسس ..

ولكن ، وبعد ذلك ، فإن تدمير المنشآت العراقية وفرض الحصار عليه ، هو تجاوز لمفاهيم السيادة القومية إلى الحق فى التدخل فى الشؤون الداخلية وفرض سياسات وتوجيهات معينة على بلد ما أو مجتمع ما ويتم تبرير وتنظير وتأطير العدوان على السيادة القومية تحت دعاوى كثيرة ..

كذلك فإن ما يجرى الآن بالنسبة لفرض حصار جوى على ليبيا وفتح الطريق أمام عقوبات أخرى قد تصل إلى حد الحملات العسكرية المحدودة من أجل إسقاط النظام هو شكل أكثر تطورا للمفهوم الجديد الذى يجرى بلورته وتقنيته وتشريعه دوليا للانتقاص من مفهوم السيادة للبلدان الصغيرة..

والغريب والمتناقض فى الأمر أن مبررات الانتقاص من سيادة البلدان الصغيرة وتحجيم مفهوم الاستقلال يتم تحت شعارات مثل مقاومة الإرهاب والدفاع عن حقوق الإنسان ..

ولاشك أن مقاومة الإرهاب الدولى بجميع صوره وأشكاله كذلك الدفاع عن حقوق الإنسان بجميع صورها وأشكالها مبادئ وأسس دولية نبيلة بل

إنها ترقى لأن تكون مطلبا أساسيا واحتياجا ضروريا للدول النامية والصغيرة ..

ولكن هذه المبادئ والمطالب المشروعة تنتهك في واقع الأمر من قبل النظام الدولي الذي هو تحت التأسيس حينما يسقط حقوق البلدان الصغيرة، وحين ينفرد «القوى صاحب النفوذ والهيمنة» بصياغة مفهوم عن الإرهاب والديمقراطية وحقوق الانسان هو في جوهره إرهاب دولي وانتهاك للديمقراطية .

فلا يمكن الحديث عن حقوق الانسان من خلال إسقاط تام لحقوق الوطن والسيادة ، فهذا نعلى الجزء على الكل ..

ولا يمكن الحديث عن أعمال إرهابية متفرقة صغيرة أو كبيرة مع إسقاط المفهوم الحقيقي للإرهاب الدولي .

ففي فترة من الفترات كان نضال الشعوب من أجل الاستقلال والتحرر يسمى إرهابا ..

وفي فترات لاحقة اعتبر دخول قوات أجنبية إلى عاصمة بلد ما والقبض على رئيسها مثملا فعلت أمريكا في بنما ، دفاعا عن حقوق الإنسان ..

كما اعتبرت بعض الأوساط الهجوم التي قامت به الطائرات الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وكذلك ضرب الطائرات الأمريكية لمقر الرئيس الليبي معمر القذافي منذ سنوات عمليات مشروعة ضد الإرهاب ..

وفي كل الأحوال كان المفهومان: الإرهاب وحقوق الانسان يتعرضان لتفسيرات ذاتية ومصالحية تفرضها القوى القادرة .

بل إنه لو قارنا تحديدا حادث تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي الاسكتلندية سنة ١٩٨٨ والتي راح ضحيتها ٢٥ مدنيا والتي تفتح ملفاتها الآن كنموذج للإرهاب الذي يجب معاقبته دوليا واتخاذ القرارات المتتالية من مجلس الأمن لو قارنا حادثة لوكربي بحادثة الطائرة الإيرانية الإيرانية التي أسقطت فوق المياه الإقليمية سنة ١٩٨٨ وراح ضحيتها ٢٩٠ مدنيا بمدافع السفينة الحربية الأمريكية فينسنس ...

ورغم الجريمة الواضحة في الحالتين إلا أن الأولى اعتبرت إرهاباً والثانية اعتبرت مجرد خطأ رغم ماكتبه دافيد كارلسون أحد قادة البحرية الأمريكية في ذلك الوقت بأنه كان من الواضح أن الطائرة الإيرانية طائرة مدنية تطير في ممر جوي تجاري ولكن البحرية الأمريكية شاعت التأكيد على فاعلية نظام الصواريخ المعروف إيجيس المركب فوقها ..

وهكذا يبدو واضحاً أن القضية في جوهرها ليست قضية إرهاب أو حتى حقوق الإنسان ، ولكنه استعراض للامع جديدة لنظام دولي تحاول ترسيخه وتأسيسه الولايات المتحدة الأمريكية ..

وأغلب الظن أنه مع استمرار تلك الممارسات مع تحجيم مساحة الديمقراطية النسبية التي كانت متاحة في العلاقات الدولية تفرضها التعددية الدولية التي أنهارت ، فإن مفاهيم الاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد معرضة لانتهاكات جديدة وأن ذلك يمكن أن يتم ليس بخروج سافر عن القوانين والأعراف الدولية مثلما كان يحدث أحياناً في الماضي ، بل وباستخدام المؤسسات الدولية وشعارات الشرعية الدولية والتزاماتها ..

وهي مخاطر تحتاج إلى الكثير من الحسابات والتحسينات .

البعد الإقتصادي للمسألة القومية

نظرة إلى الصراعات القومية وإلى حد كبير العرقية ، والتي تتواتر على السطح في مناطق كثيرة من العالم هذه الأيام ، فسند أن البعد الإقتصادي هو البعد الأكثر تحريكا وتأثيرا وفاعلية ..

ويعيدا عن الكلمات العريضة والمصقولة عن التراث والعرق ، عن الشموخ والاعتزاز القومي والعرقى فليس من الصعب أن نرى المعادلة البسيطة للربط بين هذه الكلمات وبين الأوضاع الاقتصادية ..

ونستطيع أن نقول وبارتياح إن الدعوات الانفصالية ، على أسس قومية أو عرقية والتي اجتاحت في السنوات الأخيرة دول شرق أوروبا تجتاح الآن عددا من الدول الأوربية والأمريكية ، كذلك الدعوات المقابلة في الاتجاه نحو الوحدة والاندماج والتكامل تعتمد على ترمومتر إقتصادي يعتمد على مدى الفقر أو الغنى النسبي لهذه المناطق ..

سنجد ذلك صحيحا لو طبقناه على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بقدر ما نتأكد صحته لو طبقناه على إقليم كويك ودعوته الانفصالية في كندا أو جماعة اللومبارديون الانفصاليون في شمال إيطاليا أو رجال الجبهة الوطنية في فرنسا ..

ففي جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والكومنولث حاليا ، من السهل أن نكتشف أن جمهوريات آسيا الوسطى مثلا ، وهي الجمهوريات التي تضم في واقع الأمر أقل جمهوريات الاتحاد السوفيتي تطورا من

الناحية الاقتصادية ، كانت وحتى اللحظة الأخيرة غير متحمسة لفض شكل الارتباط بالاتحاد السوفيتي السابق ، وصوتت بأغلبية كبيرة (٨٠٪) في آخر استفتاء أجرى حول المشروع الجديد للاتحاد الذي طرحه جورباتشوف قبل الانقلاب العسكري أغسطس سنة ١٩٩١ .

بينما كانت جمهوريات مثل أوكرانيا وبييلوروسيا ودول البلطيق وهي الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية : هي أسرع الجمهوريات طلبا للانفصال والاستقلال القومي ..

نفس الأمر نجده أيضا في كندا ، ففي الاستفتاء الذي أجرى في أكتوبر الماضي حول التعديلات الدستورية للاتحاد الكندي ، نجد إقليم كويبك وعاصمته مونتريال هي أكثر الأقاليم التي صوتت بالرفض لهذه التعديلات التي تستهدف الحفاظ على الاتحاد الكندي ، ومتوسط الدخل والانتاج في هذا الإقليم أكثر من المعدلات العامة في كندا . وكان الاحساس بأن الإقليم يدفع ثمن الوحدة أكثر من غيره هو الذي يغذي الاتجاهات الانفصالية في الجنوب الكويبكي الذي رفع شعار « جمهورية كويبك المستقلة » .

وتعتمد الحركة اللومباردية في إيطاليا على نفس المنطق وهو أن سكان الشمال المزدهر اقتصاديا يحملون على اكتافهم عبء الجنوب المتخلف إقتصاديا . أيضا في يوغوسلافيا القديمة ، كانت سلوفانيا ثم كرواتيا هي أولى الجمهوريات التي سعت إلى الاستقلال عن الجسد اليوغسلافي القديم وأيضا لنفس الأسباب وهي أن هذه المناطق كانت أكثر المناطق تطورا من الناحية الاقتصادية .

ظاهرة مؤقتة

وبرغم الاختلاف التاريخي بين الحركات القومية في القرن التاسع عشر عن الحركات القومية، والمشوية بنزعات عرقية ، في السنوات الأخيرة ؛ إلا أنه من السهل اكتشاف التناسب الطردى بين الفقر والدفاع عن الوحدة الأوسع والأشمل: وبين الغنى والثروة ومحاولات الانفصال أو الاستقلال تحت مسميات قومية أو عرقية ..

فبروسيا القوية عسكريا والفقيرة نسبيا هي التي قادت حركة توحيد ألمانيا في القرن التاسع عشر وفرضت الوحدة على ولايات أكثر غنى وأقل حماسا للوحدة في ساكسونيا وبافاريا ..

والشمال الأمريكى الذى كان فى منتصف القرن الماضى أقل غنى هو الذى شن الجرب ضد ولايات الجنوب الغنية بمزارع القطن ليفرض الوحدة ؛ وبالرغم من كل الشعارات البراقة التى رفعها إبراهيم لنكولن حول تحرير العبيد والحقوق المدنية؛ إلا أن فتح أسواق الجنوب وتحرير القوى العاملة وضرب الحواجز والقيود الجمركية كانت هى الهدف الحقيقى وراء هذه الحرب التى استمرت عدة سنوات ..

ولكن ..

إذا كان العامل الإقتصادى هو الذى فرض قدر الفقراء فى البحث عن الوحدة وطموح الأغنياء فى السعى إلى الانفصال والتجزئة ؛ وكلها تجرى تحت دعاوى قومية أو عرقية؛ فإن العامل الإقتصادى أيضا هو الذى يحدد حاليا مصير تلك الكارنفات البراقة والمشعة على السطح حول البحث عن الجذور القومية والعرقية ويحكم عليها بأنها مجرد ظواهر مؤقتة ورد فعل عفوى وغير قابل للاستمرار لبعض التطورات الدرامية التى جرت على الساحة العالمية مؤخرا ..

فالتطور الواسع فى علوم الاتصال والتكنولوجيا فى عالم أصبح بالضرورة متشابكا ومتداخل المصالح يجعل التجمعات والتكتلات الاقتصادية وليست التشكيلات القومية ، هى العامل الحاسم فى تشكيل كيانات المستقبل والتناقض الذى قد يراه البعض فى الوقت الحالى فى انتشار ظاهرة التعصب القومى والعرقى من ناحية ، وبين الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية والإقليمية الكبرى هو فى واقع الأمر تناقض مؤقت ومرحلى ..

والمؤكد أن التكتلات الاقتصادية ، أو بمعنى أصح الكيانات الاقتصادية الكبرى هى الاتجاه النامى والدعم والقابل للنمو ، وليس مثلما تصور البعض خلال العامين الماضين ، الكيانات القومية والمفتتة ..

فالسوق الأوروبية المشتركة . والتي تطورت بعد اتفاقية ما ستريخت إلى العمل من أجل السوق الواحدة ، هي العامل الحاسم والذي علينا أن نفسر فى ضوءه وإطاره كل الصراعات عالية الصوت أحيانا والتي تتخذ اشكالا قومية وعرقية على الساحة الأوروبية ..

وألمانيا الموحدة حديثا تدفع بكل ثقلها إلى الوحدة الأوروبية كحل نهائى لمشكلة التعصب القومى والعرقى الذى أنتج النازية فى الثلاثينات ، وأنتج النازيين الجدد والاسكنهيد فى التسعينات .

وفرنسا تحسم هذا الصراع بين المطامح والمطامع الفرنسية القومية وبين الكيان الاقتصادى الموحد المتعدد القوميات ولمصالح الأخير ، رغم صيحات لوبان المتعصبة والمتشنجة وجبهته الوطنية بأن الموافقة على ماستر يخت تعنى التخلي عن الاعتزاز القومى الفرنسى والتسليم لسيادة القومية الجرمانية المعادية ..

فالصراع التقليدى والتاريخى ، بأبعاده القومية الضيقة ، يخلى الطريق تدريجيا لصراعات أخرى غير تقليدية وغير تاريخية وتتبلور كلها حول المحاور والمصالح الاقتصادية ..

فحتى قبل الوحدة الألمانية الأولى فى عهد بسمارك سنة ١٨٧٠ كان التنافس والتناحر بين القومية الجرمانية الطموحة والقومية الفرنسية المعتزة بتراثها الثقافى والحضارى هو العامل الحاسم فى تشكيل العلاقات بين الجارتين اللدودتين ، الأمر الذى أدى فى مضاعفاته إلى حربين عالميتين فى النصف الأول من القرن العشرين ، وحرب أوروبية سبقتها بين البلدين .

ولكن ألمانيا ومعها فرنسا يتحولان اليوم إلى القوى الأساسية الدافعة للوحدة الأوروبية ، وأخلى صراع المصالح بين المزارعين الألمان والمزارعين الفرنسيين الذى استمر حتى سنوات قريبة مكانه لصراع آخر جديد بين مصالح المنتجين الزراعيين الأوربيين ككل ومصالح المزارعين الأمريكيين مثلا..

بل إن هذا العامل الاقتصادى هو الذى دفع بلدا مثل سويسرا ، والتي كانت وحتى عهد قريب تعتز بطابعها القومى الخاص و الذى اتخذ لقرن طويله شكل الحياد ، تعمل فى السنوات الاخيرة على كسر هذا الطوق والانضمام إلى السوق الأوروبية ..

بل إن عددا من الدول الأوروبية التي لم تكن لها علاقة بالسوق الأوروبية وتحت ضرورات العامل الاقتصادي ، وهي التي تسمى بدول التعاون والتبادل التجارى تتجه بوضوح نحو المزيد من التنسيق والتعاون مع كتلة السوق ..

وفى نفس الاتجاه تسعى دول شرق أوروبا للحاق بهذا التجمع الاقتصادى القومى متجاوزة كل الجروح والشعارات القومية التى عاشت عليها طويلا ...

الجغرافيا قبل التاريخ

وعلى الضفة الأخرى من الاطلنطى ، نجد هذا المؤشر القوى يفرض نفسه متجاوزا الانفلاتات والانفعالات القومية والعرقية لينتشر التجمع الاقتصادى التجارى الأمريكى الذى يضم كندا والولايات المتحدة والمكسيك ..

ذلك التجمع الذى أعلن منذ شهور وحوى عددا من الاتفاقات الخاصة بالجمارك والحدود وانتقال السلع والقوى العاملة والتبادل التجارى واضعا اسسا مدعما لخلق سوق قوية ومنافسة للتكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة دول السوق الأوروبى ..

بينما يمكن وبسهولة رصد مؤشرات واضحة من خلال الكثير من الأحداث والاتفاقيات لتقارب وتعاون واسع بين مجموعة دول شرق آسيا وخاصة الصين واليابان وكوريا ، تلك القوميات العملاقة التى جرى بينها الصراع الساخن طوال قرون ..

وكانت الزيارة الغير مسبقة والأولى فى التاريخ التى قام بها إمبراطور اليابان للصين مؤخرا ، مؤشرا مؤكدا للاتجاه إلى تجاوز النعرات والصراعات القومية أو على الأقل إخضاعها للمصالح الاقتصادية المشتركة لدول المنطقة سعيا لخلق سوق اقتصادى وتجارى آسيوى يستطيع مواجهة التجمعات الاقتصادية الأخرى فى أوروبا وأمريكا ..

ويبقى العالم الثالث ، بما فيه العالم العربى ، وحتى الآن سوفا بلا ضفاف أو حدود ، الأمر الذى يوحى بأنه قد يصبح هو السوق الوحيدة المفتوحة للصراع بين العملاقة الثلاثة ..

ومن الواضح أن التطورات والصراعات الاقتصادية المعاصرة ، ومعها بالطبع القضايا الاجتماعية والحضارية ، قد دفعت إلى إجراء تطوير هام فى المفهوم القومى والعرقى ، لصالح التجمع الاقتصادى الإقليمى والقارى (أوربا - أمريكا - شرق آسيا) .

ولسنا نريد أن نذهب بعيدا لنقول إن توليفة المصالح الجديدة قد اعتمدت فى الأساس على البعد الجغرافى ، مع تقليل أو تحجيم البعد التاريخى ، إلا أنه من المؤكد أن إعادة تشكيل فى مقومات التاريخ (الثقافة والتراث والمصالح القومية) قد بدأت تخضع لاعتبارات عملية مصلحة إقليمية لها بعدها القارى والجغرافى ..

وقد أن الأوان بالنسبة لمثقفى العالم الثالث ، وبشكل أخص خبراء الاقتصاد والاجتماع فى تلك البلدان ، إلى إعادة طرح الكثير من القضايا الفرعية والهامشية التى مازالت تشغل البال الإفريقى والآسيوى واللاتينى...

ولقد أن الأوان ، حتى لوجاء الأمر متأخرا ، لهذه الرقعة الجغرافية المشتتة والغارقة فى صراعاتها القومية الضيقة ، والممتدة من وسط غرب آسيا شاملة إفريقيا وأمريكا اللاتينية للسعى إلى أشكال وأساليب عملية للتعاون الاقتصادى والتجارى المشترك .

إن الطموح هنا لا يصل إلى البحث عن خلق كتل رابع ومنافس للكتلات العملاقة القائمة ، فالأوضاع الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية فى تلك البلدان لا تسمح بهذا الطموح فى العقد الحالى على الأقل ، ولكن المستهدف أن تكون لتلك الدول مساحة من القدرة على الحركة والحوار مع التكتلات الثلاث الأخرى حفاظا على الحد الأدنى من مصالحها المشتركة .. وذلك قبل أن تصبح هى الأرض الوحيدة المفتوحة والمستباحة فى عالم جديد يتشكل على أسس جديدة تماما ..

وقد يكون ذلك هو الهم الأساسى لمجموعة دول الـ ١٥ الذى انعقد أخيرا فى دكار ..

فهذه المجموعة التي تضم « دولا ممثلة ومعبرة (جغرافيا واقتصاديا)
عن دول الاسواق واللاتكتل ، تملك من الناحية العملية القدرة على وضع
الاساس انطلاقا من المعطيات الجديدة .. وكل المؤشرات حتى الآن توحى
بذلك ..

عالمان ... وليس عالم واحد

انفض مهرجان «ريو»

وانتهت «قمة الأرض» على الأرض ...

وهو الفشل اذا أخذنا بالمقاييس العملية الدانية ، فقد تحولت المعاهدات التي ظلت تعمل لها وتصوغها لجان مختصة لأكثر من عامين إلى مجرد اتفاقيات للاسترشاد بعد الكثير من التعديلات التي أدخلتها عليها مجموعة الدول الغنية في الشمال وأساسا البلدان السبع الصناعية الكبرى والتي يطلق عليهم مجلس إدارة العالم .. كما أنه لم يتم توقيع نهائى على أهم معاهدين تخصصان مناخ الأرض وحماية التنوع الإحيائى بعد معارضة عنيفة أخذت شكل الإصرار من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ..

وبات واضحا للجميع أن الأحلام أو الأوهام التي بناها البعض تحت شعار جميل جذاب «عالم واحد» والحرب الخضراء مكان الحرب الباردة « والمؤسسات البيئية والتنمية مكان المؤسسات العسكرية » لم تكن فى واقع الأمر سوى امتداد لحلم إنسانى تحاصره وتجهضه قوة أو قوى مهيمنة تحاول تطوير كل شىء من أجل فرض إرادتها وتفوقها حتى ولو كان ذلك على حساب البيئة والتنمية واتساع الخضرة ..

حسابات المكسب والخسارة

وهو النجاح إذا أخذنا بالاعتبارات المستقبلية الآتية ..

فهو أول مؤتمر عالمي يشهد وبشكل واقعي وعملي انقسام العالم إلى عالمين ... عالم غنى متختم في الشمال يسعى للحفاظ على تميزه وسيطرته ويتفوقه ليس بالطريق الديمقراطي بالإنفتاح العلمى والتكنولوجيا على بقية العالم بل بفرض تخلف قسرى على العالم الآخر ..

وعالم فقير نام في الجنوب يمثل أكثر من ثلاثة أرباع سكان الأرض يعاني من نزيف الاستغلال الاستعماري القديم ، ويعانى أكثر من النزيف الاستغلالي الأحدث والأخطر والذي مازال يفرضه الغير عليه الأخ «هايل» الرابض في الشمال .

وهذا الانقسام العالمى الجديد بين شمال وجنوب يختلف اختلافا جذريا عن كل انقسامات المعسكرات أو المحاور السابقة والتي كان آخرها انقسام المعسكرين الشرقي والغربي ..

لقد كان انقسام المحاور إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وكذلك انقسام المعسكرين الشرقي والغربي بعد الحرب العالمية الثانية هو انقسام بين قوى أوروبية وشمالية في الأساس تتصارع حول تقسيم النفوذ والهيمنة وغالبا ما كان الجنوب أو العالم الثالث هو مجال وميدان هذا الصراع وتلك المعارك يدفع ثمنها من إمكاناته البشرية والمادية ...

فبينما لم تشهد أوروبا كلها ومعها أمريكا الشمالية طوال أكثر من خمسين عاما أعقبت الحرب العالمية الثانية طلقة مدفع حرب أو غارة جوية ، ظل العالم الجنوبي وطوال تلك الفترة يموج بالحرب والصراعات والانقلابات والتي راح ضحيتها ملايين الرجال ومليارات مهددة من الإمكانات والموارد الطبيعية (أكثر من ١٢٠ حربا وصراعا ساخنا في تلك الفترة) وكانت كلها أو أغليبتها تدور أو تدار بأصابع خفية من الشمال شرقا أو غربا تلعب الاتارى وتستغل وتدمر «بالريموت كونترول» بعيدا عن أرضها وشعبها ..

ومن الغريب ، بل لعله من الطبيعي ، أنه ويعد انتهاء انقسام العالم ، وبمعنى أكثر تحديدا ، انقسام الشمال إلى شرق وغرب واتجاه الصراعات الحادة التي كانت قائمة في دول الجنوب إلى التخفيف من حدتها وسخونتها

والاتجاه إلى حل المشاكل الإقليمية بالطرق السلمية مثلما جرى ويجرى فى كمبوديا وأفغانستان ونيكاراجوا وجنوب إفريقيا وأنجولا وناميبيا ، مع بقاء بعض نقاط التماس الملتهبة فى مناطق الشرق الأوسط والقرن الأفريقى ..

فإنه وفى نفس الوقت يجرى انفجارات عسكرية وحروب ساخنة على الأرض الأوربية مثلما يجرى فى يوغوسلافيا وبعض بلدان دول الكومنولث - الاتحاد السوفيتى سابقا ..

وتتفاقم الصراعات العرقية والدينية ويوشى بعضها بانفجارات قد تكون ساخنة مثلما يجرى فى تشيكوسلوفاكيا وكندا وأيرلندا وإسبانيا ...

وهى صراعات تعيد إلى الأذهان ذكريات حروب البلقان وصراعاتها التى أدت إلى الحرب العالمية الأولى ، وتلقى بظلال الصراعات العرقية والإقليمية التى فجرت الحرب العالمية الثانية على الأراضى الأوربية ..

قد يعتبرها البعض مفارقة غريبة وظاهرة مؤقتة بأن تنفجر الصراعات الملتهبة على الأراضى الأوربية والأمريكية بينما تخفت أو تنقل على أراضى العالم الجنوبى والتى ظلت تحرقه لأكثر من أربعين عاما ..

ولكن البعض يعتقد أن انهداد أسس التقسيم الأوربى والعالمى القديم بين الشرق والغرب الذى كان يمثل شكلا من أشكال السلام الشمالى القائم على تكافؤ موازين الردع والقوة قد أدخل مكانه للصراعات العرقية وسياسات المصالح والمحاور على الأراضى الشمالية نفسها أى فى المركز بدلا من السياسات السابقة التى كانت تجرى صراعات المصالح على الأراضى الآسيوية والأفريقية والأمريكية الجنوبية ..

إنقسام طبقي جغرافى

فى حين أن الانقسام الواضح والجديد الذى أسفرت عنه «قمة ريو» بين الشمال والجنوب هو انقسام طبقي وحضارى وكلها - وعلى المدى الطويل وبحسابات المنطق التاريخى الإنسانى - يمكن أن تصب فى النهاية لصالح أهل الجنوب الفقير والمضطهد ... على الأقل للعمل وعلى المدى القريب على

توحيد صفوف أهل الجنوب وتضييق الخلافات بينهم ، وهذه إيجابية بانته
بوضوح فى مؤتمر ريودى جانيرو والمناقشات التى جرت فيه ..

فقد كان الإحساس بالانقسام الطبقي واضحا فى هذا الكم الهائل من
الاحصائيات والمعلومات والتى كانت وراءها جهود جنوبية مشتركة ولا شك
والتي تكشف وتفضح الاستغلال المكثف الواقع على الغالبية العظمى من
سكان الأرض فى الجنوب من جانب شريحة صغيرة لا تتعدى نسبتها ٢٠ ٪
من سكان العالم يقطنون فى الشمال ..

فإحصائيات برنامج التنمية فى الأمم المتحدة التى قدمت للمؤتمر توضح
أن ٨٥ ٪ من دخل العالم يذهب إلى ٢٢ ٪ من السكان فى الشمال ، بينما لا
يحصل ٧٧ ٪ من سكان العالم (فى الجنوب) سوى على ١٥ ٪ من هذا
الدخل ..

وتقول وثائق المؤتمر أن ٢٥ ٪ من سكان العالم فى الشمال يستهلكون
٧٠ ٪ من الطاقة العالمية ، ٧٥ ٪ من المعادن ، ٦٠ ٪ من الغذاء العالمى ، وأن
المواطن الأمريكى (وأيضا فى عدد من الدول الصناعية الكبرى) يستهلك من
الطاقة ٣٦ ضعف متوسط ما يستهلكه المواطن الآسيوى الأفريقى .

وتذهب الحقائق والوثائق التى وضعت أمام المؤتمر إلى مدى أبعد من
ذلك فى توضيح أبعاد هذا الصراع الطبقي القائم على أسس جغرافية حين
تكشف التقارير التى قدمها الجنوبيون ومدعومة بتقرير الأمم المتحدة للتنمية
البشرية والتى تقول إن دول العالم الثالث أو الجنوب تخسر سنويا وإصالح
الدول الصناعية فى الشمال أكثر من ٥٠٠ مليار دولار موزعة كالاتى ..

٢٥٠ مليار نتيجة سياسة حماية الأسواق التى تنتهجها الدول
الصناعية.

٨٠ مليارات نتيجة إجراءات اتفاقية الجات الخاصة بالتجارة الدولية .

١٢٠ مليارات خدمات للديون .

٥٠ مليارات الفارق بين أسعار المواد الخام وانهيائها وأسعار المواد

الصناعية وارتفاعها ..

ومن الطبيعى أن الطرف المضطهد والواقع تحت الاستغلال المكثف فى
هذه المعادلة الطبقيّة الجغرافية كان أكثر وعيا بمصالحه هذه المرة وأكثر
إبراكاً لحقوقه فلم يأخذ المنحى العاطفى المريض الذى حاول الشمال أن

يفرضه فى طلب معونات وصديقة مثلما قالت الطفلة الكندية سابرين سوزوكى باسم الأطفال الذين يموتون جوعا فى العالم والذين لا يسمع أحد صراخ احتضارهم ..

أو حتى بالاكْتفاء بإلقاء التهم وإقامة الدليل على أن الدول الصناعية والشمال الغنى هم أكثر الناس تلويثا للبيئة والمناخ فى العالم بتجاربيهم الذرية والنووية ونفاياتها القاتلة التى يحاولون تصديرها للجنوب ، وبما ينتجونه من غازات سامة وخاصة ثانى أكسيد الكربون والذى تسبب فى تدمير حوالى ٢٠٠ مليون هكتار من الغابات منذ انعقاد قمة الأرض الأولى فى استوكهولم سنة ١٩٧٢ ..

ولا حتى المطالبة بوضع نظام اقتصادى جديد يقوم على العدالة التجارية وحرية تدفق المعلومات والسلع والتكنولوجيا ..

ولكنهم ويوعى متميز هذه المرة حددوا مطلبهم فى أهداف تبدو متواضعة ومعقولة ومنطقية وهى ..

● أن تقدم الدول الصناعية ١٢٥ مليار دولار سنويا لمواجهة مشاكل البيئة والتنمية فى العالم بعد الدمار الذى لحق به على أيديهم ..

● أن تتعهد الدول الصناعية بتخصيص ٧ ٪ من إجمالى الناتج القومى لها من أجل معونات التنمية عام ٢٠٠٠ .

وهذا ما رفضه وبإصرار رئيس الشمال وفتى العالم الاول جورج بوش وما تحفظ عليه جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا ، ولم تعترض عليه ألمانيا من ناحية المبدأ ولكنها رفضت أن يكون قرارا ملزما ...

وصممت حوله بقية دول الشمال الصناعى مع اعتبار أن اليابان ليست دولة شمالية وإن كانت واحدة من قبيلة السبع الكبار ..

بوش وليبن

أما من ناحية الجانب الحضارى لهذا الصراع بين الشمال والجنوب كما عكسته مناقشات ووثائق « قمة ريو » فلا شك أن الجنوبيين قد كسبوا الجولة باعتبارهم أكثر تحضرا وأكثر ديمقراطية وأكثر تقدما بالرغم من التخلف القسرى والاضطهاد والاستغلال المفروض عليهم ...

فالجنوبيون هم الذين يطالبون بديمقراطية النظام العالمى وبتحرير العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية من القيود وقوانين الحماية التى يفرضها الشماليون ودعاة الليبرالية الغربية ..

والجنوبيون هم الذين يطالبون بفك الحصار عن التكنولوجيا المتقدمة واحتكار العلوم والمعرفة بينما الذى يفرض القيود والسدود هم من يتشدقون كثيرا بالديمقراطية وحقوق الانسان ..

مع أن حق الانسان فى المعرفة هو أحد الحقوق الرئيسية للإنسان إن لم يكن هو الحق الإنسانى والحضارى الأساسى ..

ولكن الرئيس الأمريكى جورج بوش فتى الشمال الأول والذى يحاول فرض زعامته المنفردة عل الجنوب يرى أن حق زيادة الاستهلاك للمواطن الأمريكى هو الحق الأول الذى يجب أن يضعه العالم فى الاعتبار ..

فقد قال تبريرا لرفضه التوقيع على معاهدة تغيير المناخ وكذلك معاهدة الحفاظ على التنوع الاحيائى بأنه ليس على استعداد لتوقيع أية اتفاقية تقلل من فرص الأمريكيين فى العمل أو تزيد من أعباء الضرائب عليهم ..

ولينطلق غاز ثانى أكسيد الكربون وغيره من الغازات السامة تقتل وتدمر الأحياء من بشر وغابات وكائنات حية أخرى ..

ولتمض مشاريع الدفاع الفضائى الأمريكى التى تكلف آلاف المليارات من الدولارات طالما يتحقق مزيد من الرخاء والاستهلاك للمواطن الأمريكى ، وليذهب الآخرون إلى الجحيم ..

لقد كان من أهم ما أسفر عنه مؤتمر الأرض الأخير هو سحب البساط الحضارى والإنسانى من تحت أقدام الزعامة الأمريكية لما يسمى بالنظام العالمى الجديد ..

حتى الانصار التقليديون من زعماء قبائل الشمال صبغتوا فى الدفاع عن المدى الذى ذهبت إليه القيادة الأمريكية .. حتى أن الرئيس الأمريكى جورج بوش أعلن بوضوح فى خطابه أمام المؤتمر وقد أحس بهذه العزلة ..

إن القيادة العالمية قد تقتضى أحيانا أن تقف القيادة بمفردها وتتمسك بموقفها الصحيح .. !!

وهي كلمات تذكرنا بأقوال لفلاديمير إيلتسن لينين مفجر الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ عن دور القيادة الحزبية فى بعض الظروف الصعبة ..
ولقد أساء من خلفوا لينين استخدام هذه المقولة بدءا من ستالين حتى
بريجينيف وجورباتشوف الأمر الذى أدى فى النهاية إلى انهيار النظام
نفسه ..

ويبدو أن الرئيس الأمريكى جورج بوش قد قرر أن يجرب حظه فى
استخدام التبريرات الأيديولوجية لسياسات الهيمنة والسيطرة والقهر ...

النظام العالم الجديد بين الشكل الأمريكي والضمون الإنساني

إننا أمام قرار عايت يمكن أن يؤدي إلى كثير من المخاطر وإثارة أعمال العنف المضادة ، فلا يمكن وبإية حال أن تكون هناك شرعية للاختطاف ..

ويبدو أن قضية المحكمة الدستورية العليا الستة الذين أصدرها هذا الحكم المشين بحق الولايات المتحدة في خطف واحضار أى شخص من أى بلد أمام المحاكم الأمريكية طالما كان متهما أو حتى مشتبها في أمره ، قد نسوا أنهم لا يعنون بقرارهم هذا الولايات الأمريكية بل الأمر يتعلق بكثير من ١٦٠ دولة مستقلة ذات سيادة ليست حتى الآن ولايات داخل الإطار الأمريكى..

وقد كان من الممكن اعتبار هذا القرار ، المشين والبربرى ، وفق توصيفات القضاة الأمريكىين الثلاثة الذين رفضوه، مجرد شطط من شططات القضاء الأمريكى المتكررة والمعروفة والتي كان آخرها الحكم ببرائة الضابط الذى قام بضرب وتمذيب السائق الأسود الذى تسبب فى انفجار الفقراء السود فى لوس أنجلوس فى الشهر الماضى ..

ولكن الخطر الحقيقى يأتى من أن قرار المحكمة الأمريكية العليا يأتى متوافقا مع الرغبة التى أبدتها وسعت إليها الإدارة الأمريكية نفسها ..

فلقد سبق وقدمت الفكرة فى شكل مشروع قانون فى أوائل الثمانينات أثناء حكم الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان ونائبه فى ذلك الوقت جورج بوش ، وتحت دعوى مقاومة الإرهاب وخطف الطائرات وتجارة

المخدرات ، ولكن الكونجرس الأمريكى رفض المشروع باعتباره تدخلا سافرا فى شئون الدول الأخرى ..

وتكررت نفس المحاولة من جانب الإدارة الأمريكية سنة ١٩٨٥ بعد حادثة الباخرة الإيطالية أكيلي لورو وقامت الولايات المتحدة بالفعل بتغيير مسار الطائرة المصرية وإجبارها على الهبوط فى قاعدة أمريكية فى إيطاليا تحت دعوى القبض على بعض الإرهابيين ..

ولكن الكونجرس رفض مرة أخرى إصدار مثل هذا القانون ..

ويبدو هذا الأمر واضحا من رد فعل الإدارة الأمريكية إزاء قرار المحكمة العليا والترحيب به باعتباره جسداً فى النهاية مطا لها ...

فبينما وجدنا الرئيس الأمريكى جورج بوش عشية إنتفاضة لوس أنجلوس يعلن إدانته للحكم الذى أصدرته المحكمة الأمريكية بل ويصدر قرارا بضرورة إعادة المحاكمة ووقف الحكم السابق ..

نجد الإدارة الأمريكية هذه المرة غير عابئة بالاحساس بالصدمة ورد الفعل العالمى العنيف إزاء هذا القرار الخطير الذى صدرت به بيانات من وزارة الخارجية فى كندا وسويسرا والمكسيك وعدد آخر من دول أوروبا وأمريكا اللاتينية تدين القرار بشدة وتعتبره خروجاً على كل القواعد والقوانين والأعراف الدولية بل وتعتبره عملاً إجرامياً مثلما جاء فى بيان وزارة الخارجية الكندية ..

بل إن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية فى محاولته لتهدئة وتطمين بعض الدول المحتجة والتى يعتبر بعضها من أقرب حلفاء أمريكا لم يفعل سوى التأكيد على القرار الذى أصدرته المحكمة العليا الأمريكية حين قال «إن رؤساء الولايات المتحدة يجرون دائما توازنا بين متطلبات السياسة الخارجية والقوانين والالتزامات وخاصة تلك التى صدرت وتعطى الحق باختطاف المشبوهين والمتهمين فى جرائم معينة من البلدان الأجنبية » ..

والواقع أن ما قاله جيمس بيكر كانت تمارسه الإدارة الأمريكية بالفعل وحتى قبل صدور قرار المحكمة العليا ، فهناك حالات عديدة شهدتها المحاكم الأمريكية قدم فيها مواطنون من بلدان أخرى تم إحضارهم على الأراضى

الأمريكية بوسيلة أو بأخرى لعل أشهرها المحاكمة التي تجرى حاليا لرئيس بنما السابق نوريجا والذي تم اختطافه منذ سنوات بعملية عسكرية كاملة أسقطت وأهدرت فيها كل القوانين الدولية ..

وقد كشفت الصحف الأمريكية عن وجود قوائم طويلة ومعدة بالفعل تتضمن أسماء من يحق اختطافهم وفقا للقرار الأمريكي الأخير ومصنفون تحت بنود مختلفة أهمها الإرهابيون (مع ملاحظة مواصفات الإرهابي لدى الإدارة الأمريكية) ومحتجزو الرهائن وتجار المخدرات وتشمل حتى قوائم المتهرين من الضرائب ...

قرار مسبوق

القرار إذن هو قرار الإدارة الأمريكية وليس مجرد شطحة من شطحات القضاء الأمريكي ، وقد فضح القضاء الثلاثة الذين صوتوا ضد القرار هذه المناورة المكشوفة من جانب الإدارة الأمريكية وهم جون بول ستيفنس وهاري بلاكمان وساندرا داي حين قالوا إن قرارا همجيا مثل هذا ما كان ليصدر لو لم تكن هناك ضغوط ومناورات كثيرة قد جرت في الكواليس ..

وقال القضاء الأمريكيون الثلاثة «إن الرغبة في الانتقام لا يجب أن تتجاوز التقاليد الدولية والقواعد والقوانين بقرار يمثل ولا شك صدمة للعالم المتحضر» .

وليس صحيحا أننا بإزاء قرار غير مسبوق مثلما ذهب الكثير من التعليقات حتى داخل الولايات المتحدة نفسها ، ولعل إسره هاريل رئيس الموساد الإسرائيلي السابق قد ساعد على مضاعفة الإحساس بالصدمة ولدى الأمريكيين بشكل خاص حين أعلن في القدس أن القرار الأمريكي الأخير قرار ثوري ومشروع ، وإن كانت إسرائيل تعتبر الرائدة في هذا المجال إذ أن القضاء الإسرائيلي ومنذ الخمسينات أعطى الحق للموساد في ملاحقة أي متهم لعب دورا في اضطهاد اليهود وخطفه وإحضاره لإسرائيل للمحاكمة ..

وقد كان هاريل نفسه هو الذى نفذ عملية خطف الالمانى أدولف إحيماى من الأرجنتين سنة ١٩٦٠ وإحضاره إلى إسرائيل لحاكمته تحت دعوى اضطهادة لليهود إبان الحكم النازى الهتلرى ..

والسخرية الكامنة فى تصريحات مسئول الموساد السابق تعكس التناقض الواضح بين الإدانة العالمية التى تلقتها إسرائيل إزاء هذه الاعمال وهى الدولة الصغيرة التى كانت ومازالت ترى فى هذه الأساليب أحد عوامل الردع لحماية أمنها ، وبين الموقف الأمريكى «الثورى» الجديد للدولة الأعظم التى مازالت متفردة على الساحة الدولية وتزعم أنها بإزاء بناء نظام دولى جديدة تقدره على أسس من المبادئ الثابتة والمعلنة وكلها تتمحور حول مبادئ الشرعية الدولية ..

والسؤال المحير الذى يفرض نفسه على كثير من المراقبين والراصدین للتطورات التى تجرى على الساحة الدولية والأمريكية بشكل خاص هى المعدلات السريعة لتدهور تصدافية الزعامة الأمريكية للنظام الدولى الجديد التى كانت تلمح فى قيادته حيث كانت كل الظروف المساعدة متوافرة من أجل تحقيقه وخاصة بعد أزمة وحرب الخليج التى استطاعت فيها الولايات المتحدة أن تقود تحالفا عريضا وبنجاح فى المجالات السياسية والعسكرية لدعم الشرعية الدولية ..

معارك خاسرة

فهى تخسر فى معركة الاقتصاد والسوق الحر الذى قادته ولسنوات طويلة أمام المعسكر الآخر الذى كان قائما : فبعد زوال الاتحاد السوفيتى وإنهداد ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى الأوربى وفتح الطريق واسعا أمام القيادة الاقتصادية الأمريكية يكتشف العالم ، بما فيهم الشعب الأمريكى نفسه ، أن هناك دولا أخرى كثيرة كانت تضى فى السابق تحت الزعامة الاقتصادية الأمريكية قد أصبحت تمثل هاجسا مزعجا لها بعد أن سبقتها وتفوقت عليها فى الكثير من المجالات الاقتصادية ..

فالاقتصاد اليابانى ، ومعه الاقتصاد الالمانى الذى خرج كلاهما من عباءة الاقتصاد الأمريكى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبحا يمثلان منافسا قويا وخطيرا وخاصة بعد تحقيق السبق والتفوق فى مجالات

صناعية وتجارية عديدة بينما حوَصِر الإقتصاد الأمريكى فى موجة انكماش طويلة جعلته يريض عند مستويات متخلفة فى معدلات الانتاج والإخار والتصدير يقابلها ارتفاع مضطرد فى نسب البطالة والتضخم ، الأمر الذى وصل إلى أن رئيس الوزراء اليابانى يتهم الأمريكىين « بالكسل والتراخى مما أدى إلى افتقار القدرة على التجديد والابتكار » وهو يرد على قائمة الاتهامات الأمريكية لليابان بأنها أحد أسباب التدهور الإقتصادى الأمريكى .

وتدخل الولايات المتحدة فى حرب تجارية طويلة ، وخاسرة حتى الآن ، مع القوى التصديرية النشطة لليابان وألمانيا وتخسر العديد من الأسواق فيما عدا سوق السلاح ...

مع أن المعركة تجرى على أسس الإقتصاد الحر والمفتوح .
واليات السوق ...

الشكل والمضمون

ويجىء الموقف الأمريكى فى مؤتمر قمة الأرض والراض لتقديم أية مساعدات ملموسة والمساهمة النشطة فى الحفاظ على البيئة ورفض توقيع معاهدة التنوع الاحيائى وكذلك المعاهدة الخاصة بالمناخ ليحاصر إمكانية الزعامة الأمريكية فى مجال من أهم المجالات التى تشغل البال والهم الإنسانى وخاصة بالنسبة لدول الجنوب ...

ويقف الرئيس الأمريكى جورج بوش وحده فى قمة ريو محاصرا ومعزولا وهو يقدم خطابه الذى يفسر به المشاكل الاقتصادية والبيئية التى يواجهها العالم من زاوية واحدة هى مصالح المستهلك الأمريكى وفقط مع أن المسئولية الأمريكية فى تلويث البيئة العالمية تضعها فى الصدارة هذه المرة ويجدارة ..

ثم جاء القرار الأخير للمحكمة الأمريكية العليا بأحقية خطف أى مواطن من بلده تحت دعوى مساسه بالمصالح الأمريكية ليكشف الوجه الحقيقى لتوليفة المبادئ الأمريكية التى تسعى إلى قيادة العالم من خلالها ...

فهى تهدر حقوق الإنسان باسم حقوق الإنسان وتقن مبادئ الاختطاف والإرهاب باسم محاربة الإرهاب ، وتفتح الباب واسعا للفوضى الدولية على

حسب تعبير بيان وزارة الخارجية السويسرية تحت دعوى وضع أسس ثابتة
لنظام دولي جديد ..

وحتى دور البوليس الدولى تلعبه بدون حكمة واقتدار .. ولا يبقى من
مقومات الزعامة الأمريكية سوى عامل القوة وترسانة الأسلحة المهولة والتي
تسيطر عليها ...

وحتى هذا العامل ليس مطلقا فما زالت هناك قوى دولية أخرى صغيرة
أو كبيرة تملك ترسانات مدمرة وتمثل خطرا وتهديدا على الأمن الأمريكى ،
إضافة إلى مقولات التاريخ الحديث فى تجربة النازية والنظم الشمولية
الأخرى التى أكدت أن الاعتماد فقط على مصادر القوة والسلاح لم تحم هذه
النظم من الانهيار بل ربما ساعدت على ذلك ..

لقد كانت وما زالت فكرة النظام الدولى الجديد يبشر بشورة فى ثلاث
مجالات رئيسية وهى حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة تحت شعار عالم
واحد والثورة العلمية والتكنولوجية وما تفتحه من آفاق واسعة ورجبة للتطور
البشرى ..

والواضح حتى الآن أن الولايات المتحدة ولسياستها المطلنة تعمل على
تحجيم وتفسير هذه المجالات الأساسية فى قالب أمريكى ضيق وفقا
للمصالح الذاتية ..

وهنا يأتى التناقض الحاد بين المضمون الحقيقى لآى نظام عالمى جديد
وبين الشكل المهترئ، والذي تحاول فرضه الدولة التى تلمح وتسعى لصياغة
هذا النظام ..

وهو تناقض لن تستطيع فيه القوة العسكرية البهجة أن تكون هى العامل
الحاسم والمحدد ..

فقد واجه الاتحاد السوفيتى هذا التناقض الحاد ولم تكن القيادة قادرة
على إيجاد حلول ، فانهار تماما رغم أن قوته العسكرية الهائلة لم تمس ...

ومن قبل حاولت المانيا النازية الاستخدام المطلق لعوامل القوة العسكرية
لفرض نظام جديد يفقد المضمون الإنسانى ... وفشلت ..

ترى أى طريق اختارته القيادة الأمريكية . !!

الحرب التجارية مهارك أخطر وبدون سلاح

قبل أن يحل الخامس من ديسمبر الحالى : وهو التاريخ الذى كانت الولايات المتحدة قد حددته موعدا نهائيا لفرض ضرائب جمركية عالية تصل إلى نسبة ٢٠٪ على بعض الحاصلات الزراعية الأوربية : كانت دول السوق الأوربية ، فيما عدا فرنسا : قد اختارت طريق السلامة والمصالحة بإعلان الاتفاق مع الجانب الأمريكى : أو بمعنى أصح الرضوخ للشروط الأمريكية فيما يتعلق بالحاصلات الزراعية ..

ومع ذلك : فسيظل هذا التاريخ شاهدا على دخول الحرب التجارية مرحلة جديدة ، تتجاوز أساليب المنافسة والمضاربة وتوجيه اللكمات الخفية سعيا وراء الأسواق : إلى أشكال توجيه الانذارات والتهديدات الخطرة ..

والمؤكد أن المعركة لم تنته .. فبالرغم من الوصول إلى اتفاق بين دول السوق والولايات المتحدة بتخفيض المساحات المنزعة فى دول السوق بنسبة ٢١٪ على مدى ست سنوات وأيضا التقليل من الصادرات الأوربية المدعومة إلا أن الحركة على جانبي الاطلنطى تمتلئ بالكثير من المناورات العلنية والخفية التى لا يصعب أن تشم وراءها رائحة نفاذة توحى بمعارك اقتصادية وكبيرة قائمة على الطريق ..

فعلى الجبهة الأمريكية يوقع الرئيس الأمريكى ومعه الرئيس المكسيكى ومعهما رئيس الوزراء الكندى فى ١٧ ديسمبر الحالى اتفاق التجارة الحرة (نافتا) بين الدول الثلاث فى مبنى جامعة الدول الأمريكية فى واشنطن ..

وهي الاتفاقية التي تخلق من الناحية العملية منطقة تجارية واسعة تشمل الشمال الأمريكى تسقط فيها الكثير من الحواجز الاقتصادية والجمركية ..

ويتوأكب ذلك مع الدعوة التي وجهها الرئيس المنتخب بيل كلينتون لحوالى مئة شخصية اقتصادية أمريكية بارزة ؛ ليس بينهم أعضاء فى الكونجرس ؛ لتوصيف حالة الاقتصاد الأمريكى ووضع قائمة لعلاج المويقات التي يعانى منها وعلى رأسها فتح أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية وخاصة أن جوهر المشكلة التي يعانى منها السوق الأمريكى أن وارداته أصبحت أكثر من صادراته ..

ويرتبط بذلك أيضا اتجاه كلينتون إلى تشكيل ما أسماه بمجلس الأمن الاقتصادي القومى على غرار مجلس الأمن القومى الأمريكى الذي يفصل فى القضايا الأساسية الخاصة بالأمن والدفاع ، خاصة بعد أن جعل الرئيس الأمريكى المنتخب من استرداد العافية الاقتصادية الأمريكية القضية المحورية الأساسية لمخططاته ...

وعلى الجانب الآخر شرق الأطلنطى وبالرغم من اتفاقية التهدئة التي أبرمت بين الطرفين ، تفجرت ثورة المزارعين الفرنسيين والتي ساندتها المجتمع الفرنسى كله لتلقى بظلال كثيفة حول مستقبل الاتفاقية الأوربية الأمريكية ..

فرنسا التي تعتبر ثانی قوة زراعية عظمى فى العالم ترفض الاتفاقية ويعنف وأيضا بإجماع غريب وتلقى بقفازها الثقيل فى وجه الطرفين . وتصر على طرح القضية فى قمة أنبوره المقبلة لدول السوق الأوربية فى نهاية هذا الأسبوع .

ومن الواضح أن الموقف الفرنسى يراهن على كسب قطاعات المزارعين وممثليهم داخل دول السوق على أساس أن الاتفاق الأخير مع الولايات المتحدة سيصيب بالضرر قطاعات أوسع من المجتمع الأوربي وليس المزارعين فقط وخاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها ستفرض رسوما جمركية على وارداتها من الفولاذ من ۱۱ بلدا أغلبها بلدان أوربية . وتحت نفس الدعوى ، متهمة الدول المصدرة بالاستفادة من دعم أسعار الفولاذ لإغراق السوق الأمريكى .

كذلك يؤكد المنطق الفرنسي : والذي بدأ يجد أذانا صاغية له في مجموعة الدول الفقيرة داخل السوق أاسبانيا والبرتغال وأيرلندا واليونان ؛ بأنه لا يمكن الموافقة على تخفيض مساحات تبلغ ٢١٪ من الأراضي الزراعية في دول السوق في حين يعاني العالم كله من مشاكل الغذاء والحاصلات الزراعية ..

وقد شرحت صحفية لوموند المنطق الفرنسي أو كما سمته القلق الفرنسي من أن هذه الاتفاقية الأخيرة بين دول السوق والولايات المتحدة ستؤدي إلى التحكم والسيطرة الأمريكية المنفردة في تجارة الحبوب وأسواقها العالمية واستخدام هذا السلاح الخطير في الضغط السياسي ..

وجاءت مظاهرة ستراسبورج العاصفة على الحدود الفرنسية الألمانية اشتراك فيها ٥٠ ألف فلاح وأحرقت فيها الأعلام الأمريكية إضافة إلى إعلانات ماكرونالد والكوكاكولا ؛ تعبيراً سياسياً عن المخاطر التي يمكن أن تتصاعد إليها الحرب التجارية ..

كما جاء اشتراك مزارعين آخرين من دول السوق الأوروبية إضافة إلى المزارعين الفرنسيين دعماً للموقف الفرنسي القوي داخل المجموعة الأوروبية ؛ في حين كان اشتراك ممثلين لبعض التجمعات والنقابات الزراعية في اليابان وكوريا في المظاهرة تأكيداً للهموم الدولية المشتركة حول هذه القضية .

والزيارة التي قام بها المستشار الألماني هلموت كول لفرنسا في أعقاب مظاهرة ستراسبورج استهدفت محاولة رأب الصدع في الجهة الأوروبية وإعادة دعم التحالف الفرنسي الألماني الذي مازال يمثل حتى الآن حجر الزاوية في مسيرة ماستريخت نحو السوق الأوروبية الواحدة ..

وقد أعلن كول ، بعد محادثات مطولة مع ميتران ، أن فرنسا وألمانيا تسعيان إلى صياغة مشتركة للمحادثات التجارية الدولية في إطار المنظمة الدولية للتجارة والتعريف الجمركية (جات) مع وضع المصالح الفرنسية والأوروبية في الاعتبار .

وأيا كان الحل الوسط الذي ستطرحه كل من فرنسا وألمانيا أمام قمة أدنبره لدول السوق في نهاية هذا الأسبوع ، فمن المؤكد أن دخان الحرب

التجارية لم ينته بعد ، وربما تصاعد وبشكل أكثر كثافة تبقى قضية هامة وأخيرة وهى أن الثمن الذى ستدفعه الدول النامية ، نتيجة اتفاقية الحاصلات الزراعية الأخيرة ، سيكون باهظا .. وتقول المؤشرات الاقتصادية إنه من المتوقع وحتى نهاية هذا القرن أن تزداد واردات الدول النامية من القمح بنسبة ٤٠ ٪ عما هى عليه الآن ، فى حين من المفترض ، وفقا للاتفاقية، أن تخفض دول السوق الأوروبية من صادراتها الزراعية فى تلك الفترة بنسبة ٥٠ ٪ وهى قضية تستحق أن تفرض نفسها على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى تعقد اجتماعاته فى القاهرة هذه الأيام ..

الثورة العلمية ... والعقد الاجتماعي

منذ أن أعلنت صحيفة «صن» الإنجليزية أن لديها شريطا مسجلا لحديث جرى بين أميرة ويلز (زوجة ولي عهد إنجلترا) وبين أحد الأشخاص الذي تربطه بالأميرة علاقة خاصة ... واستعداد الجريدة لأن يسمع من يريد هذا الشريط الساخن الذي جرى في إحدى الليالي الباردة على خط خاص مقابل ١١ جنيهًا إسترلينيًا ، وهناك عشرات الآلاف الذين أسرعوا لسماع الحوار الهامس العاشق ، وآلاف أخرى تبادر بحجز الدور ..

وبعيداً عن الشكل الظاهري للمسألة والمحاولات التي تبذل لكشف ما يسمى بفصائع الأسرة المالكة البريطانية ..

وبعيداً أيضاً عن المناورات وأحياناً الأغراض الخفية والخلافات السياسية التي تستخدم أساليب ووسائل غير نظيفة وصولاً إلى أغراض ومصالح أخرى ...

فإن الجديد والخطير في هذه القضية تحديداً ! هو التساؤل المشروع عن أثر التكنولوجيا المعاصرة في العقد الاجتماعي ...

فالشريط المذكور والذي يسجل حدثاً ليلياً خاصاً تم بين شخصين عبر الهاتف ؛ ولا يهم هنا أن يكون أحد الأطراف أميرة هي زوجة ولي عهد إنجلترا أو ليست أميرة على الإطلاق ؛ ولكن الأهم أن الذي قام بتسجيله ؛ ليس له صفة رسمية أو قانونية وهذا وارد ويحدث كثيراً . ولكن الذي قام بالتسجيل رجل أحيل إلى المعاش كان يعمل في أحد البنوك ولديه هواية

خاصة فى استخدام الراديو وأجهزة الاتصالات الحديثة ؛ واستطاع بالصدفة ومن خلال ممارسة هوايته أن يلتقط هذا الحديث الخاص ويسجله.. والقضية المطروحة أنه ووفقا للقانون البريطانى الصادر سنة ١٩٤٩ فإن تسجيل أية مكالمات تليفونية أمر محظور يعاقب من يقوم بذلك بالسجن لمدة سنتين مع غرامة تبلغ آلاف الجنيهات .

ولكن أحدا لم يقم الدعوى ضد هذا الهاوى لسبب بسيط وهو أن أجهزة التصنت والاستماع والتسجيل والتداخل موجودة وبكثرة فى المحلات العامة البريطانية وتباع بأقل من ١٠٠ جنيه استرلينى لمن يريد ..

ومن المعروف أن هذه الأجهزة ؛ وهناك أجيال متلاحقة ومتطورة منها مطروحة فى الأسواق العالمية ، تمكن لاي إنسان من الدخول فى أية محادثات تليفونية والاستماع إليها بدون إذن قانونى أو طلب رسمى ..

وبالتأكيد فإنه من حق الأميرة أو غيرها ممن يتعرض لانتهاك مقدسات حياته الخاصة أن يرفع قضية ضد الهاوى العجوز ..

وبالتأكيد أيضا فإنه من حق موظف المعاش أن يردد ببساطة أنه اشترى جهازا مطروحا فى الأسواق وأنه استخدم حقه فى استخدامه والانتفاع به..

والأمر فى الواقع أهم و أخطر بكثير من أن يكون مجرد نزاع قضائى قد تحتار المحاكم البريطانية نفسها فى إيجاد حل له .. ولكنه يطرح بوضوح تساؤلات جديدة لا بد وأن تثار حول صيغة ومفهوم الحريات الخاصة والعامة فى المجتمعات المعاصرة وخاصة فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية الغير مسبوقه التى تتوالى كل يوم لتطرح إشكاليات جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية ..

وهناك مثل آخر واضح بدأ يفرض نفسه ؛ ويعكف عدد كبير من علماء الاجتماع والسياسة والعلوم الإنسانية على دراسته فى محاولة للوصول إلى أعاده الحقيقية والتى لم تتبلور بعد ..

فمع التطورات العلمية ؛ وخاصة فى مجال ثورة الاتصالات والمعلومات، أصبح ممكنا لمن يملك (إيريال خاص) للتليفزيون (التطبيق) وببضع مئات من الدولارات أن يستقبل ما شاء من محطات الإرسال التليفزيونى التى تبث برامجها فى كافة أنحاء المعمورة..

وأصبح واردا ؛ مع التطور العلمى فى هذا المجال ؛ أن يستطيع أى فلاح مصرى فى قرية نائية فى الصعيد أو أى صياد يمنى أو حتى أى راع على الجبال والأودية العربية شرقا وغربا أن يرى بالصوت وبالصورة المجسدة كل ما يجرى فى عالم اليوم من أحداث بما فيها الصالح والطالح ؛ وأن يشاهد ويرى وينتقى لنفسه ما شاء من برامج بكل إيجابياتها وبكل موبقاتها ؛ دون أن يستطيع أحد أن يحجب أو يراقب .

والأمثلة كثيرة وكثيرة وخاصة وقد تحولت أمور كثيرة فى الربع الأخير من القرن العشرين ؛ من أدبيات الخيال العلمى إلى واقع حى متحرك ، حتى إن كتاب الخيال العلمى فى الولايات المتحدة قد أعلنوا فى مؤتمريهم الأخير أن وقائع الثورة العلمية والتكنولوجية بوتيرتها السريعة والمتلاحقة قد تجاوزت فى بعض الأحيان الكثير مما كان يبدو خيالا علميا حتى وقت قريب ..

ومن الواضح أن هذه الثورة تغير كثيرا من أوراق الماضى ومقولاته وتفرض واقعا جديدا لم يستقر بعد لأنه مازال فى حالة الفوران البركانى ؛ ولكنه وفى كل الأحوال أصبح يمس الكثير من المسلّمات التى كانت راسخة وحتى وقت قريب ..

ويتجه الكثير من علماء الاجتماع إلى القول بأن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية هى التى ساعدت على تهميش الكثير من الأيديولوجيات والأفكار التى كانت وحتى عهد قريب ينظر إليها على أنها تمثل مجموعة من المعتقدات والقيم الراسخة ..

والأمر لا يتعلق فقط بمجموعة التغيرات السياسية الدرامية التى جرت ومازالت تجرى فى عالم اليوم مثل انهيار الاتحاد السوفيتى واختفاء حلف وارسو وبدون حرب ..

ولكن التغيرات الأخطر والأهم هى التى تجرى فى الأعماق ومن الممكن أن ينتج عنها تغيرات جذرية فى الأبنية الفوقية والعلاقة القائمة بين الخاص والعام ؛ الفرد والمجتمع ؛ الدولة والعقد الاجتماعى ؛ القومية والدولية والكونية ..

إن مفاهيم كثيرة ؛ كانت تبدو مستقرة فى العرف الدولى ؛ قد بدأت تخلى مكانها بالفعل لمفاهيم أخرى جديدة لم تستقر بعد ..

ففى عالم تضيق فيه المسافات وينمو أكثر وأكثر إلى صورة القرية الدولية وتتشابك فيه المصالح يبدو واضحا أن كلمة الاستقلال بمفهومها القديم الذى عرفناه فى فترة انهيار الاستعمار القديم وبروز حركة التحرر الوطنى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تضى مكانها أكثر وأكثر لمفهوم الاعتماد المتبادل ... ويبدو واضحا فى الترجمة الحقيقية لكلمة indepen dence ومرادفها أو بديلها الذى يجرى فى الحوار الدولى interdependence

ولقد أصبح من الصعب فى بعض الأحيان أن يفرق الإنسان بين مفهوم الاستقلال وحدوده ومواصفاته ومفهوم الاعتماد المتبادل وأبعاده وضروراته..

كذلك يجرى أكثر وأكثر تدويل وتعميم للمشاكل القومية وحتى الصراعات العرقية ... فالصراع القومى والعرقى فى يوغوسلافيا القديمة ، وتحديدًا فى البوسنة والهرسك ، يكتسب أبعادا عالمية ودولية ويتكون رأى عام دولى ، رغم التباين فى الدرجة ، لمحاصرة البعد القومى والعرقى ..

مع الاعتراف بأن الثورة العلمية والتكنولوجية قد أصبحت تمثل عاملا هاما ، إن لم يكن الأهم ، فى إعادة صياغة وتشكيل العالم المعاصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .. وبالتالي ثقافيا وفكريا ، إلا أن الخلاف الحقيقى هو حول تقييم طبيعة هذه الثورة وأثارها ..

وهل هى نعمة أم نعمة ...

هل يمكن أن تقدم ومن الناحية الموضوعية حلولا للموبقات التى مازالت قائمة فى العالم المعاصر ، أم أنها فى واقع الأمر يمكن أن تكون سلاحا لتعميق هذه الموبقات ..

فهناك الاتجاه الذى يحذر من النتائج السلبية العميقة التى يمكن أن تفرزها هذه الثورة وخاصة أنها مازالت فى الأساس حكرًا على بعض دول الشمال الغنى ، والتى تهيب له فرصة مثالية لاستخدامها كسلاح لزيادة سيطرته وهيمنته سياسيا واقتصاديا وثقافيا على دول الجنوب وتصل هذه النظرة المتشائمة فى تقييم دور الثورة العلمية والتكنولوجية إلى القول بأن العالم الثالث أو الجنوب الفقير يمكن أن يتحول بالفعل إلى ساحة واسعة كحقل تجارب للدول المالكة والقادرة على تملك ناصية هذه الثورة ..

فى حين يرى البعض الآخر ، ويدون إغراق فى التفاؤل ، بأن جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة هو جوهر إنسانى وديمقراطى ، ويربطون بين الازدهار العلمى غير المسبوق فى مجالات الاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية وبين ازدهار اتجاهات حقوق الانسان باعتبارها الوجه الآخر للعملة ..

فتلك الثورة هى فى النهاية ذات مضمون عالمى أوسع وأشمل ولا يمكن أن تنحصر فقط فى المفهوم القديم لتطوير وسائل الانتاج بل لابد وأن تنعكس على القوى المنتجة والمستهلكة على حد سواء ..

كما أنها بشقيها العلمى والإنسانى غير قابلة للتجزئة الجغرافية فكيف يمكن أن تتصور أن التطور الهائل فى مجال الاتصالات أو المعلومات يمكن تحديده فى أطر جغرافية ضيقة تنحصر الاستفادة منه شمال البحر المتوسط .

إن الطابع الجماعى لثورة المعلومات والاتصالات حول العالم إلى قرية صغيرة ومكتشوفة ساعد على تشكيل رأى عام انسانى له طابع دولى ...

حقيقة أن المحاولات لن تنقطع من جانب بعض القوى والاتجاهات المهيمنة والمسيطرة للاتجاه بهذه الثورة نحو تحقيق أهدافها الضيقة ...

وقد جرى وما زال يجرى بالفعل هذه المحاولات التمييزية مثل مشروع حرب الكواكب الذى يكلف مليارات الدولارات والذى خرج به الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان لتطويع جانب هام من الثورة العلمية فى مجال الاتصالات والأقمار الصناعية لتأكيد التفوق والسيادة ..

ولكن الاتجاه الأقوى فى أمريكا نفسها ، ونظرا للأزمة الاقتصادية الخانقة قد طورت منطلقا آخر أكثر قوة ، وهو التقليل من اعتمادات التسليح بل والحد منه ، وتحويل المبالغ الطائلة للإنفاق العسكرى إلى مجالات إنسانية مثل التعليم والصحة والبحث العلمى ..

إن الذى يحدث اليوم ، وكنتيجة مباشرة للثورة العلمية والتكنولوجية ، هو تحديدا مالم يكن هناك أحد يتوقع حدوثه وبذلك السرعة .. وهو يذكرنا بمجموعة القيم المعاكسة والمناقضة لما كان سائدا فى أوائل هذا القرن والتي

بشر بها كاتب كبير مثل برنارد شو .. ففي مسرحياته الساخرة والتي عصف فيها بالكثير من القيم والمعتقدات السائدة والمستقرة ، لم يكن أحد ليتصور فى ذلك الوقت أن البطل الحقيقى فى الحرب ليس هو الفارس الشجاع والأحمق أحيانا الذى يحرص ويقدر على اغتيال وقتل أكبر عدد من العدو ، بل إن الفارس الحقيقى هو الانسان البسيط المفكر والمتريد والذي يلقى بسلاحه رافضا الحرب والقتل والدمار ...

لقد فعل برنارد شو هذا الأمر تحديدا فى رائعته «الإنسان والسلاح» وقوبل أيامها بموجة بعاصفة من الهجوم والاستنكار بل والإتهام بالسوقية وعدم الوطنية ..

ولكن قيم الإنسان البسيط الكاره للحرب والدمار والهارب من المعارك الحربية بحثا عن إنسانية الإنسان ويغض النظر عن الشكل واللون والعقيدة مثلما حددها شو ، أصبحت وطوال القرن العشرين هى النموذج القيمى للبطل الإنسانى المعاصر .

ولا شك أننا بإزاء انقلاب يكاد يكون شاملا فى مفاهيم وقيم كثيرة تجيء بها وتفرضها ثورة العلوم والتكنولوجيا حتى قبل أن يصوغها أو يستوعبها المفكرون والفلاسفة ..

ولعل أهم التغيرات التى تجرى ... هو مفهوم العقد الاجتماعى نفسه بكل أبعاده وتفصيله ... الدولة ... الفرد ... المجتمع ..

وقد أن لنا ، بل إنه من الضرورى أن نفكر هذا الأمر ..

السياسة والفن

والبحث عن

علاقات جديدة

أثار فيلم أوليفر ستون الأخير حول اغتيال الرئيس الأمريكى الأسبق جون فيتز جerald كندى (J.F.K) ضجة هائلة فى الأوساط الفنية والسياسية معا ...

فنحن أمام عمل فنى متكامل توافرت له كل عوامل النجاح من إخراج وتمثيل وحوار وتصوير وحبكة فنية الأمر الذى جعله وبعد أكثر من ثلاثة شهور من بداية عرضه مازال يحتل المقدمة فى الأقبال على مشاهدته وخاصة فى أوروبا وأمريكا وكندا حتى إنه يمكن القول وبثقة إنه ليس هناك ناقد فنى له ثقله فى العالم لم يكتب عن هذا الفيلم فى تقرير وإعجاب ..

كذلك فنحن أمام عمل سياسى من الدرجة الأولى الأمر الذى جعل الضجة السياسية التى أثارها ومازال يشيرها الفيلم تواكب ان لم تكن تعلو قيمته الفنية المؤكدة والمنعقد عليها الرأى .

فالفيلم يتناول جريمة سياسية مضى الآن عليها ما يقارب الثلاثين عاما (اغتيال الرئيس الأسبق كندى فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ فى مدينة دالاس بولاية تكساس) ويعيد طرح قضايا وتساؤلات قديمة حول ظروف الاغتيال التى هزت العالم وقتها ومن هو حقيقة صاحب المصلحة فى اغتيال الرئيس الأمريكى الأسبق ..

وهى تساؤلات وشكوك تداولتها الصحف وأجهزة الاعلام والسياسيون والكتاب وأجهزة المخابرات طوال السنوات التى أعقبت عملية الاغتيال بحيث

كان من الصعب إضافة جديد إلى كل ما قيل ، حتى نظرية المؤامرة نفسها واتهام المخابرات المركزية بالتعاون مع صقور البنتاجون والمؤسسة العسكرية الأمريكية التى يوجه إليها الفيلم أصابع الاتهام ، سبق وتناولتها عدة كتب ودراسات لعل أشهرها كتاب أنطونى سومرز «مؤامرة كيندى» والذى هاجم فيه تقرير لجنة «وارن» تلك اللجنة التى كانت قد شكلتها الحكومة الأمريكية للتحقيق فى الجريمة والتى توصلت بعد شهور من التحقيق إلى النتيجة التقليدية المعروفة بحصر الجريمة فى لى هارفى أوزوالد المتهم البرئ ..

وقد توصل سومرز مثلما توصل عشرات من قبله إلى رفض تحقیقات لجنة وارن مشيراً إلى مؤامرة اشتركت فيها عدة أطراف من أجهزة القرار الأمريكى بما فيها المخابرات المركزية (CIA) والمباحث الفيدرالية (FBI) والذى أثار ومازال يثير تلك الضجة حول عمل فنى جيد موضوعاً هاماً تناقشه صفحات الرأى السياسية فى غالبية الصحف الأمريكية والأوربية والعالمية ..

لعل الظروف التى خرج فيها الفيلم هى التى جعلت لهذه الحقائق القديمة تبدو ومفاهيم جديدة ، فالفيلم يعرض فى ظروف انتهاء الحرب الباردة وإنهيار للاتحاد السوفيتى وانتهاء حلف وارسو ، أى سقوط كل الأعداء الذين كانوا أحياناً بمثابة الشماعة أو المبرر لكثير من إعدادات الطرف الآخر ، فقد كان الخوف من الشيوعية والعداء لها مبررات موضوعية أو حتى غير موضوعية لتفسير بعض المواقف وتجاوزات وحتى الجرائم التى ترتكب داخل المجتمع الأمريكى نفسه .. أما وقد سقط ستار الخوف بعد تلاشى العدو التقليدى فهناك بالطبع فرص أفضل كثيراً فى عملية فصل الألوان الداخلية الأمر الذى قد يؤدى إلى موجة من الكراهية المضادة والمفهومه لدى المجتمع الأمريكى إزاء بعض المؤسسات مثل البنتاجون والمؤسسة العسكرية وتحالف الجنرالات وأصحاب مصانع وترسانات الأسلحة مما يؤكد وجود إرهابات لقناعة متزايدة بأنها فقدت أسباب وجودها وهيمنتها بعد انتهاء الحرب الباردة ، فما بالك باتأامها وجرائمها ضد المجتمع الأمريكى نفسه ..

الإبداع الفنى .. والسياسى

وهذه الضجة السياسية التى أثارها عمل فنى متميز تذكرنا بل وتطرح من جديد العلاقة بين السياسة والفن ، ليس من الزاوية البسيطة والمؤكدة حول وجود هذه العلاقة فقد كانت فى واقع الأمر موجودة دائما ، ولكن من منطلق مستقبل هذه العلاقة مع المتغيرات الدولية وتحديدا مع تطور الثورة العلمية والتكنولوجية والآفاق الواسعة والرحبة التى فتحتها الثورة الجارية فى علوم الاتصال والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء ..

وغنى عن البيان أن الفن والإبداع الفنى بأشكاله المختلفة من مسرح ورواية وتشكيل وموسيقى وأخيرا السينما كان له أبعاده السياسية المباشرة وغير المباشرة ...

وهناك قائمة طويلة من الأفلام التى تميزت فنيا وأثارت ضجة سياسية كانت لها نتائج مباشرة نذكر منها فيلم «زد» الذى أنتج فى أوائل السبعينات وفضح الحكم العسكرى الفاشى فى اليونان بل وساهم بدور مباشر فى إسقاطه ..

وفيلم «صائد الروس» الذى فجر الضمير الشعبى الأمريكى والعالمى ضد الحرب الفيتنامية وساعد على إيقافها ..

وأفلام أخرى كثيرة جمعت بين التفوق بل والإبهار بجانب التأثير السياسى المباشر ...

أما فى مجال الرواية والقصة ، فمنذ تأسس الفن الروائى بشكل مستقل فى القرن الثامن عشر فى أوروبا ، والسياسة تلعب دورا هاما وأحيانا مباشرا فى معظم الأعمال الروائية البارزة ...

إبتداء من «كانديد» لفولتير «والام فيرتر» لجوته «والحرب والسلام» لتولستوى حتى أعمال مجموعة المبدعين الروائيين الذين قاتلوا فى الحرب الأهلية الأسبانية دفاعا عن الحرية و الديمقراطية ، أرنست همنجواى ، وجون شتاينبك وأندريه مارلو وريتشارد رايت فى أعمالهم الرائعة والخالدة «لن ندق الأجراس» «وداعا للسلاح» «الإله الذى هوى» «رجال وفئران» .

ونفس الحال بالنسبة للمسرح الذى كانت العلاقة المتبادلة فيه بين القيم الفنية والأهداف السياسية أكثر وضوحاً تتجاوز بكثير مسرح برتولد بريخت التعليمى المباشر ويتر فاس أو مجموعة الغاضبين فى المسرح الانجليزى جون اسبيرون وجون آردن فى أعمالهم المتميزة «انظر إلى الوراء فى غضب»، و«مياه بابل» والتي أدت إلى دوامات سياسية واسعة ..

والفن التشكيلى سنجد دائماً أصداء سياسية لأعمال مبدعين بارزين فيه من رواد عصر النهضة مايكل أنجلو ثم روينز الذين تحدوا السلطة الكنسية على الفن وخرجوا به إلى رحاب الطبيعة والإنسان وحتى سلفادور دالى وبوكاشيو الذين جعلوا من بعض لوحاتهم رمزاً لتحرير الإنسان فى مواجهة السلطة الحاكمة والمتحكمة والقاهرة ..

وحتى فى الموسيقى كان هناك دائماً ذلك الارتباط وإن بدا غير مؤكد وواضح ، فادولف هتلر وزعماء النازية كانوا يجتمعون على سماع سيمفونية «سيفريد» لفاجنر وهم يتصورونه يجسد لهم مغزى التفوق والقوة الألمانية وسيادة الجنس الأرى .

بينما آخرون يستمتعون بالسيمفونية الخامسة والتاسعة لبيتهوفن ويحلمون بالثورة والتقدم الإنسانى فى مواجهة القهر والخوف والاستبداد ...

ونحن فى واقع الأمر لسنا بصدد سرد أو حصر للأعمال الفنية الرائعة والتي حملت مغزى سياسياً واضحاً بشكل مباشر ولكن الذى نؤكد أنه الإبداع الفنى بشكل عام لعب دائماً دوراً فى التأثير الفاعل والمفعول به فى الحركة السياسية ليس من زاوية الشكل بل وفى المضمون كذلك ..

وكان هذا الأثر والتأثر وحتى مرحلة قريبة يلعب دور الفاعل الأساسى فى الوجدان الشعبى ، وهى عملية بطيئة ومتنامية ولكنها مؤكدة ، بينما كانت التأثيرات المباشرة فى السياسات العملية وبشكل أكثر تحديداً فى أروقة أجهزة القرار السياسى فى التجمعات المختلفة محدودة بل وتكاد تكون معدومة ..

فقد ظلت العلاقة تاريخياً بين الفنان المبدع والسلطة المتحكمة علاقة خوف وحذر وتباعد بين الجانبين وفى أحسن أحوالها علاقة محايدة . وحتى

مع تطور مفاهيم الديمقراطية الليبرالية التي أسقطت على الأقل وسائل الفهر المباشر التي كان يتعرض لها الفنانون المبدعون على أيدي الحكام والسلطة، إلا أنه من النادر وحتى وقت قريب أن يسمح لفنان حقيقي أن يشارك في المطبخ الخاص لصياغة السياسة العملية والتي ظلت حكرا على مواصفات معينة كان من المعتقد وحتى وقت قريب أنها لا تتوفر في الفنان المبدع أو حتى العالم المبدع ..

وظلت بعض الحالات النادرة التي اقترب فيها الفنان المبدع مع رجل الحسم والقرار مثلما كان الأمر بين شارل ديغول رئيس فرنسا الأسبق وأندريه مارلو الكاتب الروائي الفنان أو بين مكسيم جوركي وفيلادامير التيشين لينين رئيس السلطة السوفيتية في أوائل العشرينات ، فلقد ظل الفنانون والعلماء المبدعون بعيدا عن أجهزة اتخاذ القرار والاكتفاء بالتقدير الأدبي وأحيانا المادى الذى يلقونه..

الصيغة الجديدة

هذه الصيغة يعتقد البعض أنها تتعرض الآن لتغيرات قد تكون جذرية فى المستقبل ..

فمع التطورات الهائلة والغير مسبوقه فى مجال الثورة العلمية والتكنولوجية وخاصة فى مجالات هامة مثل الاتصال والهندسة الوراثية ، ومع التغيرات المتصلة فى إعادة صياغة وتشكيل الصراعات الدولية التي يبدو أنها تتجه شيئا فشيئا بعيدا عن الصراعات والصدامات العسكرية إلى مجالات أخرى اقتصادية وثقافية وحضارية وعلمية ، فان تغيرات هائلة لا بد وأن تجرى على طبيعة دور الفنان والعالم لتدفع به نحو صياغة التقدم الحضارى من موقع الصفوف الخلفية وقيادة هذا التقدم من موقع القرار والسلطة.

ووفقا لهذا المنطق الذى يعتمد على قراءة خاصة للمستقبل ومتطلباته فإن الفنانين والعلماء هم المرشحون أكثر من غيرهم لقيادة الصراعات

القادمة ، وأن النموذج الفريد آنذى لم يتكرر فى وجود الحاكم الفنان ممثلاً فى ولفجانج فون جوته الشاعر والروائى والكاتب المسرحى وحاكم ولاية فايمر فى أوائل القرن التاسع عشر ، قد يصبح هو النموذج السائد فى حكام الغد..

وبهذا المنطق يصبح انتخاب الكاتب المسرحى فلسلاف هافيل رئيساً لجمهورية تشيكوسلوفايا مقدمة لاتجاه صاعد فى طريقه لأن يسود ..

وعلى أية حال فهى نبوءة علمية قال بها عالم الذرة والنسبية المعروف روبرت اينشتاين فى احتجاجه على الرئيس الأمريكى هارى ترومان لضربه هيروشيما ونجازاكي بالقنابل الذرية حين قال « لو كان فناناً أو عالماً لما فكر فى ذلك العمل الإجرامى ».

أما برتراند رسل العالم والفيلسوف الانجليزى فد قال ذلك بوضوح فى كتابه « العلم والدين » حين قال إن تطور العلم يحتم قيادة العلماء المبدعين ليس من موقع المستشار العلمى بل من موقع القائد الفعلى ..

وهو حلم طاف فى مخيلة فيلسوف الاغريق أفلاطون فى مدينته الفاضلة..

فهل أن الآوان لكى يتحقق حلم للبشرية مضى عليه الآن أكثر من ألفى عام ..

الفصل الثاني الموقع العربي

- الخطاب العربي المعاصر .
- الجامعة العربية والأمم المتحدة .
- البحث عن لوبي عربي .
- دول الجوار التاريخي .
- مشاكل الحدود .
- هجرة العلماء والنصيب العربي .

الخطاب العربى المعاصر بين دعاوى الشمال الغنى ومنطق الجنوب الفقير

الحملة التى يثيرها بعض النواب فى البوندستاج (البرلمان) الالمانى ضد د . ويلفريد هوفمان سفير المانيا فى المغرب لابد وان تثير الدهشة بل والصدمة بين المفكرين العرب ..

ومن متابعة المناقشات التى جرت فى بعض الاوساط الإعلامية والسياسية الالمانية حول قضية هذا السفير لا يملك الإنسان إلا أن ينتابه شكوك وهواجس مؤكدة بأن هناك من يحاول أن يدفع ويتخطىط فى الغرب الأوربى والأمريكى بشحنات مكثفة بالعداء ضد الشعوب العربية والإسلامية وتجسيد صورة العدو المحتمل أو المؤكد الذى يجب أن توجه إليه وضده المدافع الفكرية والسياسية وخاصة بعد أن خلت الساحة أو كانت من الأعداء التقليديين لما يسمى بالحضارة الليبرالية الأوربية بعد انتهاء الاتحاد السوفيتى وما كان يسمى بالعسكر الاشتراكى .

ففى خضم الموجات المتلاحقة من التغييرات التى تجرى على الساحة العالمية تشتعل هذه الحملة الالمانية ضد السفير الالمانى والمطالبة بعزله بل وتطالب إحدى النائبات الالمانيات بتجريدته من جنسيته وهويته الالمانية لأن الرجل أعلن إيمانه بالدين الإسلامى كما أنه يستعد لإصدار كتاب يدافع فيه عن الثقافة العربية والإسلامية .

وتستند هذه النائبة الالمانية ومن يشاركونها الحملة على الرجل لعزله على أساس أن «عقيدته الإسلامية تتعارض مع أسس الديمقراطية والمساواة بين الجنسين التى كفلها الدستور الالمانى»

إننا فى واقع الأمر أمام دعوى غريبة ومثيرة تنطلق من بعض رموز «الليبرالية الغربية» ؛ وهى أخطر بكثير من أن تكون مجرد مناقشة أو رأيا فى الأديان ؛ فهذه المناقشات والآراء واردة فى الماضى والحاضر والمستقبل..

ولكننا فى واقع الأمر أمام طرح سياسى وفكرى وبالدرجة الأولى ، يضع سورا وهما أو حقيقيا بين المواطنة أو بمعنى أدق الانتماء إلى الشمال الليبرالى الغنى والانتماء إلى الإسلام فى نفس الوقت ..

ويذكرنى ذلك بلقاء فى أوائل الثمانينات مع أسد بافاريا الشهير فرانز جوزيف شتراوس رئيس الحزب الاجتماعى المسيحى فى ألمانيا والذى توفى منذ سنوات وإن كان حزبه مازال يشارك فى السلطة مع الحزب المسيحى الديمقراطى الحاكم ..

وقد جرى هذا اللقاء فى بيت الحزب فى بون مع مجموعة من المراسلين الصحفيين الأجانب ؛ وجرت بينى وبينه مناقشة لم تخل من بعض السخونة حينما بدأ شتراوس يهاجم الاتجاهات الدينية فى العالم العربى والإسلامى ويصفها بالجمود والتخلف والبربرية وضرب مثلا بذلك حكم آية الله الخمينى فى إيران ..

وبالرغم من أننى لم أكن يوما من المدافعين عن استغلال الدين كشعار فى العمل السياسى ومعارضتى بشكل خاص لنظام الحكم فى إيران ولجماعات الهوس والتطرف الدينى إلا أننى وجدت نفسى مندفعاً على غير عادتى وأنا أقول له :

- هر شتراوس ، اسمح لى أن أقول إنك تناولت هذه القضية بشكل واضح التحيز ، فانت شخصيا ترأس حزبا مسيحيا يدافع عن الكنيسة فى مواجهة ما تسميه بالاتجاهات العلمانية سواء كانت اشتراكية أم ليبرالية ؛ كما أن الأحزاب المسيحية موجودة فى كل أوروبا وتحكم فى عدد من البلدان منها ألمانيا وإيطاليا ، بل إنك تتحيز لإسرائيل وهى فى النهاية دولة قائمة على أساس دينى ..

فلماذا إذن تحرم على العرب والمسلمين أن تكون هناك أحزاب أو تيارات سياسية دينية ؟؟ ..

إننى أوافق من وجهة نظر أخرى على بعض ما قلته بالنسبة لحكم آيات الله فى إيران كما أنى لا أوافق على أى نظام ثيوقراطى يستخدم الدين كواجهة ...

ولكن مارأيك فى حكم آيات المسيح فى بعض البلدان الأوربية وآيات موسى فى إسرائيل ؟

ويومها ضحك الداهية العجوز حتى اهتز جسده المكتنز وضاعت عيناه وسط وجهه الممتلئ . وهو يقول :

- هل تتصورنى فعلا شكلا من أشكال آيات الله على النمط المسيحى : أدعك أن أطرح هذه القضية فى أول اجتماع لهيئة الحزب لمناقشتها .

ولا شك عندى أن الحوار الذى دار بينى وبين الزعيم الألمانى لم يكن حوارا حول المسيحية والإسلام ؛ ولكنه كان فى الأساس حوارا حول «الخطاب الأوربى المعاصر» و«الخطاب العربى المعاصر» وبمعنى أوسع وصحيح حوار بين «دعوى الشمال الفنى ومنطق الجنوب الفقير»

الإسلام والديمقراطية

ويمكن لأى مراقب موضوعى للأحداث التى جرت وتجربى على الساحة العالمية حاملة معها تغيرات درامية وأحيانا جذرية فى صورة الجغرافيا السياسية وعلاقات القوى والتوازنات الدولية والأقليمية أن يرصد ثمة اتجاهها فى الشمال الليبرالى يحاول تقييم الأحداث وأحيانا تنظيرها على أرضية واضحة من الانحياز ضد وربما العداء للخطاب العربى والإسلامى ..

فالجُمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى (السوفيتية سابقا) كانت آخر الجُمهوريات التى انفصلت عن الكيان القديم وأولها طموحا إلى إقامة علاقات انفتاحية واسعة مع دول العالم ؛ ومع ذلك تحفل التحليلات السياسية فى الغرب الأوربى والأمريكى بالتحذير من مستقبل الحركة لهذه الجُمهوريات وتوضع الخطط المعلنه والخفية لمحاولة احتوائها ولوقف أى اتجاه لها بالارتباط الوثيق بالعالم العربى تحت دعاء تقال وبشكل علنى واضح لمنع نشوء تكتل إسلامى قوى ممتد من المحيط الأطلسى غربا حتى أواسط آسيا وأطرافها الشرقية ...

كما أن الأوساط السياسية الغربية التي سعت وعملت على تفكيك الاتحاد السوفيتي وحق القوميات المختلفة في تشكيل كياناتها المستقلة تتخذ موقفا سلبيا ومعاديا للمحاولات المشروعة للقومية التترية والشيشينية عن الانفصال عن روسيا ..

وفي يوغوسلافيا تقود ألمانيا دول السوق المشتركة للاعتراف بক্রواتيا وسلوفينيا كجمهوريتين مستقلتين ؛ ولكن هذا الحماس يقتر بل ويشويه الحذر والشك حينما تصوت جمهورية البوسنة والهرسك للاستقلال والتي تضم أغلبية نسبية إسلامية في القوميات المكونة لها ..

وقد كان من الممكن أن يتم رصد هذه الظواهر في إطار عام لحالة المخاض والسيولة المتصلة للأحداث والتطورات السياسية التي لم تنتضج بعد معالم مؤكدة لها ؛ لولا ارتباط ذلك بسيل من الكتابات والمؤلفات الصادرة من كتاب يحتفى بهم الغرب الليبرالي كنجوم للمرحلة القادمة وكلها تتجه بشكل أو بآخر إلى تصنيف «الإسلام» في خانات خاصة باعتباره من وجهة نظر هؤلاء يمثل إحدى العقبات أمام الليبرالية الفكرية التي يدعون ويروجون لها ..

ولو أخذنا فرانسيس فوكوياما الكاتب الياباني الأصل الأمريكي الجنسية وكتابه «نهاية التاريخ والرجل الأخير» والذي يبشر فيه الكاتب بأن التاريخ انتهى لأن الديمقراطية الغربية قد سجلت انتصارها الحاسم ويات في موقع يستحيل معه لأي نظام فكري آخر أن يتحداها وخاصة بعد هزيمة النازية ثم الشيوعية ..

وبالرغم من أن البعض في الغرب نفسه قد هاجم وبشدة هذه الفكرة والتي وصفتها صحيفة «ليموند» الفرنسية بأنها «مجرد تنجيم لا يقوم على أساس ونشيد انتصار تعزفه وزارة الخارجية الأمريكية غير مكتمل وغير مؤكد ..

إلا أن الأهم من وجهة نظرنا أن فوكوياما نفسه يسجل تحفظين بعد ذلك على نظريته ؛ إذا جاز تسميتها بذلك ؛ أما التحفظ الأول فهو يتعلق بالصين الشعبية التي تمثل ¼ سكان البشرية والتي مازالت متمسكة بنظامها الشيوعي .

أما التحفظ الثاني فهو ماسماه «بانفراد الإسلام بتقديم الدولة النثوقراطية كبديل عن الديمقراطية والشيوعية» ..

ويذهب فوكوياما إلى أن الإسلام يمثل خطراً على الليبرالية الغربية وإن كان قد اعتبره خطراً محدداً لأنه ؛ أى الإسلام ؛ لا يستطيع تقديم نموذج اقتصادى عصرى ؛ كما أنه فيما عدا النقط فإن العالم الإسلامى لا يملك قدرة على التأثير الخارجى وبالتالي فإنه خطر محلى غير قابل للتصدير ..

وقبل أن نذكر روعنا فى دهشة للمحاولة الفجة من جانب المؤلف لوضع الإسلام فى تناقض مع الفكر الليبرالى وبالتالى إلقاء الضوء عليه كخطر محتمل ؛ يفاجئنا كاتب فرنسى آخر هو جان كلود بارو كان يعمل مشرفاً على إدارة الهجرة الفرنسية ليقول بلا مواربة إنه لا امكانية للتعايش بين الديمقراطية الغربية والإسلام ولماذا ؟ ..

لأن هذه الأيديولوجية . على حسب تعبيره . والتي يبلغ عمرها ثلاثة عشر قرناً تتبع الآن فى قوة وانطلاق يمكن أن تمثل تهديداً مستقبلياً لقيم الديمقراطية والليبرالية أما جان فرانسوا رافيل فى كتابه «الانتعاش الديمقراطى» فهو ينطلق من دراسته الخاصة عن مجتمع المهجرين المسلمين فى فرنسا وأوروبا وكذلك من تقييمه لحداثة سلمان رشدى وإمداد السلطة الدينية فى إيران لدمه ليقفز إلى مقولة يحسم بها من وجهة نظره بأن الديمقراطية تقف عند أسوار العالم العربى الإسلامى وأن الثقافة الإسلامية عاجزة عن التكيف مع الديمقراطية ..

ولا يقف المؤلف هنا عند رأى مطروح للمناقشة بل إنه يطالب الحضارة الديمقراطية بمواجهة حازمة مع مخاطر الانبعاث الإسلامى ..

ويحذر بأن الإسلام لم يعد خطراً خارجياً على أوروبا والغرب بل أصبح يمثل عاملاً داخلياً خطراً وذلك من خلال الهجرات المنظمة داخل هذه المجتمعات فى فرنسا وألمانيا وانجلترا وأمريكا !! ..

وأمامى عرض لبعض الدراسات التى نشرتها الصحف الأمريكية فى الشهور الماضية تقول :

إن الدول العربية الإسلامية هى المصدر الرئيسى للإرهاب العالمى ؛ وأن الإسلام حقيقة سياسية دينية تدعو إلى الشمولية ؛ وأن الأنظمة الفكرية التى تقوم على أسس التوسع والفتح هى النازية والشيوعية والإسلام ..

ولقد استطاعت «الليبرالية» أن تهزم النازية والشيوعية ولكن يبقى الإسلام كخطر !! ..

تيارات خطرة

هذه عينة من بعض الأفكار الخطرة التى يروج لها البعض فى الغرب وكلها تستهدف فى النهاية إبراز المجتمعات الإسلامية والعربية فى الأساس كمصدر خطر يجب أن توجه ضده المدافع ..

وهكذا يجد المهومون بالبحث عن خطاب عربى إسلامى معاصر أنفسهم محاصرين بين تيارين خطرين :

تيار داخلى يتمثل فى الحركة الأصولية والسلفية التى تترد وتسافر إلى الماضى فى تناقض تام يكاد يكون مطلقا مع معطيات الواقع والمنطق معتمدة على وسائل وأساليب ارهابية لكسب الشارع العربى والإسلامى ومستفيدة من غياب مشروع قومى حضارى ومن سلبيات الواقع العربى والإسلامى الراهن ..

وتيار خارجى يعمل على تعميم هذا التخلف واعتماد الحركة الأصولية والسلفية على اعتبار أنها الوجه الحقيقى للمضمون العربى والإسلامى الأمر الذى يستوجب عزله ومحاصرته وإطلاق الرصاص عليه ..

ولا شك عندى أن التيارين - الداخلى الأصولى والخارجى البغرى - يلتقيان على هدف واحد ومؤكد وهو إجهاض أية محاولة تنويرية حضارية لوضع صيغة خطاب عربى إسلامى معاصر قادر على التفاعل والتعامل مع معطيات العصر دافعا إلى الحركة والتقدم والتطور ..

لقد استطاعت الموجة التنويرية الأولى التى تمثلت فى رموز ثقافية من أمثال محمد عبده والأفغانى والإمام الكواكبي ولطفى السيد أن يشكلوا صياغة للتراث والنهضة اعتمد فى مضمونه الأساسى على تكييف التراث مع روح التطور العالمى وصاغوا وعيا بالهوية استطاع أن يجرى تفاعلا حقيقيا بين ثنائية المجتمع والسلطة من ناحية والتراث والمستقبل من ناحية أخرى وشكلوا فى واقع الأمر صياغة المحتوى الفكرى والسياسى لمرحلة النضال التحريرى الوطنى والديمقراطى ..

فى حين أن الموجة التنويرية الثانية تركز جهدها الأساسى فى تكييف وتوفيق الواقع العربى الراهن مع التراث .. والذى أصبح يمثل الإشكالية الأساسية للفكر العربى المعاصر ..

ويظل البحث عن هوية ثقافية وفكرية عربية إسلامية معاصرة تتجاوز
رفض الغرب كحضارة وثقافة وعقل واعتماده كمصدر للسلع والبضائع
والاستهلاك ؛ كما تتجاوز المحاولات السانجة والمفككة لاختضاع الواقع
للتراث ؛ أو تفسير التراث وفقا لما يفرضه الواقع ..

يظل هذا البحث عن خطاب عربي إسلامي بمحتو ديمقراطي إنساني
قدرا لا بد وأن تصنعه العقول والأيدى العربية فكرا وإنتاجا ..

وهو أمر صعب وبونه الكثير من التضحيات والمخاطر .. ولكن يبقى
البديل الوحيد عن السقوط في هوة الارتداد إلى الماضي لكي يجهز علينا
تماما من يتصورون أنهم قد أنهوا التاريخ والصراع وانفردوا على الساحة
قادرين وباطشين ..

الجامعة العربية والأمم المتحدة بين الشرعية الدولية والشرعية الإقليمية

ربما وللمرة الثانية منذ إنشائها تجد الجامعة العربية نفسها فى موقع وموقف مضاد ومعارض لقرار تتخذه الأمم المتحدة ويتعلق بمجريات الأمور فى المنطقة .

كانت الواقعة الاولى سنة ١٩٤٨ حينما أعلن مجلس جامعة الدول العربية وبالإجماع رفضه لقرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية .

أما الواقعة الثانية فهى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ بفرض عقوبات على ليبيا لإجبارها على تسليم اثنين من رعاياها لاتهامهما بتفجير طائرة أمريكية فوق اسكتلندا سنة ١٩٨٨ .

هذا القرار الذى ضرب عرض الحائط بقرارات وتوصيات الجامعة العربية فى هذا الشأن وتجاهل المقترحات التى قدمتها الجامعة لحل الخلاف القائم بين ليبيا وكل من أمريكا وبريطانيا : الأمر الذى سجلته اللجنة السباعية العربية التى شكلتها الجامعة العربية لهذا الغرض ؛ حين أبدت أسفها لعدم اهتمام مجلس الأمن الواجب بقرارات مجلس الجامعة وما قدمته ليبيا من مرونة فى هذا الصدد ..

وبالرغم من أن موقف جامعة الدول العربية فى قضية لوكيربى لم يتخذ حتى الآن الشكل الرافض والقاطع لقرار مجلس الأمن مثلما كان الحال فى السابقة الاولى الخاصة بتقسيم فلسطين إلا أن المضمون الحقيقى لتوصيات

الجامعة العربية تأتي فى تناقض تام مع توجيهات قرار مجلس الأمن الأخير
ضد ليبيا ..

وهو الأمر الذى يخلق سابقة دولية جديدة يخلق تناقضا بين المنظمة
الدولية (الأمم المتحدة) والمنظمة الاقليمية المعنية (الجامعة العربية) أو ما يطور
للبعض أن يطلق عليه بالتناقض بين الشرعية الاقليمية والشرعية الدولية ..

كما أنه يضع مجموعة الدول المشكلة للجامعة العربية فى حرج واضح
بين التناقض فى قناعاتها التى عبرت عنها فى التوصيات السابقة على قرار
مجلس الأمن وبين مقتضيات هذا القرار والشكل الذى صدرت عليه وجعلته
ملزما وهو موقف دقيق يعكس نفسه بوضوح فى تصريحات للدكتور عصمت
عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية حين قال إن الجامعة لن
تمارس أى ضغط على أعضائها سواء لتنفيذ أو عدم تنفيذ هذه القرارات فى
الوقت الراهن ، حيث إن هذه الدول دول مستقلة ولا يمكن الضغط عليها ..

كما أكد د . عصمت عبد المجيد أن الجامعة بذلت كل جهدها للحيلولة
دون تنفيذ قرار العقوبات ضد ليبيا وأن الأمر سيظل رهنا بالدول العربية
الأعضاء فى الجامعة مع مواصلة بذل الجهود ومع الأمم المتحدة على أمل
رفع العقوبات والحيلولة دون اتخاذ إجراءات أشد تعقدا الأمور ..

والتناقض فى الموقف الحالى بين اتجاهات الشرعية الاقليمية وقرارات
مجلس الأمن يختلف اختلافا جذريا عن الموقف الذى كان سائدا إبان أزمة
حرب الخليج ..

فلقد استندت الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن فى أزمة احتلال
العراق للكويت على قرار من القمة العربية الطارئة التى عقدت فى القاهرة
بهذا الشأن ؛ وبالرغم من أن القرار صدر بالأغلبية ؛ إلا أنه أعطى اتجاها
عربيا واضحا إزاء الأزمة كان يتمشى بل وساعد ولا شك على بلورة
القرارات الدولية فى هذا الشأن ؛ بل إن هناك من الوثائق والدلائل ما يؤكد
أن دورا عربيا حاسما نابعا من جامعة الدول العربية لانتهاء أزمة العراق
والكويت كان مفضلا بل ومنتظرا من المجتمع الدولى وخاصة فى المراحل
الأولى للأزمة ..

القرار العربي والتطبيق الأمريكى

والواقع أن الجامعة العربية التى تشكلت قبل عدة شهور من إعلان ميثاق الأمم المتحدة (يونيو سنة ١٩٤٥) وبإستثناء الموقف الأخير الخاص بليليا والموقف القديم الخاص بتقسيم فلسطين كانت تجد نفسها فى توافق شبة تام مع قرارات الأمم المتحدة طوال الخمسة والأربعين عاما الماضية أى منذ إنشاء المنظمتين الإقليميه والدولية فطوال تلك الفترة كانت النعمة والذبرة واحدة أو على الأقل متشابهة : الأمر الذى أدى فى وقت من الأوقات إلى اتهام واضح من جانب إسرائيل ؛ وبعض الأوساط الأمريكية والغربية ؛ إلى القول بأن الأمم المتحدة قد وقعت تحت السيطرة العربية .

لقد جرى ذلك طوال الخمسينات والستينات والسبعينات وحتى أواخر الثمانينات وهى تلك الفترات التى ازدادت فيها بشكل واضح القدرة (الغير أمريكية) على صياغة وإصدار القرارات سواء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أم فى مجلس الأمن ..

وعلى العكس فإن التناقض الذى وقع بين قرارات الأمم المتحدة وبين اتجاهات وقرارات الجامعة العربية سواء ذلك الذى حدث فى البداية (سنة ١٩٤٨) أم ذلك الذى يجرى الآن ؛ قد ارتبط بالوجود الأمريكى القوى والسيطر على المنظمة الدولية ..

وهو الأمر الذى طرح فى السابق مثلما يطرح حاليا العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ؛ أو بمعنى آخر العلاقة بين الشرعية الدولية والشرعية الإقليمية ..

وحقيقة الأمر أن ميثاق الأمم المتحدة قد حاول علاج هذه القضية فى الفصل الثامن من الميثاق ..

فالمواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ تعترف بشرعية المنظمات الإقليمية طالما كان نشاطها متفقا مع أنشطة الأمم المتحدة وطالما استلهمت مبادئها من مبادئ الأمم المتحدة ..

وقد كانت جامعة الدول العربية (مارس سنة ١٩٤٥) هى أول منظمة إقليمية تنطبق عليها هذه المواد ثم تلاها منظمة الدول الأمريكية (ميثاق بوجوتا سنة ١٩٤٨) ثم بعد ذلك عدد من المنظمات الإقليمية الأخرى (منظمة الدول الأفريقية - دول عدم الانحياز .. الخ) .

وقد حددت أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بالمنظمات الإقليمية فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين فى ثلاثة مبادئ رئيسية .

الموافقة على طلب الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة والتي تعقد فيما بينها اتفاقيات أو منظمات اقليمية أن تبذل كل ما فى وسعها لتسوية المنازعات المحلية التي تنشأ بينها بطريقة سلمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن؛ كما نصت الفقرة الثالثة فى نفس المادة على أن مجلس الأمن يشجع حل المنازعات المحلية عن طريق هذه المنظمات سواء كان ذلك بناء على طلب من الدول المعنية أو عن طريق الاحالة من مجلس الأمن نفسه .

أن ترحيب مجلس الأمن بدور المنظمات الإقليمية يرجع إلى أن هذه المنظمات مؤهلة بشكل أكثر للاسهام فى حل المنازعات المحلية لأنه تتوفر لديها وسائل أكثر فعالية فى هذا المجال وهناك فرص أكبر للتسوية فى إطار المنظمات الإقليمية .

أن هذه المنظمات الإقليمية تلتزم بإحاطة مجلس الأمن علما بكل عمل تتخذه أو تزعم اتخاذه فى إطار الاتفاقيات الإقليمية ويكون متعلقا بحفظ السلم والأمن الدوليين ..

وقد كانت الولايات المتحدة نفسها أكثر الدول استفادة من النصوص الخاصة بدور المنظمات الإقليمية ؛ وكثيرا ما لجأت إلى تحويل الكثير من القضايا الخاصة بدول أمريكا اللاتينية إلى منظمة الدول الأمريكية لاتخاذ قرار فيها وعزل وتحييد دور الأمم المتحدة ومنعها من التدخل فى المسائل الخاصة بالقارة الأمريكية لكى تنفرد.هى بمالها من ثقل داخل المنظمة الإقليمية بتسوية النزاعات وفقا لمصالحها وأهدافها .

وقد حدث ذلك مرارا فى كثير من المنازعات (أحداث جواتيمالا سنة ١٩٥٤ وأحداث الدومينيكان سنة ١٩٦٥ ؛ وأحداث شيلي فى السبعينات ؛ وأحداث بنما مؤخرا ..)

وفى كل تلك الأحداث عملت الولايات المتحدة على عرقلة مجلس الأمن ومنعه عن مباشرة اختصاصه تحت دعوى أن الشرعية الإقليمية تأتى أولا . وأن المنظمة الإقليمية التى تشهد حالة من حالات النزاع أو التوتر الذى قد يكون فيه تهديد للسلم والأمن فى هذه المنطقة منوط بها قبل غيرها العمل على إيجاد حلول لأنها الأقدر فى هذه الحالة ويأتى دور المنظمات الدولية فى حالة عجزها عن حل المشكلة ..

ووفقا لهذا المنطق الأمريكي الذي طبقته بالفعل في كثير من الحالات كان من المفترض أن تترك الفرصة لجامعة الدول العربية للبحث عن حل مرض لجميع الأطراف أو مقبول منها وخاصة أن القضية ليست متفجرة وليس هناك دوافع عاجلة فالأمر في النهاية يتعلق بحدث جرى في الماضي ومنذ أكثر من أربع سنوات .

ولقد قامت الجامعة العربية بدور نشط هذه المرة واتخذت عددا من التوصيات المحددة أكدت فيها إدانتها للإرهاب الدولي واستعداد ليبيا لمحاكمة المتهمين عن طريق مؤسسات قضائية دولية بل وحتى خارج ليبيا نفسها ، وفي الفترة بين صدور القرارين ٧٣٦ و ٧٤٨ كان هناك إمكانية حقيقية لأن تمضى الشرعية الإقليمية في توافق تام مع الشرعية الدولية في إيجاد حل لهذه الأزمة ..

ولذلك لم يكن من الصعب على كثير من المراقبين الدوليين القول بأن قرارات مجلس الأمن لم تكن لتصدر بهذه السرعة ومتجاوزة مراحل ومحطات كثيرة كان من الممكن أن ينتهي عندها الحدث لمجرد مشكلة لوكوربي أو حتى ليبيا نفسها ؛ بل للرغبة العارمة التي تحتاج الإدارة الأمريكية وفي هذه الفترة بالذات لاعطاء المضمون الأمريكي لمفهوم الشرعية الدولية ..

وفي كل الأحوال وأيا كانت تطورات الأزمة فمن الواضح أن تغيير أو تحديد العلاقة بين المنظمات الدولية وبين المنظمات الإقليمية قد بات أمرا ضروريا وخاصة أن النصوص القائمة بالفعل يمكن تأويلها وتفسيرها وفقا للظروف والملايسات ..

مع يقين نستطيع أن نجزم به أن ثمة تناقضات كثيرة على الطريق بين مفهوم الشرعية الدولية بمحتواه الجديد ، ومفاهيم الشرعية الوطنية والإقليمية ؛ وهو أمر يحتاج من الكثير من العقلاء التحسب والعمل له ومنذ الآن.

وقد يكون ما يجري الآن بالنسبة لليبيا ومشكلة الطائرة المتفجرة منذ أكثر من أربع سنوات مجرد بداية على طريق يحمل الكثير من الألفاظ والمفاجآت ..

مشاكل الحدود .. عربيا ودوليا بين الحدود المستقرة ومخاطر الحدود المفتوحة

لا يمكن لاي مراقب عربي أن يخطئ، رصد ما يمكن تسميته بالمشاكل الحدودية والتي عكست نفسها فى اتجاهين ..

- مشاكل الحدود بين الدول العربية مجتمعة والدول غير العربية المجاورة ، وتحديدا إيران وإسرائيل .
- مشاكل الحدود بين الدول العربية نفسها ..

وبالنسبة للنمط الأول من المشاكل الحدودية ؛ جاء احتلال إيران الأخير لجزيرة أبو موسى بعد احتلالها لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى ليطرح مشاكل قديمة وجديدة كانت ومازالت تتحكم فى علاقة الدول العربية ببعض الدول المحيطة ..

والموقف الإيراني الذى يعتمد على استخدام القوة وفرض الأمر الواقع بالتوسع واستخدام سياسة اللاحاق لأراضى الغير ضاربا عرض الحائط بكل الاتفاقيات والأعراف الدولية الخاصة بترسيم الحدود بين الدول المستقلة هو نفس المنطق الذى استخدمته ومازالت تستخدمه إسرائيل ..

منطق «الحدود المفتوحة والمتغيرة» وفقا للظروف السياسية ولاعتبارات - موازين القوى ..

فإسرائيل التى مازالت تصر حتى الآن على تعبير الحدود الآمنة ؛ لا تريد الاعتراف بحدود قرار التقسيم الصابر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ ؛ ولا الأخذ بالحدود التى كانت قائمة حتى سنة ١٩٦٧ أى قبل العدوان الذى

قامت به على الدول العربية والذي احتلت فيه بالقوة الضفة الغربية وغزة
والجولان وسيناء ..

والامر هنا يتعلق بخرق كل الأسس والقواعد الدولية الخاصة بالحدود .
فمنطق الحدود المفتوحة والمتغيرة وفقا للمطامع السياسية ، هو نفس
المنطق الذي طبقته النازية عندما ألحقت بلدانا بأكملها مثل تشيكوسلوفاكيا
والنمسا قبل الحرب العالمية الثانية .. ثم عندما اجتاحت منطقة دانزينج
البولندية والتي أدت إلى إشعال الحرب العالمية الثانية ..
أما الوجهة الآخر للمشكلة الحدودية فهو مشاكل الحدود العربية -
العربية ..

وهي مشاكل ظهرت على السطح مرة أخرى ، وتحتاج إلى وقفة
موضوعية للتحليل الواعي بحثا عن الأسس الكفيلة بحل هذه المشاكل
وحصار أية تداعيات خطيرة لها ..

فهناك قضية الحدود بين اليمن وسلطنة عمان والتي انتهت بتوقيع
اتفاقية بين البلدين منذ أيام لتقدم حلا مثاليا للمشكلة التي استغرقت فترة
طويلة من المشاورات والمفاوضات تخللتها أحداث ملتهبة في فترات سابقة ..
وهناك مشاكل الحدود بين السعودية واليمن ؛ والأنباء الواردة من
الرياض وصنعاء توحى بعد اجتماع الوفدين السعودي واليمني مؤخرا ؛ بأن
هناك اتجاها مشتركا يوفر أسسا موضوعية للوصول إلى اتفاق حول هذه
القضية ..

ثم هناك المشكلة المثارة حول الحدود بين السعودية وقطر والتي أدت إلى
حادث مؤسف تحاول البلدان محاصرة نتائجه وصولا إلى حل مرض يضع
في اعتباره أسس حسن الجوار والمصلحة العربية المشتركة ..

ثم هناك مشكلة الحدود التي أثيرت ، أو تجدد إثارتها مؤخرا بين مصر
والسودان حول منطقة حلايب ..

مشكلة دولية

لقد كانت ، وما زالت ؛ مشكلة الحدود بين الدول أحد الهموم الدولية
الاساسية وتدخلت عوامل تاريخية وجغرافية وثقافية ، بعضها مصطنع
ومفروض ، في تشكيل هذه الحدود ..

ولقد شهدت أوربا طوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات واسعة في الحدود كانت تأتي في أعقاب حروب يخرج فيها منتصر ومهزوم ؛ أو من خلال هبات قومية مثلما جرى في إيطاليا وألمانيا .. ولذلك كان من أهم بنود اتفاقية بوتسدام سنة ١٩٤٥ هي إعادة ترسيم الحدود الأوروبية ، على أن تكون تلك حدودا نهائية ..

وظل هذا المبدأ معمولا به في أوربا طوال الخمسين عاما الماضية والتي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية ..

ولكن القضية التي كان يعتقد أنها استقرت في أوربا ، عادت لتنفجر من جديد مع التفجيرات العرقية والقومية والاثنية التي أعقبت انهيار دول شرق أوربا وتفتت الاتحاد السوفيتي السابق واختفاء ككيان موحد عن الخريطة الدولية ..

فالاتحاد السوفيتي تفتت إلى ١٥ جمهورية مستقلة يعاد رسم حدودها ويجري الصراع والصدام فيما بينها حول إعادة ترسيم الحدود ..

وجمهوريات البلقان تعلن استقلالها التام وتحطم القاعدة التي كانت سائدة في أوربا طوال النصف قرن الماضي ، بعدم المساس بالحدود التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية .

والدراما القائمة في يوغوسلافيا القديمة حاليا هي في كل الأحوال هدم لنظرية الحدود المستقرة ؛ بل وعودة إلى «البلقنة» ذلك التعبير التاريخي الذي كان يطلق على الصراعات الحدودية والتفتت القومي ..

والقتال الدامي الذي يجري حاليا بين الجمهوريات التي كانت تشكل يوغوسلافيا القديمة يفتح كل الحدود ويتجاوزها ليس في يوغوسلافيا وحدها ، وليس في شبه جزيرة البلقان فقط بل وفي أوربا كلها ..

فهناك إقليم مقدونيا الذي تطالب به اليونان ؛ وإقليم كوسيفو والمطالب الألبانية ثم هناك تحفظ إيطاليا والمطالبة بإعادة رسم الحدود بعد أن انهارت الدولة اليوغوسلافية القديمة ؛ ويعد أن بدت هناك مخاطر أمنية بالنسبة لإيطاليا نفسها .

والقاء نظرة أشمل على أوربا غريا وفيما بعد الحدود المنهارة فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي أو ما كان يسمى بيوغوسلافيا سنجد بوضوح

إرهاصات قوية تبدو وكأنها براكين ظلت خامدة ولفترة طويلة ثم بدأت تخرج
دخانها المنذر بحمم ثقيلة ..

حدود الأمر الواقع

على أن المشكلة في العالم العربي ، وفي دول العالم الثالث عموما لها
بعد آخر ..

فمعظم الدول الوطنية الناشئة في آسيا وإفريقيا تشكلت بحدودها
الحالية في الفترة بين الحربين العالميتين أو الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب
العالمية الثانية ..

ودخل في هذا التشكيل عوامل كثيرة إضافة إلى الجغرافيا والتاريخ
واللغة والثقافة ؛ أيضا صراعات القوى الاستعمارية التي كانت تحتل ومن
الناحية العملية الغالبية العظمى لهذه البلدان .

لذلك كانت هناك حكمة بالغة حين أخذت الدول العربية بالمبدأ الذي
أرساه ميثاق الأمم المتحدة ثم أكتبته منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة دول عدم
الانحياز باعتبار الحدود الفاصلة بين الدول هي الحدود التي كانت قائمة
غداة الاستقلال ..

ومعنى هذا هو الأخذ بالأمر الواقع ، حتى ولو كانت هناك عوامل لعب
عليها الاستعمار أو استغلها في الماضي في تقنيت شعب واحد في أكثر من
دولة ، أو إجراء مقايضات على الأرض كانت تتم بين القوى الاستعمارية دون
أن يوضع في الاعتبار مصالح الشعوب نفسها ..

وانطلاقا من هذا المبدأ كانت لجان المصالحات حول مشاكل الحدود في
الدول الإفريقية والعربية والآسيوية لا تأخذ في الاعتبار أية دعاوى جغرافية
أو قبلية أو تاريخية سابقة على ترسيم الحدود قبل الاستقلال .

لقد كانت الحكمة الكامنة وراء هذا القرار الذي أخذت به كل المنظمات
الدولية والإقليمية بما فيها الجامعة العربية أن فتح الباب لأية دعاوى قومية
أو عرقية أو قبلية لإعادة ترسيم الحدود سيغرق هذه الدول في مشاكل
ونزاعات لا حصر لها تستنزف قدراتها وطاقاتها بدرجة أكبر وأخطر ..

وقد ظلت هذه المبادئ، التي استقرت في الوجدان الدولي والإقليمي تشكل أساسا لأي تدخل في حل نزاعات الحدود التي كانت تفور بين وقت وآخر في دول العالم الثالث وخاصة إفريقيا ..

كان هذا ومازال هو موقف منظمة الدول الإفريقية في صراعات الحدود الساخنة أحيانا والتي جرت مثلا بين إثيوبيا والصومال ، وبين كينيا وتنزانيا، وبين تشاد وليبيا .

كما ظل هذا هو موقف جامعة الدول العربية سواء في علاقاتها بعضها البعض أم في علاقاتها الحدودية مع دول الجوار ..

فوفقا لميثاق جامعة الدول العربية ؛ وبالرغم من الأهداف القومية التي حددها الميثاق لتحقيق أكبر قدر من التعاون والعمل المشترك بين الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ؛ إلا أن قضية استقلال كل بلد عربي ووحدة أراضيه داخل حدوده المستقرة ظل يحكمها المبدأ الأساسي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وهي الاعتراف بالحدود القائمة كحدود نهائية ..

وفيما عدا الوحدات التي تمت في العالم العربي وإيرادات شعبية مثل الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١) ، والوحدة اليمنية التي تمت بنجاح حتى الآن والتي أسقطت حدودا كانت قائمة من خلال أشكال دستورية شعبية ؛ فإن أية محاولات أو مزاعم حدودية كانت تواجه ويحسم ويأجماع عربي ..

فالدعوى التي روجت لها بعض الأوساط العراقية سواء أيام حكم عبد الكريم قاسم في أوائل الستينات أو أيام صدام حسين في الفترة الأخيرة بالنسبة للحدود مع الكويت ووجهت ويحسم في الحالتين: في الحالة الأولى كان الإجماع العربي رادعا كافيا .

وفي الحالة الثانية كانت الإرادة الدولية مع الموقف العربي رادعا حاسما ..

وعادت الحدود إلى وضعها الطبيعي مرة أخرى ..

الضمن الغالى

وما ينطبق على العلاقات الحدودية بين الدول العربية بعضها البعض
ينطبق على علاقاتها الحدودية مع الدول المجاورة ..

فبالرغم من التجاوزات الإيرانية فى احتلال جزر «أبو موسى» ووطن
الصغرى ووطن الكبرى ؛ وبالرغم من التجاوزات الإسرائيلية والإصرار على
بقاء الحدود مفتوحة قابلة للتغيير وفقا لمفهومها عن الحدود الأمانة وطموحها
التوسعى ...

وبالرغم من كل العدوانات المسلحة التى تستخدمها الدولتان لتغيير
الحدود إلا أن الموقف العربى الحاسم والذى تسانده القوانين والأعراف
الدولية هو المرشح لأن يكسب فى النهاية ..

وعلى هذا الأساس عادت سيناء ومعها طابا إلى الأراضى المصرية ..
وما زالت كل القرارات الدولية تلزم إسرائيل بالانسحاب من الجولان
والضفة الغربية وقطاع غزة والشرط الحدودى اللبنانى ..

إن تقريبا موضوعيا لما تقدم ، وبإحساس طبيعى بالخطر يضع قضية
الحدود الدولية مرة أخرى كأحد القضايا الهامة والقابلة للانفجار ..
ويجب ألا ننسى أنها كانت وراء إثارة حربين عالميتين وعديد من الحروب
الإقليمية المدمرة ...

والحديث عن تشكيل نظام دولى جديد لا يعنى ؛ ولا يجب أن يعنى
تجاوز المضمون الإنسانى والعادل لمفهوم الشرعية الدولية الذى يقوم على
احترام استقلال وسيادة أى بلد فى إطار حدوده المعترف بها دوليا .

والبديل الوحيد للتمسك بالقيم الثابتة والتى تأكدت طوال السنوات
الماضية حول الحدود الدولية وتجاوزها هى أن يتحول النظام الدولى الجديد
الذى هو تحت التأسيس والتشكيل إلى فوضى دولية يدفع الجميع ثمنها غالبا
لها .. والدول العربية مدعوة قبل غيرها، ومن واقع الآلام والمأسى التى عانت
منها الشعوب العربية فى صراعات الحدود، لإعادة تأكيد وتحقيق هذه
المبادئ سواء فى المشاكل الحدودية العربية، أوفى المشاكل الحدودية مع
الدول المجاورة غير العربية...

البحث عن لوبي عربي في المجتمعات الأوربية و الأمريكية

نتحدث كثيرا في العالم العربي عن مراكز الضغط اليهودية في كل من أوروبا وأمريكا أو ما نسميه باللوبي اليهودي أو الصهيوني داخل هذه المجتمعات وتأثيره في تشكيل اتجاهات الرأي العام فيها وانعكاس ذلك على أجهزة القرار في مواقفها وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي..

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا المرتبطة به بدأت دفعة الحديث والبحث في العالم العربي تتجه إلى دراسة هذه الظاهرة في تلك المجتمعات هي الأخرى بعد أن بدأ واضحا وجود تغيرات أساسية في السياسات الجديدة لهذه المجتمعات والتي أبعدها عن التعاطف التقليدي مع القضايا العربية .

ورغم وفرة هذه الدراسات وأهميتها ودعنا أن نضيف أيضا ومبالغين أحيانا في تضخيم هذا العامل لنصل به إلى حد أن يكون هو العامل الأساسي في تشكيل سياسة هذه البلدان ..

إلا أن علينا أن نعترف أن هناك ضعفا شديدا يكاد يصل إلى الندرة في الدراسات الجادة التي تحاول استكشاف أو البحث عن إمكانية وجود مراكز ضغط عربية أو ما يمكن أن نسميه باللوبي العربي داخل المجتمعات الأوربية والأمريكية ..

رغم أن هناك ظروفا وملابسات ومعطيات واقعية يمكن أن تشكل هذه المراكز ، بل ويمكن أن تلعب دورا سياسيا وحضاريا في خدمة المجتمعات

التي تعيش فيها فى أوروبا وأمريكا وأيضا فى خدمة المجتمعات العربية التي خرجت منها ..

وبالرغم من أن بعض المؤلفات القليلة والنادرة والتي بدأت تظهر فى السنوات الأخيرة وتتناول هذه الظاهرة : أى الوجود العربى والإسلامى فى المجتمعات الأوروبية والأمريكية قد صدرت حتى الآن من مؤلفين أوروبيين وأمريكيين ؛ وبعضها يركز عليها من منطلق العداء والتحذير مثل كتاب جان كلود بارو صاحب كتاب «الإسلام والعالم المعاصر» وكتاب جان فرانسوا رافيل «الانتعاش الديموقراطى» ؛ وبعضها يكتفى برصد الحالة ؛ إلا أنه قد توافر لدينا ولا شك معلومات غنية يمكن أن تقدم خاملة صالحة للدور الذى يمكن أن تلعبه الجاليات العربية داخل المجتمعات الغربية فى اتجاه المصلحة المشتركة للأتنين العرب والغرب ..

التواجد العربى فى أوروبا و أمريكا

ولو حاولنا الاطلاع بشكل واقعى على حجم التواجد العربى والإسلامى داخل المجتمعات الأوروبية والأمريكية وفقا للإحصائيات المتاحة (مع التحفظ الضرورى على مدى دقتها) فسنجد أنهم فى أمريكا يصلون إلى حوالى ٤ مليون ؛ وفى بريطانيا حوالى ٥ مليون وفى فرنسا حوالى ٥ مليون وفى ألمانيا ٢ مليون وحوالى المليون فى كندا (هناك تواجد عربى وإسلامى ملحوظ أيضا فى بلدان أوروبية أخرى مثل هولندا وبلجيكا والنمسا وإيطاليا واليونان..).

وبعيدا عن التفاصيل التاريخى لنمو هذه الظاهرة : أى نمو وجود جاليات عربية فى تلك الدول فسنجد أننا ؛ شأن كل الهجرات البشرية ؛ أمام عوامل جاذبة فى مجتمعات الشمال وأخرى طاردة فى مجتمعات الجنوب . أما العوامل الجاذبة فيمكن تلخيصها وبسرعة فى أربعة عوامل أساسية هى البحث عن العمل ؛ الدراسة ؛ الاستثمار وأيضا جذب الخبرات الخاصة فى العالم العربى أو ما نسميه بسرقة العقول البشرية . أما العوامل الطاردة فهى أولا وقبل كل شئ الظروف الاقتصادية الصعبة والحروب والصراعات العرقية والطائفية وأيضا بعض أشكال الاضطهاد السياسى أو الفكرى ..

ولو حاولنا توصيف الأوضاع المهنية للجاليات العربية والإسلامية في المجتمعات الأوروبية والأمريكية فسنجد أمامنا أربع شرائح رئيسية وهي شريحة رجال الأعمال ثم المهنيين ثم المواطنين وأخيرا المهن والأعمال الهامشية .

إضافة إلى التوسع النسبي الكبير في الاستثمار العربي في المشاريع الاقتصادية في أوروبا وأمريكا وخاصة من بعض دول الفانوس البترولى، فهناك أيضا رجال أعمال بارزون ومن أصل عربى ولكن يلاحظ أن معظم النشاط الاستثمارى لهؤلاء يركز على المجالات التجارية تأكيداً للفكرة التاريخية التى تقول بأن العربى هو أمير التجارة ..

وفى لندن وباريس وبرلين ونيويورك وتورنتو ومونتريال يمكن للمرء وبسهولة أن يعثر على المتاجر الكبيرة التى يمتلكها مواطنون من أصول عربية ؛ ولكن عليك أن تفتش كثيرا قبل أن تلتقى بمواطن من أصل عربى يمتلك المزارع الواسعة أو المصانع الكبيرة ..

وحتى فى مجال البنوك والبورصة والائتمان أو ما يسمى بالمؤسسات النقدية ؛ فرغم التواجد للبعض من الجاليات العربية ؛ الا أنهم لم يثبتوا أقدامهم فى هذا المجال الهام ولعل الظروف التى واجهها بنك التجارة والاعتماد فى انجلترا فى العام الماضى وقد كان يعد واحدا من أهم البنوك العالمية العاملة فى مجال الائتمان توضح الصعوبات أو العقبات ؛ وفى قول آخر المؤامرات ؛ التى قد تحد من أية محاولة جادة للوجود العربى فى هذا المجال الهام ..

ومغزى ذلك أن الجاليات العربية فى أوروبا وأمريكا تنشط بحرية فى مجال التجارة وتؤكد وجودها ؛ ولكنها تواجه بمشاكل ؛ سواء كانت ذاتية أو موضوعية ؛ حين يتعلق الأمر بنشاط انتاجى واسع (صناعة أو زراعة) .

اما الشريحة الثانية ؛ وهم المهنيون من أصول عربية ؛ فسنجد لهم وجودا بارزا وخاصة فى مجالات فنية مثل الطب والهندسة وقد اكتسب بعضهم سمعة كبيرة على نطاق البلد الذى يعملون فيه أو على نطاق القارة كلها (أمريكا و أوروبا) ..

كما برز أيضا بعض العلماء والتكنولوجيا فى بعض المجالات الفنية والتكنولوجية فى الجامعات الأوروبية والأمريكية ..

ولكنه وفي نفس الوقت ؛ هناك ندرة شديدة بين الجاليات العربية في تلك البلدان في وجود كوادر فنية بارزة في العلوم الإنسانية وفي المجالات الثقافية والفنية ؛ وفوق كل هذا في مجالات الإعلام ..

ويمكن أن نتفهم هذا القصور الشديد في هذه المجالات الهامة الأساسية من جانب الجاليات العربية لو أدركنا أن النفوذ الأساسي لمراكز الضغط اليهودي أو الصهيوني في المجتمعات الأوروبية والأمريكية تأتي أساسا من دورهم في هذه المجالات ..

فهم متواجدون ويوفرون في اتحادات الكتاب والصحفيين ؛ في السينما والتلفزيون ؛ في الصحف والمجلات وأجهزة قياس الرأي العام في دور النشر والمؤسسات الثقافية .

فهذه المجالات الثقافية والفنية والإعلامية هي التي تلعب دورا أساسيا في تكوين وتشكيل الرأي العام وتمثل عامل جذب مباشر للعقول والميول البشرية ..

فبروز طبيب أو مهندس محترف أو أستاذ جامعة في أحد الميادين العلمية شيء هام ؛ ولكن الأهم منه والأكثر تأثيرا هو بروز كاتب أو مخرج سينمائي أو مقدم ومعد للبرامج التلفزيونية أو موسيقار أو رسام .

وصناعة النجم الجماهيري في هذه المجالات أصبحت حرفة تجيدها الجاليات اليهودية في المجتمعات التي تعيش فيها ؛ بينما يبدو وحتى الآن أن الجاليات العربية في تلك المجتمعات بعيدة عن هذه المجالات أو غير مستوعبة لأسس ومنطلقات هذه الصناعة الخطيرة ذات الأثر الكبير في تشكيل وجدان وعقل الرأي العام .

الدور السياسي

وفي بعض الرحلات التي تمت بها في بعض المدن الأمريكية والكندية حيث هناك تواجد عربي مكثف ونسبي ، ومهموما بتلك القضية ومشغولا بها؛ وصلت إلى بعض النسب التقريبية لتقسيم الجاليات العربية في المهن المختلفة وكانت كالآتي :

٥٠ ٪ موظفون سواء في أجهزة الدولة والقطاعات العامة أو الخاصة
وفي نشاطات مختلفة .

٣٠ ٪ رجال أعمال كبارا أم صغارا وهم أصحاب المشروعات المستقلة
ابتداء من ملكية تاكسي والعمل عليه حتى مكاتب السفريات والمطاعم إلى
المحلات التجارية الكبيرة .

١٠ ٪ مهنيون وفي الأساس أطباء ومهندسون أو بعض العاملين في
الحقل الأكاديمي الجامعي .

١٠ ٪ أعمال هامشية غالبا مؤقتة ومتغيرة .

وقد وجدت من خلال بعض الدراسات القليلة المتاحة أن هذه النسب
التي توصلت إليها تقترب كثيرا من النسب التي توصل إليها آخرون
تعرضوا لهذه القضية بالنسبة للتواجد العربي والإسلامي في المجتمعات
الأوربية وإن كان يعيب هذه النسب التداخل الموجود دائما في هذه
الإحصائيات بين المسلمين والعرب ..

وحول تقسيمهم السياسي وفقا للأحزاب والاتجاهات السياسية
والفكرية القائمة في تلك البلدان ومدى نشاطهم وحركتهم فيها : تبين أن أكثر
من ٥٠ ٪ منهم لا يشغلون بالهم بالحركة السياسية أو الفكرية في البلاد
التي يقيمون فيها ..

أما الذين يشاركون بالفعل في الحركة السياسية وينتمون إلى الأحزاب
والنقابات ويدلون بأصواتهم في الانتخابات فس نجد أن نسبة أكبر منهم تؤيد
المحافظين في كندا والجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية (حوالي
٢٠ ٪) بينما نجد هناك نسبة أقل (حوالي ١٨ ٪) تؤيد الاتجاهات الليبرالية
والتقدمية ذات التوجه الاجتماعي مثل الحزب التقدمي في كندا والحزب
الديموقراطي في أمريكا .

وفي بعض الدراسات التي نشرت حول مواقف الجالية العربية
والإسلامية في الانتخابات البريطانية الأخيرة واتجاه التصويت سنجد
اتجاها شبيها : إذ أن نسبة أكبر أيدت المحافظين وليس العمال ..

وإن دل هذا على شيء فهو يدل على أن معظم أبناء الجاليات العربية والمسلمين المقيمين في أمريكا وكندا وإنجلترا وبقية الدول الأوروبية (ربما باستثناء فرنسا) يعملون كموظفين أو رجال أعمال وأصحاب مشروعات حرة؛ وهؤلاء بالطبيعة يتجهون إلى الرغبة في استقرار الأوضاع ولا يميلون إلى التيارات التي تنادى بإجراء تغييرات تعد في نظرهم غير محسوبة وغير آمنة.. إضافة بالطبع وكما أشرنا ؛ إلى أن هناك أكثر من ٥٠٪ منهم ينأون بأنفسهم عن أي نشاط سياسي أو اجتماعي أو فكري أو حتى ثقافي ويعيشون في دوائر عائلية ضيقة ربما تمسكا بالقيم العائلية والقبلية من المجتمعات التي جاؤا منها وربما أيضا استفادة من تجارب سابقة لهم في هذا المجال الذي غالبا ما يكون محفوظا بالمخاطر في البلاد التي جاؤا منها..

وقد دفع ذلك كاتب بريطاني ليبرالي متعاطف مع القضايا العربية مثل ديفيد هيرست إلى المقارنة بين الدور الكبير الذي لعبته الجالية اليهودية في الانتخابات البريطانية الأخيرة رغم صغر حجمها ؛ والدور الهامشي للغاية الذي لعبته الجالية العربية .. فبينما استطاع اليهود أن يدفعوا بعدد منهم إلى مجلس العموم في قوائم حزبية مختلفة كما أن دورهم النشط في الدوائر الانتخابية قد جعلت الكثير من المرشحين يضعون مصالحهم في الاعتبار ؛ لم تنجح الجالية العربية كثيرا في هذا المجال رغم أن الجاليات العربية والإسلامية في بريطانيا أكبر وأعرض بكثير ..

وما سجله ديفيد هيرست سجله آخرون أيضا بالنسبة للجاليات العربية والإسلامية في كندا والولايات المتحدة وأخيرا في دول الكومنولث الروسي .. والحديث هنا في البحث عن مراكز ضغط عربية وإسلامية داخل المجتمعات الأوروبية والأمريكية ليس فقط لإجراء مقارنة بين الدور العربي والدور اليهودي داخل هذه المجتمعات فهناك خلافات كثيرة في الظروف والملابسات والتاريخ بل وفي الجغرافيا أيضا تجعل هذه المقارنة غير متعادلة أو متكافئة ..

كما أن الهدف ليس بالتأكيد هو مجرد خلق مراكز ضغط عربية إسلامية على النمط اليهودي داخل هذه المجتمعات الأوروبية والأمريكية ولكن الأهم من ذلك كله هو الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجاليات في مرحلة السيوالة

السياسية والفكرية والتغيرات التي جرت وما زالت تجرى وخاصة في مجالات الثورة العلمية والتكنولوجية وحقوق الإنسان ..

فمن الممكن أن تكون هذه الجاليات بمثابة قنوات اتصال حضارية جيدة لتضييق الفجوة بين مفهوم الفكر العربي ومشاكله وطموحاته وبين منطلقات لفكر الأوربي الأمريكي واهتماماته ..

والفرق كبير بين حوار من الخارج يأخذ شكل التناحر والتصادم في أحيان كثيرة .. وبين دIALOG من الداخل قد يؤدي إلى المزيد من التفاهم والتعاون ..

وهكذا يصبح الهدف الحقيقي من تنشيط ودعم دور هذه الجاليات العربية والإسلامية داخل المجتمعات الأوربية والأمريكية ليس مجرد تحقيق كسب سياسي محدود لبعض القضايا العربية العادلة والمشروعة في ذلك البلد الأوربي وذاك البلد الأمريكي .. بل الطموح أوسع وأرحب ..

وهو الانتقال من صراع الثقافات والحضارات إلى شكل أنسج من أشكال تكامل وتفاهم هذه الثقافات والحضارات .. وهي قضية تستحق الكثير وتحتاج إلى المزيد من الوعي بها .

المصالح العربية ودول الجوار التاريخ

يبدو البحث العربي عن دول الجوار : أو فنقل الهم العربي بدول الجوار؛ وكأنه قضية مرحلية تثار وتفرض نفسها مع بعض الأحداث : ثم تخبو الجذوة وتتباعد القضية لفترة حتى تنبث شرارات منذرة فيعود البحث أو الهم ..

ولكن المؤكد أنه ومنذ أزمة الخليج ثم حرب الخليج ودواماتها الواسعة التي ما زالت تتداعى : فإن أحدا في العالم العربي لم يعد لديه ترف تجاهل هذه القضية الهامة : أي قضية دول الجوار التاريخي والجغرافي : فلقد أصبحت أردنا أو لم نرد : تجاهلنا أو تناسينا : وعينا بذلك أم تعمدنا فقدان الوعي : أحد القضايا الرئيسية إن لم تكن محورا أساسيا في أية محاولة لرسم خطوط عريضة لاستراتيجية عربية أو حتى توضيح سياسات مرحلية..

لقد تذكرنا ذلك إبان انعقاد جولة موسكو في المباحثات المتعددة الأطراف للبحث عن حلول للمشاكل الاقليمية : حينما وجدنا أن مفهوم السلام في الشرق الأوسط يتجاوز عند أطراف كثيرة مجرد تسوية النزاع العربي الإسرائيلي وإيجاد حلول للقضايا التي ما زالت متفجرة على مدى أربعين عاما وأدت إلى خمس حروب وإلى احتلال إسرائيلي مازال قائما في الأراضي العربية في الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان ...

وكان علينا سواء اختلفنا أم اتفقنا حول هذا المفهوم الأوسع للسلام أن نعترف بأن لدول الجوار دورا أساسيا في أية محاولة لصياغة مفهوم متكامل للسلام في الشرق الأوسط ..

ثم تأكد ذلك بصورة قوية بعد تحليل وتفكك الاتحاد السوفيتي وبروز الجمهوريات الإسلامية الست في آسيا الوسطى ؛ والصراع الدائر والساخن بين كل من إيران وتركيا لاستقطاب هذه الجمهوريات والذي كان آخرها قمة منظمة التعاون الاقتصادي والتي كانت تضم أصلا تركيا وإيران وباكستان ثم انضمت إليها في القمة الأخيرة خمس جمهوريات من آسيا الوسطى الإسلامية هي أذربيجان و أوزبكستان و طاجيكستان و تركمانيا وكيرخيزيا.

وكان علينا أن ندرك أن الحديث عن الشرق الأوسط أو حتى الشرق الأدنى بالتعبير البريطاني ، لا ينحصر فقط في مجموعة الدول العربية في المغرب والشرق في إفريقيا وآسيا ، بل يضم كذلك بلدانا ليست عربية لأبد وأن توضع في الاعتبار والحسبان ..

حزام أم جوار ١٩

وبلدان الطوق أو الحزام أو مانسميه بلدان الجوار الجغرافي والتاريخي تمتد من تركيا وإيران ومن الممكن لعوامل كثيرة أن نضيف باكستان في آسيا حتى إثيوبيا وتشاد وكينيا في إفريقيا .. وكلها بلغة الجيوبوليتيك أي الجغرافيا السياسية تشترك في عدة خصائص وسمات :

فكلها وبدون استثناء تشترك مع بلدان العالم العربي في قضايا التراث المتمثل في التراث الإسلامي في هذه البلدان سواء بشكل مطلق وسائد مثلما هو الحال في إيران وتركيا وباكستان وتشاد أو بشكل نسبي قوي يتمثل في وجود أقليات إسلامية قوية ومؤثرة في بلدان أخرى مثل إثيوبيا وكينيا ..

وحيثما يتحدث الإنسان عن التراث المشترك في هذه البلدان فإن ذلك يعني أكثر من مجرد تشابك روافد ثقافية ودينية واحدة بل يعني أيضا مناخا فكريا مشتركا حتى وإن اختلفت اللغة والعرق والمصالح .

وكلها أيضا وبدون استثناء تتداخل مصالحها وبشكل مباشر بالعالم العربي ، مصالح تتجاوز في أحيان كثيرة متطلبات الجوار إلى ضرورات الحياة نفسها ، فبعضها يمثل منابع المياه المتدفقة إلى العالم العربي مثل تركيا بالنسبة لسوريا والعراق وإثيوبيا بالنسبة لمصر والسودان ، كما أنها

تمثل نقاط التماس الأساسية للعالم العربي مع أوربا (تركيا) وشرق وسط آسيا (إيران) وإفريقيا (كينيا وأثيوبيا) .

إنه مع كل هذه العوامل الجغرافية والتاريخية والطبيعية بل وفي اتجاه معاكس لها تماما ظل الود مفقودا بينها وبين الدول العربية ، بل وإذا شئنا الدقة فإنه وطوال الخمسين عاما الماضية أى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وانحسار قوى الاستعمار التقليدى فيها (الانجليزى والفرنسى بشكل أساسى) كانت رنة العداء هى النغمة السائدة والمتبادلة بين هذه الدول ومجموعة الدول العربية المجاورة وفى فترة المد العربى فى الخمسينات والستينات ظلت هذه الدول تمثل محورا معاكسا للأمانى العربية ..

فبعد سقوط حلف بغداد سنة ١٩٥٨ تشكل الحلف المركزى والذي كان يضم تركيا وإيران وباكستان إضافة إلى بريطانيا والولايات المتحدة لمحاصرة المد العربى والمساهمة فى رده وإجهاضه ..

كذلك ظلت أثيوبيا تلعب بأوراق الضغط الثلاثية بالنسبة لمصر والسودان والتمثلة فى منابع النيل والمسألة الارتية وإثارة النزعات القبلية والعرقية فى جنوب السودان ...

بل وحتى عهد قريب كانت الحروب الساخنة مشتتة على أطراف العالم العربى مع بعض هذه الدول وغرقت العراق وإيران فى حرب طويلة لا معقولة استمرت لأكثر من ثمانى سنوات ؛ كما دخلت ليبيا فى نزاع مسلح بلا قرار مع تشاد ولسنوات طويلة ..

ومازالت قضية الجنوب فى السودان مشتتة بفضل معونات ومساندات عرقية ودينية تغذيها وتساعدها بعض دول الجوار الإفريقى ..

والمؤكد مع كل هذا ليس فقط غياب استراتيجية عربية واضحة أو حتى نصف واضحة فى التعامل مع دول الجوار ؛ بل وأحيانا عدم الوعى بالمصالح الضرورية والمشاركة التى تربطنا بهذه البلدان وظل الأمر محدوداً فى ردود أفعال إزاء مواقف معينة أغلبها كان مرتبطا بالموقف من الصراع العربى الإسرائيلى ، أو الوقوف عند نزاعات صغيرة واردة بالنسبة للحدود أو بعض المطامح والنزعات العرقية والقبلية ..

وظلت النغمة السائدة فى العلاقات مع هذه الدول يسودها الخذر والترقب وأحيانا العداء السافر وفى أحسن الأحوال حالة من الركود الذى

انعكس بوضوح فى تدنى العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية مع هذه البلدان ..

محاولات عربية

ولعلنا لو حاولنا رصد بعض المؤشرات الإيجابية من الجانب العربى فى الماضى لفهم الضرورات الأمنية التى تفرضها عوامل الجيوبوليتيك بالنسبة لدور الجوار العربى فى المشرق والمغرب فلن نجد أمامنا سوى محاولتين أساسيتين لم تكتمل إحداهما لتصل إلى درجة مشروع عربى استراتيجى للتعامل مع هذه الدول ؛ بل اتخذ شكل المبادرة من جانب دولة عربية أو أكثر.

هناك المحاولة المصرية المتصلة طوال العقود الثلاثة الماضية فى نزع الألغام المتفجرة والتى يمكن استغلالها بالنسبة لاثيوبيا سواء فى عصر إمبراطورية هيلاسلاسى أم فى عصر دكتاتورية مانجستو ماريام ، وانطلقت كل المحاولات المصرية فى ضمان حياد اثيوبيا على الأقل بالنسبة للقضايا العربية من منطلقات استراتيجية صحيحة وهى الاعتراف بالمصالح الأساسية لاثيوبيا فى العالم العربى نظير ضمان اعتراف اثيوبى مماثل ؛ ولقد نجحت هذه المحاولة بشكل نسبى فى عدم تفجر موقف معاد اثيوبى طوال تلك الفترة ؛ وإن كان ذلك لم يمنع بالطبع من تهديدات بين الحين والآخر بل وتصرفات معلنة أو مستترة كانت فيها السلطة الاثيوبية تلعب فى ساحة القوى المعادية لمصر والعرب ؛ ويدخل فى هذا الإطار المشروعات التى كانت تدفع للسطح بشكل دورى عن مشروعات اثيوبية لاستغلال مياه النيل الأزرق مما يعنى تهديدا أساسيا لمصادر المياه فى مصر والسودان ..

ويدخل ضمن ذلك أيضا الإصرار الاثيوبى حتى قبل الثورة الأخيرة على مانجستو ماريام بتجاهل الحقوق المشروعة لشعب إرتريا الذى تسكنه أغلبية إسلامية لها جذور عربية بل وممارسة اضطهاد وقهر عنيف لحركة هذا الشعب ..

ومن ذلك أيضا المساعدات المباشرة وغير المباشرة لتحريك القوى الانفصالية فى جنوب السودان تحت دعاوى هى فى النهاية معادية للانتماء العربى للسودان ..

كذلك العلاقات الودية التي ظلت تربط بين تل أبيب وأديس أبابا وكان آخر مظاهرها عملية تهجير اليهود الأحباش إلى إسرائيل (عملية الفلأشا) .. ثم هناك أيضا المحاولات المتصلة من جانب السعودية وإمارات الخليج العربى بالنسبة لدول مثل إيران وتركيا وباكستان ..

إن المتتبع للخطوط العريضة التي اتبعتها السعودية ودولة الإمارات إزاء دول الجوار فى المشرق العربى سيجد أيضا هذا الفهم الناضج والفنايع من ضرورات استراتيجية لمحاولة كسب أو على الأقل ضمان حياد دول الطوق إزاء القضايا العربية وذلك من خلال الاعتراف بالمصالح الأساسية لهذه الدول فى المنطقة ، والبحث عن معادلة متوازنة تصان فيها المصالح العربية الاستراتيجية ..

ورغم الانقلابات المرحلية التي كانت تجرى وبشكل خاص من جانب إيران سواء فى عصر الشاه أو فى عصر الجمهورية الإسلامية ، إلا أنه لا بد من الاعتراف أن السياسة المتوازنة والحكيمة التي اتبعتها السعودية وإمارات الخليج إزاء دول الطوق فى المشرق العربى كانت سليمة فى منطلقاتها الأساسية ..

ولكن المحاولتين الأساسيتين فى هذا الصدد ، سواء من جانب مصر فى المغرب العربى أو من جانب السعودية فى المشرق العربى ظلت محصورة فى إطار مبادرات من جانب طرف عربى أو آخر دون أن تتحول إلى سياسة أو استراتيجية عربية ، بل وكثيرا ما كانت هذه المحاولات تتعرض إلى إجهاض نتيجة تصرفات عربية أخرى غير محكمة وإلى حد كبير غير مسئولة تحكمها طموحات وزعامات فردية تخضع المصلحة العربية العامة لاندفاعات أضرت كثيرا بالمصالح العربية وبمصالح دول الجوار فى نفس الوقت ..

عقب التاريخ والتراث

- وبدون أية محاولة لائقاء نظرة إلى الوراء فى غضب وفتح ملفات التهم والحسابات الخاطئة ، فإن الدعوة إلى إلقاء نظرة عربية إلى الأمام وفى تقاؤل وثقة هى الأجدر بالاستحواز على اهتمامنا ...

فمع التغييرات التي تجرى على الساحة الدولية وانعكاس ذلك بوضوح على الصراعات الاقليمية ، يصبح مطلوبا بل وملحا البحث عن صيغ جديدة مقبولة ومتوازنة ومنطلقة من لغة المصالح بين العالم العربي ودول الجوار التاريخي والجغرافي ...

لقد تعودنا وحتى وقت قريب أن نضع التعاون العربي في مواجهة التعاون الإقليمي الذي يضم تلك الدول ..

وتعودنا وحتى وقت قريب أن ننظر إلى إستراتيجيات الأمن العربي بمعناه الشامل الاقتصادي والعسكري في مواجهة استراتيجيات الأمن الإقليمي والذي يضم تلك الدول ..

مع أن نظرة جديدة وعميقة للأمور قد تثبت أن دعم التعاون والتضامن العربي بشكل حقيقي قد يتطلب بالضرورة دعم التعاون والتضامن مع دول الجوار .

وأن استراتيجية أمنية عربية فعالة اقتصاديا وعسكريا قد تصبح أكثر واقعية وأكثر فعالية لو وضعت في اعتبارها أيضا المصالح الاستراتيجية مع دول الجوار ..

بل إن ذلك لو تم أو جرت محاولات لتحقيقه فقد يسقط أحد الأوهام الموجهة التي ظلت تلعب عليها ويها القوى المعادية للطرفين وأعنى بذلك أساسا إسرائيل وكل القوى الأخرى المعادية والتي لعبت كثيرا واستفادت كثيرا من توسيع هوة الثقة والبعد والابتعاد بين الدول العربية وبين دول الجوار التاريخي والجغرافي ...

ففي عالم جديد تحتل فيه القضايا الاقتصادية والحضارية المقدمة في صياغة الشكل الجديد للعلاقات والموازن الدولية .

يصبح البحث عن صيغة استراتيجية جديدة للتعاون العربي المثمر والفعال مع دول الجوار ؛ وليس دول الطوق كما كان يطلق عليها ؛ إضافة جديدة وفعالة في دعم التعاون والتضامن العربي نفسه بل وحمايته وتأكيد ..

فما أكثر المصالح المشتركة المتواجدة بالفعل بين الطرفين ...

حيث الامتداد الجغرافي والعمق التاريخي والتراشي المشترك ...

هجرة العلماء، في دول الكومنولث والنصيب العرب المفتقد

بينما ينتهى مؤتمر «ليتل روك» الاقتصادي الذي دعا إليه الرئيس المنتخب بيل كلينتون وحضره ٢٢٠ عالما وخبيرا اقتصاديا أمريكيا فى محاولة للبحث عن مخرج للأزمة الاقتصادية الأمريكية ..

وبالرغم من أن الرئيس الأمريكى المنتخب طالب المجتمعين بالأمانة المطلقة سعيا وراء إعادة الاتصال بين السياسة الحكومية والشعب الأمريكى وحضر واستمع بانتباه إلى كل الآراء التى طرحت طوال اليومين ...

إلا أنه من الواضح ؛ ووفقا للتقارير الصادرة عن المؤتمر ؛ أن كلينتون وجد نفسه فى نهاية المؤتمر أمام مأزق الاختيار الهاملى الحديث ؛ بين مغريات المزيد من الاستثمار ؛ كسرا للركود والبطالة ؛ فى مجالات البنية التحتية والخدمات بين ضرورات خفض الإنفاق للتقليل من العجز فى الميزانية .. بين المعتقدات الخاصة «بالتجارة الحرة» وبين الضرورة فى حماية القطاعات الواسعة من المواطنين الذين يضرهم ذلك ..

نفس المأزق ؛ ونفس القضية ؛ كانت مطروحة وبشكل آخر أمام البرلمان الروسى فى الأسبوع الماضى .. إمكانية الانتقال السريع إلى آليات السوق المفتوحة مع وضع الحدود لعدم تجاوز معاناة المواطنين لمرحلة الخطر التى يمكن أن تؤدى بالتجربة ..

وهذا المأزق هو الذى أطاح برئيس الوزراء الانفتاحى بلا حدود (جيدار) وأتى برئيس الوزراء الجديد صاحب نظرية الانفتاح الترشيدى (تشيرنومورن) .

على أنه وبغض النظر عن أوجه التشابه والتعارض بين التساؤل الأمريكي الحائر في ليتل روك ؛ وبين المازق الحاد في موسكو ؛ فثمة قضية أخرى فرضت نفسها على كثير من الأوساط العلمية والفنية في البلدين تتعلق بالأبعاد الاقتصادية لهجرة العلماء والخبراء فيما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي ..

ويقول تقرير حديث اشترك فيه اثنان من الأخصائيين في الشؤون السوفيتية من بينهم عضو في أكاديمية العلوم الروسية هو أندريه كوريتنوف إن هذه القضية أصبحت تمثل هاجسا للطرفين ، ويثور حولها جدل واسع ؛ وأحيانا معارك محتدمة ؛ وإن كانت كلها تجري حاليا خلف الستار وفي صمت وأحيانا في تكتم ..

ويقول التقرير إن مشكلة الهجرة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وخاصة روسيا قد بدأت تأخذ أبعادا اقتصادية واجتماعية هامة ؛ فبينما كانت تقدر سنة ١٩٨٨ بـ ١٠٨ آلاف قفزت سنة ١٩٨٩ لتصل إلى ٢٣٠ ألف ؛ وفي سنة ١٩٩١ ٦٠٠ ألف ؛ وتؤكد التقديرات الأولية لسنة ١٩٩٢ أنها تجاوزت ٨٠٠ ألف ؛ حتى أن أحد الخبراء الروس قال مازحا في تقرير له مرارة إنها ليست هجرة ولكنها تكاد تكون تفريغا .

وأخر الدراسات عن اتجاهات الهجرة في روسيا تؤكد أن هناك ٩٪ يؤكدون عزيمتهم على الهجرة ؛ بينما أبدى ١٦٪ رغبتهم في ذلك وإن كانوا لم يحددوا بعد وإلى أين .

ويتوقع الخبراء أن تفقد جمهوريات الكومنولث ؛ وروسيا أساسا ؛ في السنوات الخمس القادمة بين ٤ إلى ٦ مليون مهاجر ؛ يضمون فيما بينهم أفضل الخبراء والعلماء في مجالات عديدة وخاصة أبحاث الفضاء والذرة والطاقة والهندسة والطب إضافة إلى الخبراء في علوم البحار والجيولوجيا والتعدين ..

ويقرر العلماء الروس أن مؤشرات الهجرة المتوقعة في دول الكومنولث ستؤدي إلى خفض في الإنتاج القومي الروسي يصل إلى أكثر من ٢٠ ٪ سنويا ..

ومن ناحية أخرى يؤكد التقرير أن هناك دراسات غربية وأمريكية في الأساس لدراسة هذه الظاهرة ورسم الخطط الكفيلة بالاستفادة منها إلى

الأساس لدراسة هذه الظاهرة ورسم الخطط الكفيلة بالاستفادة منها إلى الحد الأقصى : فبالرغم من كل المظاهر التي توحى بأن هناك اتجاها في دول غرب أوروبا بتضييق باب الهجرة إليها أمام القادمين من دول شرق أوروبا؛ إلا أن الأمر يتعلق هنا بهجرات العمالة غير الفنية والفئات الهامشية غير المنتجة..

وهذه الدراسات الغربية والأمريكية تعتمد على مؤشرات واضحة تقول إن مجتمعات أوروبا الغربية : والولايات المتحدة بشكل خاص : قد بدأت تعاني بالفعل من نقص متزايد في الخبرات العالية والمتخصصة ..

وهناك دراسة أمريكية وضعها عدد من الخبراء في أواخر الثمانينات كانت تشير إلى أن الولايات المتحدة : نظرا لبعض الخلل في النظم التعليمية؛ ستواجه في أواخر القرن نقصا شديدا في فئات العلماء والباحثين قدرتها الدراسة بحوالي ٤٠٠ ألف خبير ومهندس ممن يحملون شهادات جامعية متخصصة إضافة إلى ٣٠ ألف من حملة الدكتوراه ..

ومن الواضح خلال السنوات الماضية : ويعد انفجار تيار الهجرة في الاتحاد السوفيتي السابق : أنه يجري في هدوء ملء الفراغات العلمية والتكنولوجية في أجهزة البحث الأمريكي ..

وتبدو الأهمية الفائقة لهذه الدماء العلمية الجديدة التي تغذى أجهزة البحث العلمي في الولايات المتحدة في محاولة اللحاق بالتفوق الواضح الذي أحرزته اليابان في السنوات الأخيرة في بعض المجالات وخاصة فيما يتعلق بالإلكترونيات ووسائل الاتصال والمعلومات ..

على أن أهم ما تكشف عنه الدراسة هو اتجاهات هجرة العلماء والفنيين في روسيا ودول الكومنولث : وتشير بوضلة المرافء الآمنة لهذه الخبرات إلى أن غالبية العلماء الطبيعيين والمهندسين يتجهون إلى أمريكا الشمالية ؛ بما في ذلك كندا ؛ بينما يتجه الأطباء وأصحاب الخبرات الفنية والتكنولوجية العالية إلى أوروبا الغربية والدول الإسكندنافية . وهناك بعض الخبرات المتخصصة قد اتجهت بالفعل إلى جنوب إفريقيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية..

كما نتوقع الدراسة أن تكون بعض بلدان الخليج ، وخاصة إيران ؛ من ضمن البلدان الجاذبة لبعض الخبرات المهاجرة وخاصة تلك التي تنتمي إلى جمهوريات آسيا الوسطى ..

وإزاء هذه الحقائق المثيرة التي كشفتها هذه الدراسة عن هجرة العلماء والخبراء في الجمهوريات السوفيتية السابقة ؛ فإن السؤال المطروح على الذهن هو هل هناك مخطط ؛ أو فلنقل فكرة عربية لمحاولة الاستفادة من هذه الثروات النادرة التي تبحث لها عن أراض جديدة ..

لاشك أننا في العالم العربي ، في أمس الحاجة إلى هذه الخبرات المهاجرة ؛ ذات التخصصات العلمية العالية ؛ والتي يمكن أن تمثل تعويضا مناسباً عن فجوة التقدم التكنولوجي الذي نعانى منه ..

فهناك مؤسسات عربية مالية عملاقة دخلت ساحة البنوك والسوق العالمية واستطاعت أن تفرض نفسها في هذه المجالات ؛ ومن الممكن ؛ بل وأعتقد أنه من الضروري أن نفكر في الاتجاه إلى الاستثمار في هذا المجال الفني ..

فالعائد هنا أكبر بكثير من كل الفوائد والأرباح التي يمكن أن تتحقق في المجالات الاستثمارية الأخرى .

ولا ننسى أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية ؛ تسابقت كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي إلى استثمار «الصفوة الثقافية والعلمية الألمانية» وخاصة في مجالات العلوم وأبحاث الذرة والطاقة والفضاء والعلوم الطبيعية حتى إنه يقال إن التنافس بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا في السنوات العشر الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية في مجالات هامة كالفضاء والذرة ؛ كانت في واقع الأمر تنافسا بين العلماء الألمان الذين استقطبتهم روسيا أو هاجروا إليها ، وبين العلماء الألمان الذين نجحت الولايات المتحدة في اجتذابهم واحتوائهم ..

وقد أن لنا أن نتعامل مع القنوات العملية ؛ وأحيانا البراجماتية ؛ لصناعة التقدم على الأرض العربية ..
وهي قضية تستحق الكثير ..

الفصل الثالث شعوب الجنوب

- العجزة بين الشمال والجنوب
- نيدل كلسترو والأولبياد
- الصومال والحماية
- مجلس إدارة الجنوب

مشكلة الهجرة بين الشمال والجنوب

إزاء التصعيد الخطير الذي حدث في مدينة مولسن الألمانية من جانب الجماعات النازية والمتعصبة ضد الأجانب ، والذي أدى إلى إشعال النيران في منزل تقطنه أسرة تركية عاشت في ألمانيا أكثر من عشرين عاما مما أسفر عن مقتل ثلاثة من الأتراك ..

اضطر المستشار الألماني هيلموت كول ، وفي محاولة يائسة للتهديئة ورفع الاتهام المعلق حول رقبة حكومته أنها تهاونت بشكل أو بآخر للتعامل الجاد مع هذه الموجة المتعصبة ، إلى الاعتراف بأن العمالة الأجنبية في ألمانيا قد ساهمت في ميزانية العام الماضي فقط بأكثر من ١/٨ الناتج القومي العام ..

ولكن الذي لم يكشفه كول أن العمال الضيوف والذين يبلغ عددهم حوالي ٥ مليون لم يحصلوا على نصف هذه النسبة فيما يتعلق بنصيبهم في الدخل القومي العام ..

ويغض النظر عن نصف الحقيقة التي كشفها السياسي الألماني فيما يتعلق بالمهاجرين أو اللاجئين الأجانب ؛ فمن الواضح أن هناك اتجاها قويا في دول السوق الأوروبية المشتركة ؛ وفي ألمانيا بشكل خاص ؛ لمزيد من غلق الأبواب أمام موجات الهجرة المتلاحقة من الباسين والفقراء والمضطهدين القادمين من الجنوب (بلدان العالم الثالث) أو من الشرق (الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا سابقاً ودول شرق أوروبا) ؛ بل وتأكيدا لعوامل الطرد التي تتزايد كل يوم في هذه البلدان ضد الأجانب الذين عاشوا على الأرض الأوروبية وساهموا في تقدمها ورخائها ..

إن الحقائق العلمية والتاريخية تؤكد أن سياسة الباب المفتوح للعمالة المهاجرة والتي اتبعتها أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لم تكن نابعة من مفاهيم ليبرالية وإنسانية مثلما تردد كثيرا ؛ بل كان يفرضها ويتطلبها الدمار الاقتصادي الحقيقي الذي لحق بهذه الدول نتيجة الحرب والنقص الشديد في القوى العاملة ؛ فقد فقدت أوروبا في تلك الحرب حوالي ٤٥ مليون نسمة منهم حوالي ١٠ مليون ألماني ..

وكانت أية خطة للتنمية الاقتصادية تتطلب استيراد الأيدي العاملة الأمر الذي فرض فتح أبواب الهجرة ، وتدفق على ألمانيا في ذلك الوقت الأتراك والأسبان واليوغسلاف ؛ كما تدفق إلى فرنسا الأفارقة العرب والأفارقة غير العرب وكذلك الحال في إنجلترا وهولندا ..

ولعب العمال الضيوف دورا هاما وأساسيا في إعادة البناء والتنمية ثم الازدهار الاقتصادي . ولكن العمال الضيوف ، ظلوا ضيوفا مرغوبين في البداية وسنوات العمل الشاق ثم ثقلاء بعد سنوات الارتياح والآن مطاردين ومحاصرين ؛ وتطلق عليهم جماعات التعصب العرقي والفاشي لتحويل حياتهم في البلدان الأوربية إلى جحيم ؛ بينما ترتب الحكومات قوانين جديدة للحد من عملية الهجرة وبفع المقيمين إلى الخروج ...

أسباب اقتصادية وعرقية

وإذا كان النموذج الألماني قد أصبح صارخا في مواجهة الأجانب فإن ما يجري في بقية دول السوق الأوربية ، وخاصة الدول الكبيرة والغنية مثل فرنسا وإنجلترا والدانمرك وهولندا يمضي على نفس الخطوط ..

ففي السنوات الأخيرة أجرت هذه الدول تعديلات جذرية على قوانين الهجرة بحيث أصبحت أكثر تعقيدا وأقل تسامحا إزاء القادمين من الجنوب أو الشرق .

وتقول الايكونومست البريطانية في تقرير لها « إن الحكومات الموقعة على معاهدة ماستريخت قد اتفقت فيما بينها على الحد من الهجرة وخاصة

بعد المخاوف التى أبدأها البعض من وجود منطقتين مجاورتين لدول السوق وهما منطقة الشرق الأوسط شرق وجنوب البحر المتوسط ومنطقة شرق أوروبا، وقد جرى اتفاق ملحق باتفاقية ماستريخت لوضع قائمة مشتركة تضم غالبية الدول الواقعة فى المنطقتين للحد من تصاريحات الدخول وخاصة تلك التصاريحات الطويلة الأمد .

ويكشف التحليل الدقيق لحركة الهجرة والملاجئين فى العالم زيف الادعاءات الأوربية ؛ والألمانية بشكل خاص عن إستغلال شعوب العالم الثالث للكرم الأوربي الزائد ؛ فالإحصائيات تقول إنه فى سنة ١٩٩٠ كان مجموع الأجانب المقيمين على أراضى دول السوق يتراوح بين ٢ ، ٢٥ ٪ من مجموع السكان ، فى حين أنهم يساهمون بما يقدر بـ ١٠ ٪ من الناتج القومى لهذه البلدان ، هذا لو أخذنا البيانات الألمانية كأساس ..

ومعنى ذلك ، مثلما تؤكد مؤسسة فيليب موشن التابعة لجامعة أمستردام الهولندية ، فإن الصيحة التى تتردد فى أوروبا الغربية حالياً ضد الأجانب مصنعة ومبالغ فيها وتخفى وراءها أسبابا عرقية واقتصادية وتغذيها الأوساط المحافظة والمتطرفة مثل جماعات النازيين الجدد والاسكتهد فى ألمانيا ، والجهة الوطنية فى فرنسا واللومبارديون المتعصبون فى الشمال الإيطالى .

كما أن الواقع يؤكد أن الهجرة الأجنبية إلى ألمانيا ودول السوق الأوربية المشتركة خلال الأعوام الماضية متواضعة للغاية ولا تتماشى مع الصيحات العرقية والعنصرية التى تجتاح أوروبا للتخثير مما يسمى بالغزو البشرى الخطر القادم من الشرق الأوسط أو من شرق أوروبا والتى يمكن أن تغرق الشخصية الأوربية أو تجاصرها على حد مزاعمهم ..

وتقول الإحصائيات أن مجموع المهاجرين إلى دول السوق الأوربية المشتركة لم يتجاوز سنة ١٩٨٨ ٣٠٠ ألف مهاجر ولاجئ . وفى سنة ١٩٨٩ وصل الرقم إلى ٥٠٠ ألف ، أما فى « سنوات ١٩٩٠ - ١٩٩١ فلم يتجاوز عددهم هذه الأرقام ، وإن كان العام الأخير قد شهد زيادة فى أعداد اللاجئين القادمين من شرق أوروبا وأساسا من يوغوسلافيا التى تشتعل فيها الحرب العنصرية والعرقية ..

هذا بينما تقول إحصائيات الأمم المتحدة أن عدد اللاجئين في العالم سنة ١٩٣٠ بلغ ١٥ مليون نسمة ، استقبلت الدول النامية في الجنوب ٨٥ ٪ منهم ، فاثيوبيا الفقيرة التي يضر بها القحط والجفاف يوجد على أراضيها ٩٨٠ ألف لاجئ ومهاجر ، واستقبلت كينيا في العامين الماضيين أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ ومهاجر ، ويوجد على الأراضي الباكستانية حاليا حوالي ١٥ مليون لاجئ : أما الدول العربية فيقدر عدد اللاجئين والمهاجرين على أراضيها بأكثر من ٥ مليون منهم ٢ مليون لاجئ فلسطيني ..

والمعنى المؤكد لذلك أن دول الجنوب الفقير هي التي تتحمل الجانب الأكبر من حركة الهجرة واللاجئين في العالم ، وأن الضجة المفتعلة في دول السوق الأوروبية المشتركة ؛ وألمانيا بشكل خاص ، حول مخاطر تدفق الهجرة الأجنبية إلى أراضيها ليست في واقع الأمر سوى امتداد للنزعة العنصرية للتأكيد على التمييز الأوروبي وقطع الطريق أمام أية محاولات دولية جادة لإيجاد حلول حقيقية للمشاكل الاقتصادية وللأسس الاجتماعية لعوامل الهجرة واللجوء السياسى ..

بل إن دول الشمال الأوروبي الغنى ، وبالقيد التي بدأت تفرضها على الهجرة والأجانب المقيمين على أراضيها ، تعمل على تحميل شعوب العالم الثالث مسؤولية المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها حاليا وتقديمهم كبش فداء أمام المواطن الأوروبي تبريرا لازدياد نسب البطالة والانكماش القصادى وتراجع معدلات الانتاج والمبيعات الاجتماعية التي تعاني منها هذه المجتمعات في انتشار معدلات الجريمة والمخدرات والتخريب وازدياد الاقتصاد الأسود ..

والواضح أن الجنوب الفقير المستنزف هو الذى يستضيف ملايين المهاجرين واللاجئين الذين تضر بهم قسوة الحياة والحروب الإقليمية التي تجرى وبأسلحة دول الشمال الغنى .. ويجرى استنزاف مواردهم من خلال العلاقات التجارية الغير متكافئة التي تخفض على الدوام من أسعار المواد الخام التي تنتجها دول الجنوب في حين تعلق على الدوام من المنتجات التي تصدرها دول الشمال وخاصة الأسلحة الفتاكة ..

وإزاء هذه الحقائق يبدو واضحا أن الحل الحقيقي لمشاكل الهجرة واللاجئين وفقا لتقرير برانديت المشهور لا يتأتى من خلال تشديد القوانين وإنكاء روح العداء للأجانب ، بل بمساهمة فعالة من جانب دول الشمال الغنى للبحث عن الجذور الحقيقية للمشكلة وإيجاد حلول لها ..

وهذه الحلول غير ممكنة إلا بإشاعة العدالة والديمقراطية فى العلاقات الدولية اقتصاديا وسياسيا وذلك من خلال مساهمة فعالة من دول الشمال الغنى فى تطوير اقتصاديات الجنوب وإعادة جدولة الديون وإسقاط جزء كبير منها وفتح الأبواب أمام نقل الخبرة العلمية والتكنولوجية مع وقف أو الحد من تصدير الأسلحة الفتاكة ..

فيديل كاسترو .. والأولمبياد السياسي العالم

أثار حضور فيدل كاسترو حفل افتتاح أولمبياد برشلونة موجة من الدهشة في العالم كله ، تراوحت بين الاستنكار القاسي والإعجاب الشديد ..
فهذه هي الرحلة الثانية له في أقل من شهرين ؛ والظهور في محافل دولية ؛ بعد تواجده البارز في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في أوائل يونيو الماضي .

بينما ظل كاسترو ولاكثر من ثلاثين عاما منذ توليه السلطة في هافانا (يناير ١٩٥٩) عازفا عن الزيارات الخارجية ؛ حتى بالنسبة للاتحاد السوفييتي ولدول أوروبا الشرقية في السابق ؛ كانت زيارته معدودة ومحددة..

ولقد كان فيدل كاسترو من الرؤساء القلائل الذين حضروا افتتاح دورة برشلونة ؛ بل إنه كان الوحيد من رؤساء دول أمريكا اللاتينية ..

ولقد بدا الأمر مثيرا للدهشة لكثير من الأوساط السياسية والغربية بشكل خاص والأمريكية بشكل أخص ..

فلقد ظلت الأوساط الإعلامية الأمريكية وطوال العامين الماضيين تصوره على أنه «الأسد العجوز الجريح» والذي عليه أن يتوارى بعد أن أصبح وحيدا معزولا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي حليفه السابق وانهيار حلفائه الشيوعيين في دول أوروبا الشرقية ..

كذلك الموقف الذي اتخذته روسيا فى عهد الرئيس بوريس يلتسن بالتخلي تماما عن كل المساعدات التى كانت تقدم إلى كويا عسكرية كانت أم اقتصادية ..

وهكذا أصبحت جزيرة « الأحلام والنقون والثورة » تعاني الوحدة والحصار وعلى بعد أميال معدودة من شواطئ ميامى الأمريكية .. حيث يقبع عشرات الآلاف من قوات « الكونترا » الكوبية والمعادية لنظام فيدل كاسترو ؛ يعدون ويرتبون للانقضاض لإعادة الجزيرة مرة أخرى إلى الحوض الأمريكى الشمالى المنتصر ؛ وبعد غيبة طالت ووصلت إلى أكثر من ٢٣ عاما بالتمام والكمال ..

ويبدو أن رحلة كاسترو الأخيرة إلى أسبانيا وبرشلونة ، بعد ظهوره الجاذب للأضواء فى مؤتمر قمة الأرض فى ريو دى جانيرو منذ شهرين ؛ قد أثار تساؤلات كثيرة وجديدة وأعادت طرح القضية مرة أخرى إلى المناقشة .. وتضاعلت إلى حد كبير التفسيرات المتعجلة والتى أغرقت فيما يبدو فى التفاؤل بالقدر المأسوى المحتوم بالنسبة للزعيم الكوبى ..

صدفة أم ميعاد

لقد ذهب كاسترو إلى أسبانيا لحضور قمة الدول المتحدة بالاسبانية والتى دعت إليها أسبانيا مؤخرا وتضم كل دول أمريكا اللاتينية بما فى ذلك الأرجنتين الدولة الوحيدة التى تتحدث بالبرتغالية ..

وسواء أكان ذلك بمحض الصدفة ؛ أم أن كاسترو نفسه كان له دور فى ذلك ؛ فلقد تواكب تاريخ انعقاد هذه القمة الفريدة والجديدة والغير مسبقة ؛ مع الذكرى الغالية التى يحتفل بها كاسترو كل عام فى اندلاع أول شرارة للثورة الكوبية فى يوليو عام ١٩٥٢ وفى جبال مايرامايسترا حين قام ومعه ١٢ من رفاقه المسلحين بالهجوم على معسكرات مونكادا التى كانت تابعة لجيش باتستا دكتاتور كويا السابق ..

وتجئى رحلة كاسترو الأخيرة إلى أسبانيا ؛ وكذلك حضوره لمؤتمر قمة الأرض فى ريو دى جانيرو منذ شهرين لتؤكد على حسب مقولة واشنطن بوست «عدم صحة الأفكار والتحليلات التى كانت سائدة فى العالم ؛ وفى

الولايات المتحدة بشكل خاص عن قرب انهيار النظام الكوبي ؛ بل ولتؤكد أن مركز الزعيم الكوبي ما زال مدعما وقويا فى الداخل وليس هناك ما يهدده..»

وتذهب الصحيفة الأمريكية إلى القول بأنه « أمر مثير حقا أن كثيرا من رؤساء دول أمريكا اللاتينية لم يستطيعوا حضور مؤتمر مدريد نظرا للمشاكل الحادة التى تواجههم فى الداخل ويكتفون بإرسال وفود أو ممثلين لهم ؛ بينما يحضر كاسترو بنفسه بل ويقوم بجولة سياسية مريحة ؛ تأخذ فى بعض الأحيان شكل زيارة السائح الخالى من الهموم .. »

ولكن المراقبين السياسيين فى الغرب يركزون بشكل أكثر ليس فقط على الثقة بالنفس التى عكستها الرحلتان الأخيرتان للرئيس الكوبي ؛ ولكن الأهم هو العرض الطيب والجاذب الذى قدمه ومع الاستقبال الدافئ الذى لقيه ..

ففى قمة الأرض فى ريودى جانيرو ؛ استقبل خطاب كاسترو من المؤتمر بحماس شديد عكس نفسه فى تصفيق متصل لأكثر من ثلاث دقائق ؛ واعتبر أطول وأكثر تصفيق لاقاه أحد من الرؤساء الكثيرين الذين حضروا مؤتمر قمة الأرض ..

كما احتوى الخطاب بوضوح على عدد من القضايا التى تدافع عن مصالح دول العالم الثالث ؛ ونجح كاسترو فى تجسيد هذه المصالح وعرضها موجها فى نفس الوقت الاتهامات الصريحة للولايات المتحدة ولبعض الدول الغربية بأنها الملوث الأكبر للبيئة فى العالم ؛ وأنها السبب الرئيسى للفقر فى دول العالم الثالث ..

وقد كسب كاسترو الجولة تماما ضد الرئيس الأمريكى جورج بوش الذى حضر هو الآخر مؤتمر قمة الأرض ؛ بل إن بوش نفسه ؛ ووفقا للتقديرات الأمريكية كان فى وضع حرج وشبه معزول ؛ وذلك نظرا لرفض الولايات المتحدة التوقيع على أهم اتفاقيتين للمؤتمر وهما إتفاقية التنوع الأحيائى وإتفاقية الحفاظ على المناخ ..

ونظرا للانقسام الشديد داخل الوفد الأمريكى نفسه ؛ وانعزال الموقف الأمريكى حتى بالنسبة لمواقف بعض الدول الصناعية الكبرى مثل اليابان وفرنسا وألمانيا وكندا ..

وتشير التقارير التى نشرتها الصحف الأمريكية والمستقاة من بعض الأجهزة الأمنية الأمريكية « المباحث الفيدرالية FBI » أن كاسترو كان يتحرك بحرية ونشاط بين الوفود يتلقى ترحيبا واحتراما كزعيم تاريخى ؛ بل إنه كان يخرج فى بعض الأمسيات فى جولة فى الشوارع ..

بينما تعرض الرئيس جورج بوش لهجوم مباشر من جانب عدد من الوفود ؛ وهجوم غير مباشر من جانب غالبية الوفود ..

كما أن حركة الرئيس الأمريكى داخل مؤتمر ريو كانت محدودة نظرا لاعتبارات الأمن المكثفة التى كانت مفروضة ..

طوق النجاة

ويبدو أنه فى مدريد ؛ كان كاسترو أكثر حفا .. فقد جاء المؤتمر الذى دعت إليه أسبانيا والذى يعتبر شكلا جديدا من التجمعات الدولية وكأنه طوق النجاة المثالى الذى ألقى للزعيم الكوبى وفى اللحظة المناسبة تماما ..

فلقد دعت أسبانيا لهذا المؤتمر سعيا وراء بناء كتلة اقتصادية تتمحور حولها دول أمريكا اللاتينية ..

والخطوة الأسبانية ؛ فيما يبدو ؛ مرسومة بشكل جيد ..

فأسبانيا ؛ والتى هى عضو فى السوق الأوروبية المشتركة ؛ تحاول تجميع دول أمريكا اللاتينية فى كتل إقتصادية يكون فى النهاية بمثابة الامتداد الجنوبي للسوق الأوروبية أو أحد امتداداته على الأقل ..

وهى بذلك تدعم علاقاتها الاقتصادية والتاريخية مع دول أمريكا اللاتينية والتى تربطها بها علاقات اللغة والتراث والمصلحة .. وهى فى نفس الوقت تدعم موقفها وثقلها داخل دول السوق الأوروبية ...

ولكن المؤتمر له بعد آخر أكثر أهمية ..

فدول أمريكا اللاتينية التى حضرت المؤتمر هى أيضا عضو فى منظمة الدول الأمريكية والتى تضم الشمال الأمريكى بقيادة الولايات المتحدة وأيضا كندا والمكسيك ..

ولقد كانت الولايات المتحدة وما زالت تعتبر دول أمريكا اللاتينية بمثابة
الفناء الخلفى لها والذى يتغين على أية قوى عالمية أن تضع ذلك فى
الاعتبار..

ولقد كان ذلك العامل هو الذى جعل من ثورة كاسترو سنة ١٩٥٩
واتجاهها المعادى للولايات المتحدة سببا فى كل الصراعات الدرامية التى
كانت تحدث بين المعسكرين السابقين ؛ بما فى ذلك أزمة الصواريخ الكوبية
المشهورة ١٩٦١ حين وقف العالم لمدة يومين على حافة حرب عالمية ثالثة ...

لذلك لم تتسامح الولايات المتحدة مطلقا فى وجود أى نظام معاد لها ؛
أو حتى محايد فى فنائها الجنوبي بعد إفلات التجربة الكوبية ..

ففى تشيلى تدخلت الولايات المتحدة بشكل سافر لاسقاط نظام سلفادور
الليندى المعادى لها وفرض دكتاتورية بونوشيه أحد عملائها ..

وكررت الأمر فى بنما ونيكاراجوا وغيانا ...

ولكن التوقيت الأسبانيى للدعوة إلى هذا التجمع الجديد وفى ظل إنهيار
المعسكر الآخر الذى كان يمثل إزعاجا خطير للولايات المتحدة ، قد استفاد
بالطبع من الظروف المتغيرة ؛ وإن كان من الواضح أنه أثار الحذر التقليدى
للولايات المتحدة ..

ولاشك أن هذا الحذر قد ازداد بعد القرارات التى اتخذها المؤتمر والتى
تسعى إلى تقوية الروابط الاقتصادية والثقافية بين هذه الدول ..

الأهم من ذلك كله أن كوبا بقيادة فيدل كاسترو قد وجدت غطاءً شرعياً
وتكتلاً جديداً تتحرك من خلاله بعد أن فقدت أصدقاءها القدامى فى الاتحاد
السوفيتى وشرق أوروبا ..

وقد أثار انتباه المحللين الأمريكيين ؛ مثلما عبر عن ذلك دوجلاس فاراى
فى واشنطن بوست « إن قدرة كاسترو على القيام بهذه الرحلة الطويلة
إلى أسبانيا والقيام بدور نشط فى المؤتمر الذى جاءت قراراته متوافقة تماما
مع مطالبه ؛ على الأقل فى المرحلة الراهنة ..

كذلك حضوره حفل إفتتاح الأولمبياد العالمى فى برشلونة ؛ وبالرغم من
وجود بعض المظاهرات المعادية ؛ إلا أن الاستقبالات الحاشدة التى لاقاها

تشكل صورة متناقضة تماما مع الفكرة الأمريكية السائدة التي كانت تقول بأن نظام كاسترو فى طريقة للزوال ..

ويمضى الكاتب والمحلل الأمريكى ليقول :

« لقد كان كاسترو يتصرف فى أسبانيا بارتياح شديد وكأنه على أرض الأجداد ؛ وخاصة حينما قام بزيارة قرية لانكارا الأسبانية التي تبعد ٥٠٠ كيلو متر عن مدريد لزيارة البيت الذى ولد فيه والده أنجل كاسترو ..

لقد ذهب الأب بعد ذلك إلى كوبا فى فرقة من الجيش الأسباني كعامل تلغراف ولكنه زرع عائلة كاسترو على الأرض الكوبية ..

ولقد أراد كاسترو ، ونجح بالفعل ؛ فى البحث عن الجذور فى ذلك الوقت بالذات ، مؤكدا مضمون سياسته التي اتبناها طوال ٣٣ عاما .. وهى أن أمريكا اللاتينية ليست امتدادا اقتصاديا أو ثقافيا للولايات المتحدة ..

ووجد الزعيم الكوبى فى التوليفة الأسبانية الجدية بديلا عن المعسكر الآخر الذى انهار بانهايار الاتحاد السوفيتي ومعسكره ..

ولعل ذلك هو أحد الأسباب التي دفعت مواطنا أمريكيا لأن يكتب إلى مجلة النيوزويك ليقول :

« إن ما رددته الصحيفة وغيرها طوال العام الماضى عن كوبا ليس صحيحا . وخاصة فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية ؛ فلقد زرت كوبا مؤخرا وقضيت فيها وقتا ليس بالقصير ..

حقيقة أنه ما زال هناك منازل قديمة تحتاج إلى ترميم والعربات أيضا ليست حديثة تماما ؛ كما أنه ليس هناك مظاهر الفخفة والسيور لوكس ..

ولكنى أبدا لم أر جانعا أو مشردا أو شجاعا أو حتى طفلا قذرا ..

لقد زرت الكثير من المدارس والمستشفيات التي تعمل بشكل جيد تماما وبدون أجر ..

حتى القرى الصغيرة النائية لديها مدارسها ومستشفياتها الصغيرة ..

وليس هناك أمية على الإطلاق ؛ ويستطيع أي طفل أن يكمل دراسته الجامعية مهما كان فقيرا ..

ويبدولى أن الكوبيين أكثر ذكاء من كل الدعاوى التى نردها
والاغراءات التى نقدمها ..

فهم ليسوا على استعداد لأن يبادلوا كل ذلك للحصول على بعض
الوجبات السريعة التى يقدمها ماك دونالد أو ويمبي .. ويبقى السؤال معلقا ..
هل استرد أسد كوبا العجوز والجريح عافيته حقا ؟!

مجلس إدارة الجنوب والتحديات العاجلة المطروحة

إذا كان يحلو للبعض أن يطلق على مؤتمرات القمة للدول السبع الصناعية الكبرى بأنه مجلس إدارة العالم ، على أساس أنه يضم الدول التي تملك القدرة والقوة الاقتصادية والسياسية لصياغة وتشكيل المناخ والعلاقات العالمية في هذه المجالات ..

وإذا كان ذلك يصيب الكثيرين في دول العالم الثالث بالإحساس بالمرارة التي قد تصل إلى حافة التمرد الممزوج بالإحباط واقتتاد العدالة في العلاقات الدولية حيث تملك هذه المجموعة والتي لا تضم في صفوفها دولة واحدة من دول العالم الثالث (ثلثي سكان الأرض) العقد والربط في صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية ..

فإن الأمر يتجاوز مجرد رد الفعل العاطفي والمدافع عن التراث ؛ حين يبني البعض في العالم الثالث آمالا ؛ قد يكون لها أسس واقعية وعملية في أن تتحول قمة مجموعة الدول الـ ١٥ ، لدول الجنوب والتي تعقد دورتها الثالثة في السنغال في الأسبوع الأخير من نوفمبر ؛ إلى شكل من أشكال مجلس إدارة العالم الثالث ..

فهذه المجموعة التي تضم دولا لها ثقلها السياسي والاقتصادي النسبي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مرشحة لأن تلعب دور المايسترو الفاعل في تنسيق التعاون العملي بين دول العالم الثالث ؛ وخلق قاعدة مشتركة

تضبط الإيقاع المشتت والمتضارب فى أحيان كثيرة لمصالح وأهداف دول الجنوب ..

فبالرغم من وجود تجمعات ومنتديات أوسع وأشمل لدول العالم الثالث مثل مجموعة دول عدم الانحياز ؛ ودول الـ ٧٧ والتي تشكلت كلها فى الستينات ؛ وبالرغم من نجاح هذه التجمعات الدولية فى عرض وطرح مطالب الدول النامية الاقتصادية والسياسية فى مؤتمراتها المتعددة والتي كان آخرها المؤتمر العاشر لدول عدم الانحياز والذي عقد فى جاكارتا فى أوائل سبتمبر الماضى ..

إلا أنه يمكن القول إن مجموعة الدول الـ ١٥ والتي ولدت فكرتها وتأسست أثناء مؤتمر عدم الانحياز التاسع والذي عقد فى بلجراد سنة ١٩٨٩ ، وطوال تلك السنوات الثلاث من نشأتها الحديثة قد أكدت أن وجود تجمع أصغر من دول العالم الثالث يمكن أن يزيد من سهولة الحركة والعمل بين دول عدم الانحياز وبصورة أكثر فعالية وذلك على حد تعبير كارلوس أندرياس بيريز رئيس جمهورية فنزويلا والذي كان له شرف المبادرة بهذه الفكرة والدعوة لها ..

فبالرغم من أن مجموعة الـ ١٥ ليست مكتبا من مكاتب مجموعة عدم الانحياز وليست تشكيلا من تشكيلات مجموعة الـ ٧٧ ؛ إلا أنها فى واقع الأمر ترتبط بهما ارتباطا عضويا سواء فى شكل الحركة أم فى الأهداف التى تسعى إليها ..

الفرق الهيكلى والوظيفى

ونظرة إلى الدول التى تشكلت منها هذه المجموعة توحى بمؤشرات إيجابية كثيرة ليس فقط من قبيل التمثيل الجغرافى لدول العالم الثالث ؛ بل وأيضا القدرة النسبية الإقليمية اقتصاديا وسياسيا ..

ففى آسيا هناك الهند وماليزيا وأندونيسيا ؛ وفى إفريقيا مصر والجزائر والسنغال ونيجيريا وزيمبابوى ؛ ومن أمريكا اللاتينية البرازيل والمكسيك والأرجنتين وبيرو وجامايكا وفنزويلا ..

وقد كانت هناك يوغوسلافيا القديمة التي كانت عضوا أوروبا فاعلا فى حركة عدم الانحياز ؛ وأغلب الظن أنها خرجت من الساحة مؤخرا بعد غرقها فى النزاعات العرقية والدينية ..

أما الاهداف المعلنة للمجموعة فهي لا تخرج قى خطوطها العامة عن نفس الاهداف المعلنة لدول عدم الانحياز أو مجموعة الـ ٧٧ ؛ مع تركيز أكبر على النواحي التجارية والاقتصادية والبيئية ..

* التنسيق فى المجال الاقتصادى والمالى .

* البحث عن حلول عملية لمشكلة الدين المتقائمة لدول العالم الثالث .

* التعاون فى مجال البيئة ومقاومة الفقر والتصحر والمجاعات فى دول العالم الثالث .

* وضع خطط عملية لزيادة التجارة والتعاون بين دول الجنوب .

* الوصول إلى صيغة موحدة للموار مع الشمال وخاصة الدول الصناعية الكبرى .

* الموقف من التجارة الدولية وخاصة منظمة الجات والخاصة بالتعريف الجمركية .

ولكن الخلاف بينها وبين عدم الانحياز والتنظيمات الدولية الأخرى لدول العالم الثالث هو اختلاف هيكلى ووظيفى ؛ والفرق الوظيفى ينحصر فى الأشكال والوسائل العملية تماما مثل الفرق بين أعمال الجمعية العمومية الواسعة والتي تكون بمثابة منتدى لتبادل الأفكار والآراء وبين مجلس الإدارة الذى عليه أن يبحث عن الأساليب والمشاريع العملية ، بين العمل البرلمانى الذى يتحول إلى منتدى سياسى فضفاض وبين العمل التنفيذى الذى يضع المشروعات المحددة ويخطط لتنفيذها وتطبيقها ..

ولعل استعراضا لأعمال هذه المجموعة فى المؤتمرين اللذين عقدتهما فى كولامبور فى يونيو سنة ١٩٩٠ ، وكاراكاس عاصمه فنزويلا فى نوفمبر سنة ١٩٩١ يؤكد المهام الوظيفية والتنفيذية ذات الطابع العملى التى استطاعت أن تمضى على طريقها هذه المجموعة ..

ولقد كانت قمة كوالامبور قمة متخصصة لمعالجة مشكلة الديون فى العالم الثالث وتشكلت مجموعة من الخبراء الاقتصاديين فى تلك الدول لوضع تصور عملى لمعالجة هذه القضية المحورية التى باتت تمثل نزيفا متصلا لاقتصاديات دول العالم الجنوبى ..

أى أن الأمر لم يقتصر على توصيف هذه الديون التى وصلت إلى ٦١ ألف مليار دولار والتى تستنزف سنويا أكثر من ٤٥ ٪ من طاقة الدخل القومى للبلدان النامية ...

كما أن الأمر لم يقتصر على الاحتجاج على الدول الغنية صاحبة الديون وعلى الظلم والإجحاف الواقع على شعوب العالم الفقير ..

بل تشكل مكتب دائم يضع تصورا عمليا للخروج من هذا المأزق الاقتصادى سواء بالتعاون بين دول الجنوب بعضها البعض أو فى الحوار مع دول الشمال المدينة وصولا إلى تفاهم مشترك يضع فى اعتباره مصالح كل الأطراف ...

القمة الثانية ... والأسس

أما القمة الثانية فى كاراكاس عاصمة فنزويلا فى نوفمبر سنة ١٩٩١ فقد ناقشت إجراء إصلاحات هيكلية على الأمم المتحدة بحيث تضمن لدول العالم الثالث صوتا أكبر يتناسب مع حجمها الدولى ، وشكلت القمة ورشة عمل لوضع التصورات العملية لذلك مثل توسيع التمثيل الاقليمى والجغرافى فى مجلس الأمن وتوسيع دائرة الدول التى تتمتع بالعضوية الدائمة وحق الفيتو واقتراحات أخرى بدأت تأخذ طريقها للمناقشة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وفى المحافل الدولية ...

والطريف أن د. بطرس غالى الذى كان يمثل مصر فى هذه القمة هو الذى رأس ورشة العمل الخاصة بالإصلاحات الهيكلية للأمم المتحدة وذلك قبل شهور قليلة من توليه منصبه كسكرتير عام للأمم المتحدة ..

كذلك ناقشت قمة كاراكاس قضية التنمية والبيئة واستطاعت أن تتوصل إلى مشروعات محددة تحمل الدول الصناعية الكبرى المسئولية الأساسية

فى تلوث البيئة فى العالم ومطالبتها بدفع التعويضات وتقديم المساهمات الأساسية لمواجهة تلوث البيئة ..

ويرجع كثير من المحللين نجاح دول العالم الثالث فى الخروج بقرارات إيجابية فى مؤتمر ريو دى جانيرو المعروف بقمة الأرض فى يونيو ١٩٩٢ : بالاقتراحات العملية والمدرسة بشكل جيد التى استطاعت أن تخرج بها قمة كاراكاس لمجموعة الـ ١٥ ..

ولو قارنا بين القرارات التى اتخذتها قمة المجموعة فى كاراكاس والخاصة بحماية البيئة فى نوفمبر ١٩٩١ وتلك القرارات التى اتخذتها قمة الأرض فى ريو دى جانيرو فى يونيو ١٩٩٢ فسنجد تماثلا شديدا وخاصة فى القرارات الخاصة بحماية المناخ والقرار المعروف بالتنوع البيئى والاحيائى بما فى ذلك حماية الغابات ..

على أن أهم ما تميزت به القمة الثانية للمجموعة هى تكوين مكتب دائم «سكرتارية دائمة» للمجموعة لوضع الأبحاث والدراسات العملية ولتابعة تنسيق العمل حولها ..

ويمكن أن ندرك أهمية وجود هذا المكتب الدائم إذا عرفنا أن المؤتمرات العشرة لمجموعة دول عدم الانحياز فشلت حتى الآن فى تشكيل سكرتارية دائمة لتلك الدول ..

ولعل هذا يمثل إحدى السمات الخاصة والهامة فى الأسلوب العملى والواقعى الذى تنتهجه مجموعة الـ ١٥ ..

فوجود مكتب دائم للمتابعة والتنسيق يجعل من أعمال هذه المجموعة خطا متصلا ومتناميا ؛ وليس مجرد اجتماعات متفرقة تلتقى بين الحين والآخر لتفرغ شحنتها فى قرارات وشعارات متكررة وفى أحيان كثيرة غير قابلة للتنفيذ أو التطبيق ..

وقد استطاع المكتب الدائم أن يثبت وجوده ويترجم عددا من قرارات قمة كاراكاس إلى مشروعات عملية ..

فقد عقد اجتماعا لرجال الأعمال فى دول المجموعة بغرض توفير التمويل اللازم لتشجيع بعض المشروعات الهامة مثل إقامة مركز للمعلومات

يكون بمثابة سوق مجمعة للمعلومات التجارية والاقتصادية والعلمية لهذه الدول لتشجيع الاستثمار المشترك ؛ كذلك انشاء مركز للتكنولوجيا الحديثة كما يجرى الإعداد لاقامة أمانة تجارية عامة لرجال الأعمال فى العالم الثالث لمناقشة تطوير التعاون والتبادل التجارى بينهم ..

وهذه كلها مشروعات وقضايا عالمية تجرى مناقشتها فى القمة الثالثة لدول المجموعة فى دكا ..

فإذا كانت مجموعة عدم الانحياز وكذلك مجموعة الـ ٧٧ ؛ ونتيجة العضوية الواسعة (أكثر من ١٢٠ دولة) وأيضا نتيجة الاكتفاء بالمؤتمرات المتفرقة دون وجود سكرتارية دائمة للتنسيق أو المتابعة تقف عند حدود طرح المطالب السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث فى قضايا مثل مشاكل الديون والتجارة الدولية وأسعار المواد الخام ؛ وتخفيف شروط المنظمات النقدية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

إضافة إلى المبادئ والمشاكل السياسية الخاصة بالدفاع عن مصالح الدول النامية وحل المشاكل والصراعات الإقليمية ..

فإن مجموعة الدول الـ ١٥ تبحث عن مشروعات اقتصادية وإجراءات عملية محددة وصولا إلى هذه الأهداف أو بعضها ..

فنحن نجد مثلا فى بيانات دول عدم الانحياز فقرات طويلة عن ثورة المعلومات وضرورة اللحاق بها لأن المعلومات الصحيحة هى الأساس لوضع أى مخطط تنموى صحيح ..

ولكن مجموعة الـ ١٥ تقرر بالفعل تشكيل بنك للمعلومات .. وكذلك الأمر بالنسبة لقضية التكنولوجيا ؛ سواء نقلها أو تطويرها فهو أحد المطالب التى عبرت عنها دائما مجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ..

أما مجموعة الـ ١٥ فتقرر بالفعل إنشاء مشروع مشترك لاستثمار أبحاث الهندسة الوراثية فى تنمية موارد تلك الدول .. ومشروع مشترك آخر لاستثمار الطاقة الشمسية وتطويرها ..

وهذا هو الفرق الفاصل بين توصيف المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث ورفع المطالب وأحيانا الاحتجاج على الظلم الواقع على هذه الدول من جراء الشمال الغنى المتخمس ..

وبين الإدراك الواقعي لهذه المشاكل ، ومحاولة استثمار الطاقات والإمكانات المتوافرة لدى دول الجنوب للخروج بصيغ عملية ومشروعات مشتركة تسهم في تقديم الحلول ..

القمة الثالثة .. والحرب التجارية

وتكتسب القمة الثالثة لدول الـ ١٥ والتي تنعقد في دكا أهمية خاصة هذه المرة لأن القضية الأساسية المطروحة على جدول أعمالها هي قضية التجارة الدولية ؛ والظلم الفادح الواقع على دول وشعوب العالم النامي في العلاقات التجارية الدولية سواء من ناحية خفض المتصل لأسعار المواد الخام أو بالنسبة لسياسة الحماية التي تتبعها الدول التجارية والصناعية الكبرى والتي تعنى في واقع الأمر غلق أسواقها أمام منتجات العالم الثالث.. ويتواكب مع القمة الحرب التجارية التي تشند وتكاد تستعر هذه الأيام بين الدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان ..

فهذه الدول الغنية والتي تسيطر على أكثر من ٧٠ ٪ من التجارة الدولية تتنافس فيما بينها لتوسيع نفوذها وقدراتها التجارية ..

وجاء قرار الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا بفرض ضريبة للحماية الجمركية على الواردات الزراعية الأوربية بنسب تتراوح بين ٥ إلى ٢٠ ٪ ليعطى دفعة قوية لسياسة الحماية ولزيد من فرض القيود على التجارة الدولية الأمر الذي يهدد في الأساس مصالح الدول النامية في العالم الثالث ويضيق أمامها الفرص القليلة والمحدودة التي قد كسبتها في الأسواق العالمية .

وقد حذر مانويل سانتوس رئيس منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» Unictad ، أن لجوء الدول الصناعية الكبرى لمزيد من سياسة الحماية ستدفع الدول النامية ثمنه مرتين ..

مرة في شكل ارتفاع أكبر لأسعار الواردات الاستهلاكية والمصنعة ومرة أخرى في شكل انخفاض أكثر لقدراتها التصديرية إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية ..

ولابد لدول العالم الثالث بالبحث عن مخرج والتحرك السريع ..

وإذا كان تنشيط التعاون والتبادل التجاري بين الجنوب والجنوب قضية مطروحة أمام كل التجمعات والمؤتمرات التي عقبتها المؤسسات الدولية والاقليمية لدول العالم الثالث ؛ فلقد أصبحت في واقع الأمر وأمام صراع الحيتان الدولية الكبيرة هي المرفأ الوحيد والممكن لضمان الحياة والتقدم في الدول الصغيرة والنامية ..

فهل تستطيع القمة الثالثة لمجموعة الـ ١٥ أن تقدم خطوطا عريضة وعملية تصلح لأن تمثل منهجا للحركة والعمل في هذه القضية ؟

الصومال تحت الحماية الدولية

الفرق بين اشكال الحماية فى الماضى والحاضر

وأخيرا وصلت القوات الأمريكية إلى الأراضى الصومالية ..

وبالرغم من أن هذه القوات الأمريكية قد أرسلت بناء على قرار مجلس الأمن الأخير بإرسال قوات عسكرية إلى الصومال لتوفير ما وصفه القرار بمناخ آمن لعمليات الإغاثة الإنسانية فى هذا البلد الذى تميزه المجاعات والحرب الأهلية ..

وبالرغم من أن القرار الذى اتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد طالب بإقامة آليات مناسبة للتنسيق بين الأمم المتحدة والقوات العسكرية كما دعا الدول الأعضاء إلى المساهمة بتقديم قوات عسكرية لتنفيذ هذه المهمة ..

إلا أن الشكل العملى يؤكد أن أحدا لا يستطيع أن يحدد تماما طبيعة ونوع هذه المهمة وخاصة أن القرار الأمريكى بإرسال القوات الأمريكية قد اشترط أن هذه القوات تحت القيادة العسكرية لها ..

ومعنى ذلك أننا أمام قرار تأخذه المنظمة الدولية وتقوم الولايات المتحدة أساسا بتنفيذه ؛ أو أننا أمام قرار أمريكى حصل على موافقة ومباركة المنظمة الدولية .. وفى كلتا الحالتين فإن الصومال قد أصبح ومن ذلك التاريخ تحت الحماية العسكرية الدولية بمضمونها الأمريكى ..

والمناقشات الطويلة التي جرت في مجلس الزمن ؛ وأساسا في الكواليس وبين الأطراف المختلفة ؛ توضح أن الأمر لم يكن سهلا. وصولا إلى هذه الصيغة أو التوليفة الجديدة أمريكا ودوليا ..

وللمرة الأولى منذ الخمسينات يستعيد المجتمع الدولي شكل «الحماية الدولية» وتوضع بلد مستقل وعضو في الأمم المتحدة تحت هذه الصياغة الجديدة ..

الشكل والجوهر

لقد عرف المجتمع الدولي سابقا أشكال الحماية والوصاية والانتداب في فترات سابقة وكانت كلها تتم في المرحلة الاستعمارية المثقلة بعد هذه الحرب..

والفرق بين الحماية الدولية التي تفرض الآن على الصومال وبين أشكال الحماية السابقة التي كانت تفرضها الدول الاستعمارية أو حتى عصبة الأمم في الفترة بين الحربين العالميتين ؛ هو ذلك المضمون الجديد ؛ ولنعترف بأنه غير محدد بعد ؛ لإرهاصات النظام الدولي الجديد الذي ما زال في حالة التشكيل والتطوير ..

لقد عرف العالم أشكال الحماية التي كانت تفرضها بعض الدول الاستعمارية الكبرى على بعض المناطق أو البلدان تحت دعوى حماية مصالحها الاستراتيجية

وكانت بريطانيا ؛ ومعها فرنسا ؛ وطوال القرن التاسع عشر وحتى بداية العشرين هما الدولتان اللتان فرضتا نظام الحماية على عدد من البلدان وذلك في مرحلة التسابق الاستعماري لفرض السيطرة وتقسيم النفوذ ..

ولعلنا مازلنا نذكر محمية عدن التي فرضت عليها بريطانيا حمايتها في الثلاثينات من القرن الماضي وإعلان بريطانيا حمايتها على مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ..

ولكن هذا الشكل الأولى والفج من السيطرة الاستعمارية أخلى مكانه لأشكال جديدة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وابتدعت عصبة الأمم بين

الحريين ؛ ثم الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أشكال الوصاية والانتداب المختلفة ولقد كانت فلسطين تحت الانتداب البريطانى سنة ١٩٤٨ حينما صدرت قرارات الأمم المتحدة بإنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية .. كذلك كانت سوريا ولبنان تحت الوصاية الفرنسية حتى أعلن استقلالهما فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ..

كذلك روديسيا الشمالية والتي أصبحت تدعى زيمبابوى بعد الاستقلال؛ وجنوب غرب إفريقيا التي وضعت تحت وصاية جنوب إفريقيا بعد تصفية المستعمرات الألمانية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ؛ وهى التي حصلت على استقلالها بعد نضال مرير ضد وصاية جنوب إفريقيا وأصبحت دولة مستقلة منذ أكثر من أربعة أعوام تحت إسم « ناميبيا » ..

بل إن الصومال نفسه كان تحت الحماية ؛ ثم الوصاية ثم تحت الانتداب الثلاثى (انجلترا - فرنسا - إيطاليا) وذلك قبل أن يستقل ويتوحد فى الستينات ..

إن هذه الأشكال القديمة من الحماية السافرة ثم الوصاية أو الانتداب قد انتهت فى واقع الأمر فى مرحلة انطلاق حركات التحرر العالمية وعصر الاستقلال الذى استمر أكثر من عقدين من الزمان (فى الخمسينات والستينات) والذى دشنته الوثيقة الدولية بإنهاء كل الحالات والأشكال الاستعمارية والتي صدرت عن الأمم المتحدة فى أوائل الستينات ..

ولكن التغيرات التى جرت على الساحة الدولية فى الثمانينات وأوائل التسعينات أعادت إلى القاموس السياسى مرة أخرى كلمات الحماية والوصاية فى ثوب جديد وظروف جديدة ..

فمنذ أربع سنوات ؛ وبعد محادثات وصراعات مريعة استمرت أكثر من عشرة أعوام أرسلت الأمم المتحدة قوات السلام الدولية (حوالى ٢٠ ألف جندي) إلى جنوب غرب إفريقيا والتي كانت جنوب إفريقيا قد قامت بضمها وإلحاقها بأراضيها ؛ وضعت المنطقة ولدة ستة أشهر تحت الحماية الدولية حيث قامت البعثة الدولية بمهمة الحكومة الانتقالية وإجراء الانتخابات وتسليم السلطة للقوى التى كسبت هذه الانتخابات ؛ ولم تنسحب القوات الدولية إلا بعد إعلان استقلال ناميبيا فى نوفمبر ١٩٨٨ ..

وتقوم الأمم المتحدة اليوم في كمبوديا بنفس الدور حيث تقوم قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بإدارة البلاد وإعادة بناء دولة كمبوديا التي مزقتها الحروب الأهلية وعلى مدى العشرين عاما الماضية..

ومعنى ذلك أن الأمم المتحدة ؛ ممثلة للمجتمع الدولي ؛ قد طورت أشكالاً وأساليب لمواجهة المشاكل الدولية توسع من مهامها وتقترب فيها إلى شكل الحكومة الدولية بل إننا وجدنا في السنوات الأخيرة بعض أشكال المحميات الحديثة والتي جرت خارج إطار الأمم المتحدة ، باشتراك مجموعة من الدول أو القوات المتعددة الجنسيات ، مثلما كان الأمر في سيناء بعد اتفاقية كامب ديفيد ، ومثلما هو الحال الراهن بعد حرب الخليج وخلق ما يسمى بالمناطق المحمية في شمال العراق ، حيث اشتركت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في فرض حماية على المناطق الكردية في شمال العراق ضد قهر وتسلط النظام العراقي وتوفير الضمانات الحكم الذاتي للأقليم الكردي ..

الحماية الدولية والخيار الوحيد

ومن الواضح أن قرار الحماية الدولية الأخير للصومال كان الخيار الدولي الوحيد والممكن لمواجهة المأساة التي يعيشها هذا البلد الإفريقي طوال العامين الماضيين حينما انهار في واقع الأمر الأساس الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتحول إلى صراعات بين بعض الفصائل القبلية وعلى أرضية من الجفاف والقط والمجاعة التي أودت بالفعل بحياة مئات الآلاف من السكان وتهدد بالقضاء على أكثر من مليون صومالي خلال العام القادم..

فمنذ سقوط دكتاتورية زياد بري التي اتصلت لأكثر من عشرين عاما ؛ والتي أنهكت الكيان الصومالي ؛ والفرق والقبائل المتحاربة والمتنافسة تساعد على انهيار الدولة ونهب ثرواتها ..

وفي ظل غياب مشروع قومي صومالي أو عربي إقليمي لوقف المأساة وبعد انهيار اتفاقية جيبوتي التي عقدت في يوليو ١٩٩١ واشترك فيها زعماء مختلف الفصائل الصومالية والتي كانت تستهدف إقامة نظام ديمقراطي في الصومال ..

كان المطروح على المجتمع الدولي عدة خيارات ..

* إرسال قوات دولية لضمان وصول المعونات الدولية وإنقاذ السكان من المجاعة ؛ وقد نفذت الأمم المتحدة ذلك الفعل منذ أكثر من ستة أشهر وذلك من خلال إرسال حوالي ٤٠٠٠ جندي للقيام بهذه المهمة ؛ ولكن التجربة خلال تلك الفترة أكدت فشل قوات الأمم في تحقيق مهامها الإنسانية الأمر الذى أدى إلى تقوية فصائل وميليشيات القبائل المتصارعة من خلال حملات النهب المنظمة على المساعدات الدولية ..

* وكان الخيار الآخر هو تصفية العملية العسكرية المحدودة ومحاولة التفاوض مع الفصائل الصومالية المسلحة والمتناحرة للتعاون مع الأمم المتحدة لبناء نظام فعال لتقديم المساعدات .. ولكن غياب قوى أساسية أو أى شكل من أشكال الحكومة المركزية جعل هذا الخيار صعبا صعبا المستحيل..

فبالرغم من رسالة السيد عمر عرته غالب رئيس الحكومة الانتقالية فى الصومال التى طالب فيها بإرسال قوات للأمم المتحدة تكون مهمتها دعم حكومته وتجريد الميليشيات العسكرية من أسلحتها ..

إلا أنه من الواضح أن هذه الحكومة الانتقالية عاجزة كان لها دور فى تعقيد الأمور فى الصومال والوصول به إلى حالة المجاعة والانهيار ..

* وكان الخيار الوحيد والمطروح هو الاقتراح الأمريكى الذى وافق عليه مجلس الأمن بأن ترسل الولايات المتحدة قوات عسكرية مؤثرة وقادرة للانتشار على كافة الأراضى الصومالية ، ويكون للأمم المتحدة شكل من أشكال السلطة على سير العمليات ؛ مع احتفاظ الولايات المتحدة بالقيادة العسكرية لقواتها ..

السؤال الحائر

على أن القضية الآن ؛ وبعد التواجد العسكرى الأمريكى والدولى هى حدود المهمة .. مداها .. مضمونها ؟!

وهذا هو السؤال الحائر ؛ والذي قد يصبح معذبا فيما بعد ..

إن القرار الذي نهبت بمقتضاه هذه القوات يحدد المهمة في توفير مناخ آمن لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال ..

ولكن المناخ الآمن .. يعني اصطداما بقوى وفصائل صومالية متعددة المشارب والاتجاهات ؛ وكل يزعم لنفسه الشرعية والحق .. الحكومة الموقته ؛ أو الجبهة الديمقراطية ؛ أو حتى جماعات زياد برى التى عادت تنشط فى الجنوب الصومالى ..

ومن الواضح أن المناخ الآمن ؛ يتطلب إقامة سلطة قادرة .. ومن الواضح أيضا أن هذه السلطة القادرة ستكون ولو مرحليا فى يد القوات الدولية ؛ والأمريكية فى الأساس ..

وهنا يطرح السؤال مباشرة .. ما هو الهدف الأمريكى تحديدا بالتدخل العسكرى فى الصومال ؟!

الأوساط الأمريكية نفسها تصف الموقف الأمريكى فى الصومال بأنه الطلقة الأخيرة للرئيس جورج بوش فى إطار مفهومة عن النظام الدولى الجديد الذى كان يطمح إليه والذي تقوده الولايات المتحدة ، ومعها دول أخرى إذا لزم الأمر ، لحراسة العالم وحمايته ... بما يعنى أيضا حماية المصالح الأمريكية ..

وتقول صحيفة الهيرالد تريبيون الأمريكية « لقد حاولت الإدارة الأمريكية بهذا الإجراء الرد على الشكوك التى حفلت بها الأوساط الدولية بأن التدخل الأمريكى فى حرب الخليج كان عملا يتيما فرضته فى الأساس المصالح الأمريكية وأنه لن يتكرر ..

فالولايات المتحدة تتدخل فى الصومال وتحمل المخاطرة من أجل اسباب إنسانية وأخلاقية بحتة ..

ولكن الأوساط السياسية العالمية ؛ والأمريكية نفسها ؛ تتسائل :

إذا كان الأمر يتعلق بالإنسانية والأخلاق فقط ؛ فلماذا لم تتحمس الإدارة الأمريكية للتدخل العسكرى فى الحرب الدائرة فى يوغوسلافيا القديمة ؛ حقيقة أن هناك فى الصومال شعبا مهددا بالمجاعة وبحروب الفصائل المتصارعة ؛ إلا أن هناك فى البوسنة أيضا الحرب العنصرية

والتطهير العرقي الذي يقوم به الصربيون ضد المسلمين وهو الأمر الذي أدى إلى شكل من أشكال الإبادة العنصرية ..

وهنا يجب الجنرال كولن باول رئيس هيئة الأركان الأمريكية وبدون أى ليس « لقد عارضنا بشدة إرسال أية قوات أمريكية إلى البوسنة في مواجهة قوات صربية مستميتة ومحتمية في تضاريس غاية في الوعورة والصعوبة حيث واجهت القوات الألمانية مشاكل كبيرة في الحرب العالمية الثانية .. أما في الصومال فالأمر يختلف .. »

أما القائم بأعمال وزارة الخارجية الأمريكية لورنس إيجلبيرجر فيستطرد وينفس المنطقة ليقول « أنه يجب أن يكون واضحا للجميع بأن التدخل في يوغوسلافيا واستخدام القوة يتطلب التزامات هائلة لا قبل لنا بها .. »

أما في الصومال فالأمر بالطبع أسهل بكثير ..

فليس هناك قوات نظامية قوية ؛ والفصائل الصومالية القبلية المتناثرة لا تمثل خطرا كبيرا ..

وتؤكد الأوساط الرسمية في وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاجون) أنه بإمكان القوات الأمريكية في الصومال الانتهاء من الهدف الخاص بتأمين شبكة فعالة لتوصيل مواد الإغاثة والمعونات خلال ستة أسابيع ؛ أى قبل ٢٠ يناير المقبل وهو موعد تسلم الرئيس المنتخب بيل كلينتون السلطة رسميا في البيت الأبيض الأمريكي ..

ولكن أوساطا أوروبية وأمريكية أخرى تشكك في الأمر كله ..

فلقد دخلت القوات الأمريكية في عملية تأمين المناطق المحمية في شمال العراق والتي كان مقررا لها أن تنتهى في إبريل الماضى .. وما زالت القوات الأمريكية هناك حتى الآن ..

فهل تنجح الصيغة العسكرية الأمريكية في تحقيق الهدف ويسرعة ..

تساؤل يرتبط به تساؤل لاحق وأهم ..

ما هو الهدف حقا !!!

الفصل الرابع بريستوريكا أمريكية

● إرهابات بريستوريكا أمريكية

● الانفجارات السوداء

● الاختيار الجديد

إرهاصات بريستوريكا علم الطريقة الأمريكية

لقد كان متوقعا ؛ وفقا للحسابات المنطقية التى تشير إليها الأحداث ؛ أن يكون يناير ١٩٩٢ هو الشهر الذى يتم فيه تدشين الولايات المتحدة فى المركز المتفوق والمتفرد فى قيادة العالم ..

فقد تواكب فى هذا الشهر اختفاء ما كان يسمى الاتحاد السوفييتى القوى الأخرى التى ظلت وعلى الأقل لمدة ٤٥ عاما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تمثل الهاجس الرئيسى فى تشكيل الفعل ورد الفعل الأمريكى . كما أن مرور عام على ذكرى حرب الخليج أو انتصار الخليج كما يحلو للرئيس جورج بوش أن يسميه والتى جعلت من الرئيس الأمريكى النجم الساطع وربما المتفرد فى السماء الأمريكية والعالمية حتى أن تسعة من كل عشرة أمريكيين أعلنوا إعجابهم وولاهم له فى تلك الفترة الأمر الذى لم يحدث بالنسبة لآى رئيس أمريكى سابق .

كان ذلك هو المتوقع والمحسوب ؛ ولكن الأيام العشرة التى قضيتها فى الولايات المتحدة هذا الشهر ؛ قلبت التوقعات والتخمينات بدرجة حادة قد تصل إلى النقيض تماما ..

فالتليفزيون الأمريكى ؛ بقنواته العديدة ؛ وهو يحتفل بمرور عام على حرب الخليج ؛ يمتلئ بالهجوم والقاسى أحيانا على السياسة الأمريكية وما أدت إليه من انكماش اقتصادى ثقيل يعانى منه المجتمع الأمريكى متمثلا فى نسبة عالية من البطالة تكاد تصل إلى معدلات أزمة الثلاثينات ؛ وفى ازدياد

مخيف لنسبة من يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى للمعيشة (الفقر)
والذى تتراوح التقديرات حوله بين ١٢ إلى ١٨ ٪ ..

والصحافة الأمريكية مشغولة بمعركة أساسية حول الأوضاع الداخلية المتدهورة فى الولايات المتحدة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا يشترك فيها الكتاب والمفكرون بل ورؤساء أمريكيون سابقون من أمثال جيمى كارتر. وريتشارد نيكسون وعشرات من صانعى القرار الأمريكى حاليين وسابقين وكلهم يتناولون القضايا الداخلية التى من الواضح أنها ستكون هى المجال الأساسى الذى سيحسم المعركة الانتخابية للرئاسة والتى بدأت الاستعدادات المبكرة لها فى هذا الشهر (الانتخابات ستجرى فى نوفمبر ١٩٩٢) ..

رجال الأعمال الأمريكيون يشنون هجوما عنيفا على الرئيس الأمريكى بعد عودته من اليابان لأنه لم يحقق من وجهة نظرهم إلا القليل الذى يساوى اللاشئ فى فتح السوق اليابانية أمام الصادرات الأمريكية حتى أصبحت صناعة كبيرة مثل صناعة السيارات مهددة بالتراجع الخطير بعد أن حققت خسائر خلال العامين الماضيين تبلغ مليارات الدولارات لكى تلحق هى الأخرى بالصناعات الإلكترونية الأمريكية قضى عليها تماما فى المنافسة العالمية بعد التفوق الساحق فى هذا المجال للصناعات اليابانية ثم الألمانية ..

وتتوالى فى هذا الصدد أرقام مخيفة ..

فإجمالى المديونية بلغ ٣ آلاف مليار دولار ؛ والعجز فى ميزانية هذا العام بلغ ٣٥٠ مليار دولار ؛ والعجز فى الميزان التجارى ٧٥ مليار دولار ولصالح اليابان فقط ٤١ مليار دولار ..

وليس هناك من يستطيع أن يجزم أو حتى يعد بنهاية قريبة للانكماش والأزمة الاقتصادية بعد ما ثبت أن كل التوقعات الوردية التى ساقته الإدارة الأمريكية خلال العام الماضى بانحسار المد الانكماشى لم تكن قائمة على أسس واقعية ..

حتى أن كاتباً أمريكياً (روبرت هامويلسن) كتب فى الواشنطن بوست منذ أيام يحذر من روح التشاؤم والإحباط التى تجتاح المجتمع « الذى أصبح معسوسا بالانكماش والتشاؤم والشك فى قدرة المؤسسات الأمريكية

على ايجاد حلول » وأضاف « إنه أمر خطير قد يؤدي إلى الشلل التام ؛
فالمجتمع الخائف يمكن أن يؤدي إلى كوارث اقتصادية وأزمات سياسية .. »

وتأكدت هذه التخوفات من الحقيقة التي أعلنت خلال هذا الشهر بأن
المبيعات الأمريكية خلال شهر ديسمبر (شهر الأعياد - الكريسماس ورأس
السنة) والتي كانت تمثل دائما أكثر من ثلثي المبيعات على مدار السنة لم
تحقق إلا نسبة ضئيلة للغاية الأمر الذي يؤكد أن الانكماش قد أصاب
بأضرار محققة فئات وشرائح لم تعد قادرة على الاستهلاك بالنمط الذي كان
ساندا خلال العقود الماضية .

وجاء فيلم J . F . k حول اغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق جون
فيتزجيرالد كنيدي والذي وجه اتهاماً موثقاً لأجهزة القرار الأمريكي
بضلوعها في مؤامرة الاغتيال وبالذات المؤسسة العسكرية والمخابرات
المركزية والمباحث الفيدرالية ليثير ضجة وتساؤلات تضاف إلى مشاعر
الإحباط التي تكتنف المجتمع الأمريكي حاليا ..

ويتساءل أحد المعلقين الأمريكيين بعد ندوة حول الاقتصاد الأمريكي
المتدهور « هل كان التفوق الأمريكي مرتبطا بوجود الاتحاد السوفييتي ؟! »
أما الكاتب والصحفي المعروف باتريك يوشنان الذي قرر أن يرشح نفسه عن
الحزب الجمهوري منافساً للرئيس بوش فقد طرح السؤال الحائر « اليس
غريبا أنه بينما كان يبدو أن الولايات المتحدة تلتصق خارجياً فإنه يبدو أكثر
وضوحاً أنها تنحدر داخلياً » .

العودة إلى القلعة

إن ما قاله باتريك يوشنان وبغض النظر عن الأهداف الانتخابية هو
الهاجس الذي يشغل بال المجتمع الأمريكي مع بداية هذا العام وهو يتلخص
في قضيتين ..

* كيف يمكن للولايات المتحدة أن توازن سياستها الدفاعية وأيضا
الخارجية بعد انتهاء الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو وما كان يسمى
بالمعسكر الاشتراكي ؟؟

* كيف يمكن مواجهة الانكماش الهائل الذي يواجه الاقتصاد الأمريكي؟
والنقاش الدائر حول القضيتين والاقتراحات والحلول المقدمة من جميع
الأطراف تؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن المجتمع الأمريكي سائر إلى
بريستوريا على الطريقة الأمريكية : فإذا كان من المتفق عليه أن
البريستوريا الجورباتشوفية قد بدأت عام ١٩٨٥ منطلقاً من حدة الأزمة
الاقتصادية نتيجة للزيادة الرهيبة في ميزانيات سباق التسلح المحموم
والتحلل من الالتزامات العالمية التي كان يفرضها الصراع الدولي ؛ فإن
الحوار الدائر الآن داخل المجتمع الأمريكي يردد مثل هذا المنطق بل وأحياناً
بنفس المعنى وإن كان باللغة واللهجة الأمريكية بدلاً من اللغة واللهجة
الروسية..

فلسلى جيلب الكاتب الاقتصادي الأمريكي يقول في دراسة أخيرة له «
إن من الواضح أن مستر بوش نموذج تقليدي للأستاذ المتمرس في المدرسة
الأمريكية القديمة التي تحسن لعبة القوة والأمن في مواجهة الدول والقوى
الأخرى ؛ ولقد استطاع أن يفعل ذلك باقتدار في أزمة وحرب الخليج .

ولكن القضايا الاقتصادية والتي تمثل الآن قلب السياسة الدولية
الجديدة أمر مختلف يبدو أن بوش ومدرسته لا يفهمونها ..

فحين ذهب إلى اليابان يستعرض نفسه بدا كما لو كان شحاذاً وليس
امراً لأنه لا يملك القوة الاقتصادية الضرورية .. »

أما روبرت رايسن أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة هارفارد
الأمريكية فيقول « لقد أن الأوان أن يعرف الرئيس بوش وإدارته أن
الاستعراضات في السياسة الخارجية التي تستهويه لا تمثل حلاً للمشاكل
الاقتصادية المعقدة التي تواجهها البلاد بل إنها خلقت هوة واسعة بين
الإدارة ورجل الشارع الأمريكي .. »

وفي استفتاءات أخيرة للرأي العام كشفت أن ٧٠٪ من الأمريكيين
يعتقدون أن الاقتصاد الأمريكي سيء للغاية ؛ كما يعتقد ٧ من كل عشرة
أمريكيين بأن البلاد تسير في طريق خاطئ وثلاثة من كل خمسة يعتقدون
بأن أمريكا فقدت السيطرة على مستقبلها ..

ووصل الأمر إلى حد أن ريتشارد مورين أحد الكتاب اللامعين في
الواشنطن بوست يؤكد أن النظام السياسى الأمريكى سيواجه هذا العام
(١٩٩٢) أزمة ثقاة لا تقل عن تلك الأزمة التى واجهها بعد الحرب الفيتنامية
ويعد أزمة « ووتر جيت » ..

وهناك اتجاه واضح ومتزايد يرفع شعار العودة إلى القلعة « وه أمريكا
أولا ، والذي ينطلق بعد تطيل للتطورات الجديدة على الساحة العالمية وخروج
ما كان يسمى بالاتحاد السوفييتى والمعسكر الاشتراكى من الساحة الأمر
الذى كان يفرض على الولايات المتحدة التزامات ثقيلة ومرهقة فبأنه من
الضرورى الخروج باستراتيجية أمريكية جديدة تقوم على أساس أن تلملم
الولايات المتحدة نفسها والتقليل من المساعدات والارتباطات الخارجية حتى
يمكن حل الكثير من المشاكل المعقدة التى يواجهها المجتمع الأمريكى
وخاصة المشكلة الاقتصادية التى أصبحت تمثل هما وخطرا فاجحا ، خاصة
وأن المعركة العالمية الآن هى فى الأساس معركة اقتصادية .

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية فى
الولايات المتحدة وبقية الدول السبع الصناعية الكبرى وخاصة اليابان وألمانيا
بعد أن أصبحت أمريكا هى الأخيرة فى قائمة هذه الدول بالنسبة للمدخرات
ومعدلات النمو والتصدير والدخل الفردى وحتى بالنسبة للخدمات مثل
التعليم والصحة ؛ بينما أصبحت الأولى فى حجم الديونية وفى البطالة
وبرجة الانكماش ..

وبعيدا عن محاولات المقارنة بين ما يجرى الآن فى الولايات المتحدة
والاتهامات العديدة التى توجه إلى إدارة الرئيس بوش نظراً للتدهور
الاقتصادى ؛ وبين نفس الاتهامات التى كانت توجه فى السنوات الماضية
للرئيس السوفييتى السابق جورباتشوف والذي كان يحقق فيها نجاحات
عالمية مقابل فشل اقتصادى داخلى ؛ فالحوار الدائر الآن فى أروقة أجهزة
القرار والمثقفين ورجال الأعمال الأمريكيين تعكس منعطفاً خطيراً يواجهه
المجتمع الأمريكى قد يحقق نبوءة عالم الاقتصاد الأمريكى جاليرث بلن
الفشل الاقتصادى السوفييتى وما أدى إليه من تداعيات وانعكاسات على
الساحة الداخلية والدولية ؛ قد يجد له مثيلا فى التدهور الاقتصادى
الأمريكى بأشكال أخرى ومختلفة ..

وبالرغم من أن الرئيس الأمريكى جورج بوش والمؤيدين له ما زالوا يصرون على الدور العالمى الأمريكى والإنجازات التى حققها أو الانتصارات الهائلة والغير مسبوقه التى جرت خلال العام الماضى إلا أنه ومن ناحية أخرى قد بدأ ؛ وخاصة بعد رحلته الأخيرة لليابان ؛ يدرك أن الاتجاه الأمريكى فى عام الانتخابات يفضل « رئيساً قادراً على مواجهة المشاكل الداخلية » ..

فى اجتماع أخير له مع اتحاد المزارعين الفيدراليين فى كنساس ركز على القضايا الاقتصادية وشن هجوماً على اليابان مطالباً إياها بالمزيد من التنازلات لفتح السوق أمام البضائع الأمريكية ..

كما شن هجوماً غير مسبوق على دول السوق المشتركة ووصف سياستها الزراعية على أنها « تخفى وراء ستار حديدى من الحماية » وأعلن أنه على رأس أولوياته فى هذا العام محاربة الانكماش وتوفير عمل أكثر للأمريكيين ..

وقال بوش فى نهاية خطابه « لقد كسبنا الحرب الباردة وسنكسب حرب المنافسة الاقتصادية » .

ومن المنتظر أن يقدم الرئيس الأمريكى برنامجاً مفصلاً لاستراتيجيته الخارجية والاقتصادية والأمنية فى خطابه الشامل الذى سيلقيه أمام الكونجرس فى نهاية هذا الشهر ..

أما أنه كسب الحرب الباردة فلا يبدو أن أحداً يناقشه فى ذلك .. أما كسب معركة الحرب الاقتصادية .. وكيف .. فهذا ما لا يبدو واضحاً حتى الآن أمام المجتمع الأمريكى ..

بينما توقف كثير من المحللين بدهشة أمام استخدام الرئيس الأمريكى لتعبير الستار الحديدى موجهها هذه المرة إلى دول السوق الأوروبية المشتركة .

الانفجارات السوداء والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة

جاءت الانفجارات « السوداء » في لوس أنجلوس وفي عدد من المدن الأمريكية الهامة والتي لم تشهد الولايات المتحدة الأمريكية مثيلا لها منذ أوائل الستينات لتذكر المجتمع الدولي ؛ والأمريكي بشكل خاص ؛ بالمواقف التي يعاني منها المجتمع الأمريكي والتي ربما حاول البعض أن يتناساها في غمرة الأحداث الدرامية والمثيرة التي جرت على الساحة العالمية خلال العامين الماضيين والتي أدت إلى اختفاء المعسكر الاشتراكي الأوربي وتحلل الاتحاد السوفييتي ...

الانتصار السهل

لقد أدت نشوة الانتصار السهل والمفاجيء للولايات المتحدة في الحرب الباردة واختفاء العدو الأساسي الذي ظل مهددا ومهددا للإستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تضخيم معزوفة الانتصار النهائي « للنمط الأمريكي » وتنصيبه نموذجا قائدا ومتفردا ومهيمنًا ..

وشهدت الساحة العالمية تمهيدات فعلية ؛ ونظرية ؛ للقول « بنهاية التاريخ والرجل الأخير » الذي دعى إليها الكاتب الياباني الأصل الأمريكي الجنسية والتي حاولت تدشين الانتصار الحاسم والنهائي للنموذج الأمريكي؛ وخرجت الدعوات التحذيرية ؛ على حد تعبير ليوموند الفرنسية « للفقراء

والجنوبيين بشكل خاص بأن يلزموا بيوتهم الصغيرة تنفيذًا لمناورات تستهدف إلقاء الخوف في القلوب وملء الفكر والمخيلة بنشيد الانتصار الأمريكي ..

وفي غمرة هذه النشوة المفروضة كان المطلوب من الجميع : بما فيهم الشعب الأمريكي نفسه : أن يتجاهلوا الواقع الأمريكي الذي كان يشهد بالوقائع والأرقام أن الولايات المتحدة تعاني من عدة أمراض خطيرة ومزمنة لم تقدم لها حلولاً حقيقية حتى الآن ..

أحد هذه الأمراض هو الوضع الاقتصادي المتدهور الذي جعل الولايات المتحدة تأتي في آخر القائمة بالنسبة للدول السبع الصناعية الكبرى سواء بالنسبة لمعدلات الإنتاج والنمو أو بالنسبة للإنفاق على مجالات التعليم والصحة : وأنها تأتي في أول القائمة بالنسبة لحجم المديونية والانتكاش والبطالة ومعدلات الفقر ..

وأهم هذه الأمراض هو الانقسام الاثنى والعرقى داخل المجتمع الأمريكي والذي يقوم على قاعدة اجتماعية واقتصادية لم تفلح قوانين الحقوق المدنية، التي صدرت في الستينات في تقديم حلول لها ..

وإن كان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في أول تعليق له على أحداث لوس أنجلوس والثورة السوداء التي اجتاحت المدن الأمريكية قد جمع بين المرض الاقتصادي والاجتماعي والمرض العرقى حين قال :

« إن ما جرى في لوس أنجلوس يرجع إلى إهمال الإدارة الأمريكية للقضايا الاجتماعية ، وأن المشكلة ليست مشكلة عنصرية فحسب لأن الذين تساء معاملتهم اجتماعياً تساء معاملتهم عنصرياً ..

أما المؤرخ الأمريكي « بول كنيدي » صاحب الكتاب الشهير « صعود القوى العظمى وسقوطها » الذي صدر منذ سنوات فقد رأى أن ما يجرى من ثورة وصدام عرقى في المجتمع الأمريكي هو تأكيد لما ذهب إليه بأن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد دخلا منذ فترة السبعينات في مرحلة التراجع التاريخي والحتمي ..

والغريب أن بول كنيدي قد أسس نظريته على اعتبار أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يشتركان في جوهر « الأزمة » التي تتمثل من وجهة نظره في عاملين أساسيين ..

أولا : محاولة السيطرة والهيمنة العالمية التي استنفدت قدرها هائلا من الطاقة البشرية والإنتاجية لهما مما أدى إلى إضعاف ملحوظ لقدرتهما الاقتصادية وبنع بقوى أخرى إلى السبق في هذا المجال وخاصة أوروبا واليابان ؛ فبينما تسابق العملاقان في مجال التسلح والإنفاق الزائد لإحراز السبق أو على الأقل التوازن .. كانت الدول الأخرى توجه اهتماماتها بوضع وتأكيد الأسس الفاعلة لتحقيق اقتصاد صحي يقوم على الابتكار والتجديد والاستثمار الأمثل للطاقات البشرية والقدرات الإنتاجية والاجتماعية .

ثانيا : أن ضعف البنية الاقتصادية سيؤدي حتما إلى تقجير الصراعات العرقية والاثنية والطبقية داخل البلدين ، وخاصة وأن التركيبة السكانية في كل منهما غير متجانسة وتشتمل على خريطة متعددة الألوان والأجناس والقيومات والثقافات ..

ولئن كانت نبوءة « بول كنيدي » وكتابته الذي صدر في منتصف الثمانينات قد تحققت بأسرع مما تصور هو بالنسبة للاتحاد السوفييتي نظرا لطبيعة النظام التوليتاري الشمولي القابض الذي يسمح بالانهيار المفاجيء والسريع ..

فليس هناك من وجهة نظره ما يحول دون تحقيق الجزء الثاني من النبوءة العظيمة حتى ولو كانت آليات التفريغ الليبرالي في النظام الأمريكي تؤجله إلى حين ..

على أنه وبعبارة عن كل النبوءات التي صدرت في السنوات الأخيرة سواء منها ما كان ورديا يعزف أناشيد الانتصار الأمريكي مثلما ذهب فوكوياما أو ما كان منها رماديا يضرب لحن الوداع مثلما ذهب « كنيدي » أو حتى تلك النبوءات البراجماتية والتي أخذت شكل « التعاليم والارشادات المدرسية » لما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون مثلما فعل الرئيس الأسبق نيكسون في كتابه « الفرصة السانحة » والذي صدر مؤخرا ..

فإن الانفجارات الأخيرة للسود فى لوس أنجلوس والمدن الأمريكية تؤكد أن القوانين والأسس التى يقوم عليها المجتمع الأمريكى لم تستطع أن تعالج « الانقسام الاجتماعى والاقتصادى والطبقى والعرقى » داخل هذا المجتمع وأن الآليات الليبرالية لم تستطع حتى الآن سوى تأجيل الانفجار النهائى والتى قد تكون الأحداث إحدى بروفاته الهامة ..

بين ريجان وروزفلت

وتؤكد الأسباب المباشرة لانفجارات لوس أنجلوس وتداعياتها فى عدد من المدن الأمريكية والتى تعتبر أخطر اضطرابات عرقية وعنصرية جرت فى الولايات المتحدة منذ الستينات (٢٢٠٠ قتيل وجريح وأكثر من خمسة آلاف معتقل مع نزول الجيش وقوات الحرس الوطنى) ..

إن الثورة السوداء جاءت احتجاجا على الخلل الواضح فى ميزان العدالة الأمريكية : فالمحلفون الاثنا عشر وكلهم من البيض يصدرون حكمهم ببراءة أربعة ضباط من بوليس الولاية (وكلهم أيضا من البيض) من التهمة الموجهة إليهم بالاعتداء المبرح على رودنى كينج الأمريكى الأسود التى أدت إلى تلفيات فى المخ وكسور فى الوجه والساق : وخاصة وأن هناك فيلم فيديو مدته دقيقة ونصف يصور بشكل واضح وتفصيلى هذا العدوان الوحشى ..

وقد أعلن ديفيد دنكنز عمدة نيويورك الأسود أن هذا الحكم قد أفتنع الأمريكيين من أصل أفريقى بأن العدالة تعمل ضدهم .. وتعبير (الأمريكيون من أصل أفريقى) يفضلهُ المثقفون السود مثل دنكنز والقس جيسى جاكسون لأنهم يعتقدون أن الأمر أبعد كثيرا من مجرد اختلاف فى لون الجلد والبشرة ..

فبالرغم من مرور ٢٠ عاما على إقرار قانون الحقوق المدنية الذى جاء بعد صراعات واضطرابات مماثلة فى أوائل الستينات أدت أيضا إلى نزول

الجيش وسقوط بضعة آلاف من الضحايا ؛ إلا أن المجتمع الأمريكي المعاصر ما زال بعيدا عن تحقيق روح العدالة والمساواة لأبنائه من البيض والسود وما زال الانقسام واضحا بل وحادا بينهما ..
والأدلة المادية تؤكد ذلك وتشهد به ..

فلو قسمنا شرائح الدخل الأمريكية الخمس بين البيض والسود نجد أن الشريحة العليا (شريحة القمة) تشمل على ٣٣ ٪ من البيض ، ١٤ ٪ من السود ، بينما الشريحة السفلى (شريحة الدخل المنخفضة) تتضمن ٣٧ ٪ من السود و ١٤ ٪ فقط من البيض ..

* ٤٣٥ ٪ من العائلات الأمريكية ذات الأصل الإفريقي تعيش تحت مستوى الحد الأدنى (مستوى الفقر)

* أكثر من ٣٠ ٪ من العائلات الأمريكية ذات الأصل الإفريقي يعانون من مشاكل اجتماعية حادة (المخدرات - الجريمة - الأمراض - الأمية) .

ويقول د . إلفسن بويسانت الأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية « إن الأمريكيين السود يعيشون حاليا في ظروف اقتصادية واجتماعية أسوأ من أى وقت في الستينات » ..

ويضيف أنك لو سألت أى صبي أو حدث أمريكي أسود عن طموحه بالنسبة للمستقبل فسيجيبك على الفور بأن أمله أن يظل حيا في مثل ذلك الوقت من العام القادم ..

ويقدم بروفيسير بويسانت تحليلاته على أساس من الإحصائيات والأرقام والتي تقول إن عمليات اغتيال السود تزايدت بشكل واضح في السنوات الأخيرة ..

وفى إحصاء أجراه معهد جالوب بين المواطنين الأمريكيين السود أجاب ٥١ ٪ منهم بأن حالتهم أسوأ بكثير مما قبل بينما قال ٢٣ ٪ أن الأوضاع ظلت على نفس حالتها من قبل دون تحسن واضح ..

بينما أكد ٤ ٪ أن السبب الحقيقي وراء مشاكل السود في أمريكا يعود إلى مؤامرة عنصرية من جانب البيض لإبادة الأمريكي الاسود بالأسلحة الثلاثة (القتل - الفقر - المخدرات والإيدز) ..

حتى يفيد دنكنز عمدة نيويورك الأسود والذي كان انتخابه ١٩٨٩ بارقة أمل في قدرة المجتمع الأمريكى على خلق توازن معقول بين عنصري الأمة على حد تعبيره ؛ بدا هو الآخر يتحدث عن ضرورة العمل السريع فى المجال الاجتماعى والاقتصادى قبل أن تصبح أمريكا شعبين لا شعبا واحدا..

الانتخابات الرمادية

ولأن الأزمات الاقتصادية هى التى تكشف العورات الاجتماعية وتفجر الصراعات العرقية والعنصرية والاثنية ومعها بالطبع الصراعات الطبقيّة الحادة فإن محاذير كثيرة وخطيرة قد بدأت تطفو على السطح وبشكل متفجر بعد أن لم تغلح التوليفة الداخلية فى الأعماق الأمريكية على إيجاد حلول حقيقية للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية ..

ولذلك ؛ كان واضحا ، حتى قبل الانفجارات رور السوداء فى لوس أنجلوس أن المعركة الحقيقية فى الانتخابات الأمريكية ؛ وبغض النظر عن مسميات الأحزاب والمرشحين للرئاسة ؛ تدور حول اتجاهين ..

* إتجاه يرى الفرصة سانحة لكى تفرض الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها وسيطرتها العالمية والمتفردة كقائد كونه أوجد بعد انهيار القوة العظمى المناوئة ؛ ويجسد هذا الاتجاه قوى معروفة داخل أجهزة اتخاذ القرار الأمريكى وخاصة فى البنتاجون وأصحاب ترسانات الأسلحة ومصانع الصلب ..

وقد تجسد ذلك بوضوح فى وثيقة البنتاجون الأخيرة والتى ترى العمل ومن الآن على محاصرة أية قوى قد تمثل خطرا فى المستقبل على التفرد القيادى الأمريكى ..

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن القيام بهذا الدور سيساعد على حل كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منه المجتمع الأمريكى حاليا بحلول تاتى من أعلى ..

* واتجاه آخر يرى فى انتهاء الحرب الباردة فرصة سانحة لكى تحد الولايات المتحدة من توسعاتها الخارجية والإستنزاف الهائل فى التسليح

(حوالى ٣ آلاف مليار دولار) وتوجيه الاهتمام الاكثر إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تراكمت وتفاقت فى العشرين عاما الماضية ووضعت الاقتصاد الأمريكى فى حالة من الركود والضعف الذى يذكر بأزمة الثلاثينات ..

ويحذر أصحاب هذا الاتجاه من أن القفز على هذه المشاكل وصولا إلى الهيمنة والسيطرة قد يؤدى إلى انهيار وتفكك للمجتمع الأمريكى الذى يقوم على أرضية واسعة من الألوان والأعراق والثقافات المختلفة التى لم تنصهر بعد بالدرجة الكافية ..

ويلخص البعض المعركة التى تدور حاليا والتى تعتبر بكل المعايير من أخطر المعارك الانتخابية الأمريكية بأنها صراع بين ريجان وروزفلت ..

بين سياسة القوة التى تعتمد على أساليب الفرص والهيمنة العسكرية وبين سياسة القوة التى تقوم على بناء مجتمع صحى يعالج موبقاته الاقتصادية والاجتماعية ويدخل فى تحالف واسع من أجل إرساء القيم الحقيقية للديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان .

الاختبار الجديد .. أمريكا وعالميا

إنتهى مولد اختيار السيد الجديد فى الأبيض ..

ودفع الشعب الأمريكى بالشباب الديمقراطى بيل كلينتون وبشعاراته ذات المضمون الاجتماعى والاقتصادى للقيادة بدلا من الشيخ الجمهورى جورج بوش الذى سعى وعمل من أجل أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة على الساحة العالمية ..

ولكن مولدا آخر وأهم قد بدأ ولا يمكن التنبؤ حاليا بنهايته ..

وهو محاولة قراءة وتفسير هذا الاختيار الجديد . أمريكا وعالميا ..

ثمة إتفاق عام على مقولة الكاتب والمفكر الأمريكى والتى نشرتها معظم الصحف الأمريكية بأن انتخاب كلينتون هو بداية لصياغة عهد جديد وإعلان بنهاية عهد قديم ، ذلك هو عصر الانتصار المحافظ الذى استمر أكثر من عقد من الزمان وبشعاراته الثلاثة .. إقتصاديات السوق المطلق ؛ والقيم التقليدية المحافظة والتفوق العسكرى ..

ومنذ عام تقريبا ، وعقب جولة فى الولايات المتحدة ، كتبنا موضوعا حول إرهابصات بريسترويك على الطريقة الأمريكية ، واعتمدت فى ذلك على قراءة لمؤشرات ومتغيرات تجرى فى المجتمع الأمريكى ..

وبالرغم من أن القيم الرجائية التى اتبعها الرئيس جورج بوش كانت تبدو متألقة فى تلك الأيام ، إلا أننا وفى سباحة ضد التيار زعمت أن

المجتمع الأمريكى ؛ ومن خلال المعركة الانتخابية التى لم تكن قد بدأت ؛ سيشهد سقوط المحافظين الأمريكين وبأحلام التفوق والسيادة التى عاشوا عليها أكثر من ١٢ عاما ..

ولم يكن الأمر مجرد تفريغ شحنة عاطفية مكبوتة تعبيراً عن حلم أو أمنية لواحد من مثقفى الجنوب إزاء الدولة العظمى الوحيدة المتفردة على الساحة العالمية ؛ بل كان محاولة لإعمال العقل والمنطق فى تفسير أمور وأحداث كانت تبدو أنها غير منطقية أو على الأقل لا تتوافق مقدماتها مع الاستنتاجات المعلنه ..

الانتصار .. والتراجع

لقد أدت نشوة الانتصار السهل والمفاجئ، للولايات المتحدة فى الحرب الباردة واختفاء العدو الأساسى الذى ظل مهدداً ومحدداً للاستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تضخيم معزوفة الانتصار النهائي للنمط الريحانى الأمريكى وتنصيبه نموذجاً قائداً ومتفرداً ومهيماً .. وشهدت الساحة العالمية تمهيدات فعلية ؛ وأحيانا نظرية فجأة ؛ للقول بنهاية التاريخ والرجل الأخير الذى دعا إليها الكاتب اليابانى الأصل الأمريكى الجنسية فوكوياما ..

هـ للفقرء والجنوبيين بشكل خاص أن يلزموا بيوتهم الصغيرة تنفيذاً لمناورات تستهدف إلقاء الخوف فى القلوب وملء الفكر والمخيلة بنشيد الانتصار الذى يقوبه المحافظون الأمريكين ..

وفى غمرة هذه النشوة المفروضة ؛ كان المطلوب من الجميع بما فيهم الشعب الأمريكى تجاهل الواقع الأمريكى نفسه الذى كان يشهد بالوقائع والأرقام أن الولايات المتحدة تعاني من عدة أمراض خطيرة ومزمنة لم تقدم لها حلولاً حقيقية ..

أحد هذه الأمراض هو الوضع الاقتصادي المتدهور الذي جعل الولايات المتحدة تأتي في آخر القائمة بالنسبة للدول السبع الصناعية الكبرى سواء بالنسبة لمعدلات الإنتاج والنمو أو بالنسبة للإنفاق في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ..

وتأتي في أول القائمة بالنسبة لحجم المديونية والانكماش والبطالة ومعدلات الفقر .. والإنفاق العسكري ..

وأحد هذه الأمراض هو الانقسام الاثنى والعرقى داخل المجتمع الأمريكى والذي يقوم على قاعدة اجتماعية واقتصادية لم تفلح قوانين الحقوق المدنية التى صدرت فى الستينات فى تقديم حلول لها ..

وكان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى تعليقه على أحداث لوس انجلوس التى جرت فى الصيف الماضى قد اشار إلى المرض الاقتصادي والاجتماعى والعرقى فى المجتمع الأمريكى حين قال « إن ما جرى فى لوس انجلوس هو نتيجة لإهمال طويل من جانب الإدارة الأمريكية للقضايا الاجتماعية ، وأن المشكلة ليست مشكلة عنصرية فحسب ولكنها ذات مضمون اجتماعى واقتصادى ، فالذين تساء معاملتهم اجتماعيا تساء معاملتهم عنصريا ..

أما جاكلين جونز أستاذة التاريخ فى الجامعات الأمريكية فقد أشارت فى كتابها الذى صدر مؤخراً تحت عنوان « أمريكا المخلوعة » .. أن هناك تدهوراً كبيراً فى مجموعة القيم الاجتماعية والثقافية أدت طوال أعوام السيطرة المحافظة (ريجان - بوش) إلى شبه انقسام إجتماعى حاد بين من يقيمون فى وسط وقاع المدينة الأمريكية (الشرائح الوسطى والدنيا من البيض والملونين) وبين من يقيمون فى الضواحي والأطراف المجاورة (الشرائح العليا من البيض والملونين على حد سواء) ..

أما المؤرخ الأمريكى « جون كنيدي » صاحب الكتاب الشهير « صعود القوى العظمى وسقوطها » والذي صدر قبل انهيار الاتحاد السوفيتى فقد ذهب إلى أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد دخل ومنذ منتصف السبعينات فى مرحلة التراجع التاريخى والحتى ..

وأسس « جون كنيدي » نظريته على اعتبار أن البلدين العظميين يشتركان في جوهر الأزمة التي تتمثل من وجهة نظره في عاملين أساسيين :
أولا : محاولة السيطرة والهيمنة العالمية التي استنفدت قدرا هائلا من الطاقة البشرية والانتاجية لهما مما أدى إلى إضعاف ملحوظ لقدرتهما الاقتصادية ، ودفع بقوى أخرى إلى السبق في هذا المجال وخاصة أوروبا واليابان ..

فبينما تسابق العملاقان في مجال التسلح والإنفاق الزائد لإحراز السبق أو على الأقل التوازن ..

وكانت الدول الأخرى توجه إهتمامها بوضع وتأكيد الأسس الفاعلة لتحقيق اقتصاد صحي يقوم على الابتكار والتجديد والاستثمار الأمثل للطاقات البشرية والقدرات الإنتاجية ..

ثانيا : إن ضعف البنية الاقتصادية سيؤدي حتما إلى تفجير الصراعات العرقية والطبقية داخل البلدين ، وخاصة وأن التركيبة السكانية في كل منهما غير متجانسة وتشتمل على خريطة متعددة الألوان والأجناس والقوميات ..

ولئن كانت نبوءة « بول كنيدي » وكتابه الذي صدر في منتصف الثمانينات قد تحققت بأسرع مما تصور بالنسبة للاتحاد السوفييتي نظرا لطبيعة النظام التوليتاري الشمولي القابض الذي يسمح بالانهيار المفاجيء والسريع ..

فليس هناك من وجهة نظره ما يحول دون تحقيق الجزء الثاني من تنبؤاته العلمية حتى ولو كانت آليات التفريغ الليبرالي في النظام الأمريكي تؤجله إلى حين ..

ولعل الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف كان يعني ذلك تماما في رده على تصريحات الرئيس الأمريكي بوش بأن أمريكا قد كسبت معركة الحرب الباردة ، حين قال « لقد خسرتنا الحرب الباردة ؛ ولكن أمريكا لم تكسبها ؛ والأصح القول بأن كلانا خسر تلك الحرب . وعلى الرئيس بوش أن يدرك أنه إذا كان العالم قد ناء بنظام دولي تقوده دولتان عظيمتان ؛ فمن باب أولى أن ينوء بمشروع نظام دولي تقوده دولة عظمى واحدة .. »

على أنه وبعيدا عن كل التوقعات والتنبؤات التي صدرت في السنوات الأخيرة سواء منها ما كان وريثاً يعزف أناشيد الانتصار للتفوق الأمريكى مثلما ذهب فوكوياما؛ أو ما كان منها رمادياً يضرب لحن الوداع مثلما ذهب بول كيندى ؛ أو حتى تلك التعاليم والارشادات المدرسية لما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون مثلما فعل الرئيس الأسبق (المحافظ) ريتشارد نيكسون فى كتابه « الفرصة السانحة » ..

وبغض النظر عن الاتفاق فى توصيف الأزمة بين القوى الأمريكية المختلفة بمسمياتها العديدة ؛ إلا أنه من المؤكد أن نتائج الانتخابات الأمريكية قد حسمت - على الأقل - سياسة الاندفاع وراء مؤسسات الهيمنة والسيطرة الأمريكية إدراكاً لاستحالة تحقيقها إضافة إلى تكاليفها الباهظة التى كادت أن تفرغ المجتمع الأمريكى نفسه من مضمونه القوى والمتقدم ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى حتماً إلى كارثة .. وهذا نص مقولة للرئيس الأمريكى الجديد المنتخب بيل كلينتون ..

التناقض القاتل

والمعركة التى دارت داخل المجتمع الأمريكى إبان عام انتخابات الرئاسة بين الاتجاهين الرئيسيين اللذين قدم كل منهما تصوراً متناقضاً نذكرنا ، مع التحفظ الضرورى فى اختلاف الظروف بالمعركة التى عبر عنها ميخائيل جورباتشوف فى كتابه « البريستوركا » فى الإمكانية الحقيقية التى كان يملكها الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى بلا منازع (الترسانة النووية التى تشمل حوالى ٣٠ ألف رأس نووى كافية لتدمير العالم أكثر من مرة) والتى تقرى بالسيطرة والهيمنة والضعف الحقيقى للاقتصاد السوفيتى (التخلف فى معدلات الإنتاج وأدواته ووسائله) والتى تفرض البحث عن حل ضرورى ..

لقد حاول جورباتشوف أن يجد حلاً لهذا التناقض القاتل بين «العلاقات الدولية » و « التراجع الاقتصادى » للاتحاد السوفيتى السابق ؛ ولكنه سقط

وسقطت معه التجربة كلها بطريقة درامية تذكرنا بمسرحيات شكسبير والتراجيديا الكامنة بين التصور والفعل مثلما جرى لهاملت وماكبث ..

وإذا كانت آليات الليبرالية فى النظام الأمريكى قادرة على استيعاب الأزمات والتناقضات بكفاءة أكبر بكثير من النظم الشمولية ؛ إلا أن افتقاد البعد الاجتماعى والاقتصادى الصحى يمكن أن يفجر هذه الآليات المرنّة ..

ومعنى ذلك أن المعادل الموضوعى لافتقاد الديمقراطية السياسية الذى كان عاملا أساسيا فى انهيار النظم الشمولية ، هو افتقاد العدالة الاجتماعية التى يمكن أن تكون سببا فى انهيار النظم الليبرالية البحتة .

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أن تؤكد انتصارها وبورها على الساحة العالمية بعوامل ثلاثة ..
إقتصاد قوى ؛ مجتمع ديمقراطى ، ميثاق الأمم المتحدة الذى صدر فى سان فرانسيسكو ..

ولكن الولايات المتحدة فى سنوات المحافظين (ريجان - بوش) حاولت أن تفرض قيادتها المتفردة على عالم اليوم وهى تفتقد كل هذه العناصر ..
إقتصاد ضعيف ، مجتمع منقسم اجتماعيا ؛ تطويع قسرى لأهداف الأمم المتحدة ..

فهل ينجح كليتون فى قيادة البريستوريكا الأمريكية إلى شط الأمان ؟!

الفصل الخامس
أوروبا تبحث عن
نظرية

- الويل للمهزوم
- اتجاهات جديدة في الانتخابات الأوروبية
- فرانسوا ميتران والعاجس الأمريكي
- ألمانيا تخرج على النص
- أوروبا الصغرى والبحث عن بديل
- فيلي براندت والمسألة الألمانية
- الكسندر دوبشيك والبحث عن نظرية

الويل للمهزوم .. ولكن من انتصر حقاً؟!

غداة إنطلاق شرارة الحرب العالمية الأولى فى مثل هذه الأيام عام ١٩١٤ : أطلق ويلهالم فريدريك الثانى إمبراطور ألمانيا فى ذلك الوقت مقولته الشهيرة «الويل للمهزوم» ..

والمؤكد أن الإمبراطور الألمانى لم يكن ليتصور أن بلاده هى التى ستدفع الثمن غاليا ومرتين ..

مرة فى فرساي فى أعقاب هزيمة ألمانيا فى الحرب حينما اقتطعت منها أجزاء كبيرة فى الأطراف وفرضت عليها عقوبات ثقيلة ..

ومرة أخرى فى بوتسدام بعد هزيمة ألمانيا النازية فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وفى هذه المرة قسمت ألمانيا إلى دولتين بل وبعنى أدق أعيد تقسيم ألمانيا والتى لم تتوحد فى تاريخها إلا لفترة قصيرة بين عام ١٨٧٠ وعام ١٩٤٥ ..

وتواكب ذلك بإجراء محاكمات نورمبرج التاريخية لمجرى الحرب الألمان؛ والتى كانت فى الواقع محاكمة للاتجاهات العسكرية والتوسعية الألمانية ..

وفى هذه الأيام وبعد أن جرى تسليم إريك هونيكر الرئيس السابق لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة إلى السلطات الألمانية الموحدة وإيداعه سجن موابت فى برلين تمهيدا لمحاكمته ، يعود مرة أخرى الحديث عن المقولة الألمانية التاريخية «الويل للمهزوم» ... بل ويمتد الحديث إلى إجراء محاكمات نورمبرج فى ظروف جديدة ..

هزيمة بدون سلاح

والواقع أن التغيرات السريعة والدرامية التي جرت علي الساحة الأوربية بشكل خاص خلال الأعوام الثلاثة الماضية واختفاء الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو وسقوط الأنظمة الشمولية في شرق أوروبا والوحدة الألمانية ؛ قد دفعت البعض إلى القول بأن هناك حربا عالمية ثالثة قد حسمت بالفعل وخرج منها منتصرون ومنهزمون . صحيح أن هذه الحرب لم تجر على الساحة العسكرية ؛ بل حسمت في مجالات المنافسة الاقتصادية والاجتماعية؛ وأن التغيرات التي جرت وتجرى يتم حسمها من الداخل؛ وليست مفروضة من الخارج ، إلا أنه في النهاية هناك من كسب الحرب وهناك من خسرها ..

وبالتالى يصبح من الضروري نصب محاكمات جديدة تلعب في جوهرها نفس الدور الذى لعبته محاكمات نورمبرج في أعقاب الحرب العالمية الثانية ..

مع فارق أساسى ؛ هو أن الروس هم الذين يحاكمون الروس .. والألمان هم الذين يحاكمون الألمان ..

لقد قال ونستون تشرشل في مذكراته إن إصرار الحلفاء على إجراء محاكمات نورمبرج لم تكن من قبيل إنزال العقوبات بالدولة المهزومة مثلما كان يجرى دائما في نهاية كل حرب ؛ بل كان الغرض منها هو فضح وكشف النظام النازى نفسه وجرائمه ضد البشرية ..

ولا شك أن هذا الهدف نفسه وراء الدعاوى والمحاولات الكثيرة التى جرت ومازالت تجرى لإجراء محاكمات شبيهة في روسيا وألمانيا وغيرها من دول شرق أوروبا التى انهارت فيها الأنظمة الشيوعية الشمولية . وفى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، أعدت بالفعل مشروعات قوانين بحرمان أعضاء الأحزاب الشيوعية السابقة في تلك البلدان من الحقوق المدنية لفترات تتراوح بين خمسة إلى عشرين عاما ؛ وكذلك محاكمة العناصر التى كانت تحتل مراكز قيادية في تلك الأحزاب ..

وتذهب الجماعات الداعية إلى ذلك إلى القول بأنه لا يكفى مجرد سقوط هذه الأنظمة بل لابد من تجريم القائمين عليها من الناحية الفكرية والأيدولوجية ، تماما مثلما جرى في محاكمات نورمبرج ..

وظلت هذه القضية وحتى الآن تشهد صراعا داخل مؤسسة الأنظمة الجديدة التى قامت على انقاض الأنظمة المنهارة ..

ولكن الملاحظ أن هذه الفكرة حوصرت وبحسم أحيانا فى عدد من تلك الدول ، الأمر الذى أدى إلى عدم إصدار هذه القوانين ..

فالرئيس البولندى ليخ فاوئسا يعلن رفضه الواضح لهذه المشروعات التى يمكن أن تغرق البلاد فى سلسلة من المحاكمات الانتقامية على حسب تعبيره ؛ وتكون تلك القضية هى أحد الأسباب الرئيسية لاستقالة الحكومة البولندية وتشكيل حكومة جديدة ..

والرئيس التشيكى فيلاوسلاف هافيل يتخذ موقفا شبيها ..

بل إن الكسندر دويشيك والذى كان رئيسا للبرلمان التشيكى قبل الانتخابات الأخيرة ؛ والذى أيضا كان سكرتيرا للحزب الشيوعى التشيكى أيام ربيع براغ عام ١٩٦٨ ؛ يحذر من هذا الاتجاه الخطر ويتم الاتجاهات إلى سن قوانين وإجراءات لملاحقة كل من شارك فى النظام السابق بانها انحراف عن الاتجاه الصحيح لمواجهة المشاكل الحقيقية ..

بل إن هذا الموضوع كان أحد القضايا المثارة فى المعركة الانتخابية التى جرت فى تشيكوسلوفاكيا فى الشهر الماضى وأسفرت عن أغلبية يمينية لدى التشيك وأغلبية يسارية فى سلوفاكيا ..

ويؤكد المراقبون أن الحديث عن محاكمات تاريخية شبيهة بمحاكمات نورمبرج للأنظمة التى كانت قائمة فى شرق أوروبا قد بدأت تتراجع وتنحسر خلال العام الماضى ، وحل محلها المطالبة بمحاكمة بعض الشخصيات أو القيادات التى تجاوزت سلطاتها أو ارتبط اسمها بقضية من قضايا الفساد ..

مثلما يجرى حاليا للزعيم البلغارى السابق جيفكوف الذى يحاكم كسكرتير للحزب الشيوعى البلغارى سابقا ولكن لاتهامه فى قضايا تمس النزاهة وطمهارة اليد حين كون ثروة خاصة كبيرة من خلال منصبه ..

أو المحاكمات التى تجرى حاليا لبعض قادة الحزب الاشتراكى الالمانى الموحد (الشيوعى) فى تهم محددة تتعلق بالثراء غير المشروع أو سوء استخدام السلطة ..

ولكنه وفي كل الأحوال يلاحظ أنه قد تم الابتعاد تماما عن الفكرة السابقة فى محاكمة النظام ككل أو محاكمة الأسس الفكرية والأيدولوجية التى كان قائما عليها ..

ويسوق المراقبون أسبابا كثيرة أدت إلى ذلك منها ..

* أن السلطة قد انتقلت فى هذه البلدان بشكل سلمى .. ففيما عدا رومانيا التى شهدت مواجهات دامية بين السلطة القديمة والجماهير ، جرت التغيرات فى بلدان شرق أوروبا بأشكال بعيدة عن استخدام العنف وإراقة الدماء ..

وأيا كان الرأى فلقد ساعد على انجاح هذا الانتقال السلمى ولاشك المواقف المعتدلة والعاقلة التى اتخذتها القيادات الجديدة للأحزاب الشيوعية التى كانت حاكمة فى تلك البلدان ..

ففى كل تلك البلدان وبعد فترة انتقالية قصيرة أجريت فيها انتخابات حرة ؛ قام المسئولون فى النظام القديم بتسليم السلطة إلى القوى الجديدة المنتخبة ، تم هذا فى ألمانيا الشرقية مثلما تم فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبulgaria ..

* كذلك فإن وجود تيار قوى فى أوروبا الغربية نفسها يتمثل فى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ويحكم فى عدد من تلك البلدان (فرنسا - إيطاليا - البرتغال - أسبانيا - بلجيكا) قد جعل هناك استحالة لإجراء محاكمات أيدولوجية للفكر الاشتراكى فى حد ذاته أو حتى بالنسبة للأفكار الماركسية..

ففرانسوا ميتران رئيس فرنسا ، وفيللى براننت المستشار الأسبق لألمانيا الغربية وسواريز رئيس البرتغال وجوانزاليس رئيس وزراء أسبانيا وغيرهم من قيادات الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا الغربية ، لا يسعدهم بالطبع أى شكل من أشكال محاكمة الاشتراكية كفكر ؛ بل إنهم يعتبرون الماركسية أحد الراوفاة الهامة فى تكوين أحزابهم الاشتراكية الديمقراطية ، إضافة إلى أن هذه الأحزاب تمثل الأغلبية فى البرلمان الأوروبى الموحد ، كما يدخل بعضها فى تحالفات مع الأحزاب الشيوعية القائمة فى بلادها .

* الأمر الثالث أن القوى الجديدة التى أمسكت بالسلطة فى الغالبية العظمى لهذه البلدان قوى وسطية لا تنتمى إلى اليمين المحافظ ، وتصنف كلها سياسيا بيسار الوسط كما تداخلت فى غالبيتها قيادات اشتراكية قديمة كانت قد انشقت أو اختلفت مع النظم التى كانت قائمة فى قضايا تتعلق بالتطبيق وبالاتحراف عن المبادئ ..

* الأمر الرابع والأهم أن الظروف الاقتصادية الصعبة والمعقدة التى تعيشها هذه البلدان فى ظروف الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاديات السوق المفتوح ؛ والآثار الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على حياة المواطنين لم يترك الفرصة الواسعة لمن ينادون بإجراء المحاكمات الانتقامية بشكل جذرى ، خاصة وأن الجديد الذى تسعى إليه هذه المجتمعات ؛ لم تتحدد ملامحه وأشكاله وصيغه النهائية ؛ ولم تستقر بعد حالة السيولة والغوران الاجتماعى والاقتصادى على وضع مستقر .

لقد أدت كل هذه العوامل إلى إسقاط صيغة نورمبرج الجديدة وجرى فى الفترات الأخيرة ابتعاد عن الصيغة التى كان البعض يطمح فى تحقيقها « الويل للمهزوم » على أساس أن ما جرى هو نصر دائم ومؤكد من ناحية وهزيمة دائمة ومؤكدة من ناحية أخرى ..
وفى هذا الإطار تبرز قضيتان :

الأولى : قضية الانقلاب السوفييتى الشهير فى أغسطس الماضى فبعد الضجة الواسعة التى أعقبت فشل الانقلاب ، كانت التهمة الأساسية الموجهة إليهم هى اغتصاب السلطة الشرعية من الرئيس السوفييتى السابق ميخائيل جورياتشوف ..

ولكن من الواضح أن التطورات والتغيرات السريعة التى جرت بعد ذلك وخاصة انتهاء الاتحاد السوفييتى نفسه وإعلان صيغة الكومنولث الفضفاضة، قد جعلت محاكمة المتهمين بالانقلاب غير ذات موضوع ..

بل إن القضية المطروحة أمام المحكمة الروسية العليا فى موسكو الآن ، هى التى تنهم حكومة الرئيس الروسى بوريس يلتسين بأنها أجرت انقلابا غير دستورى فى ديسمبر الماضى وخارج إطار السلطة الشرعية (مجلس السوفييت الأعلى) أدى إلى تصفية الاتحاد السوفييتى ..

وجورياتشوف نفسه يؤكد ذلك فى شهادته وهو يرد على اتهامات يلتسين له وتعهد بالدفاع عن الوضع الجديد بعد تقديم استقالته كرئيس للاتحاد السوفييتى ..

بل وتوجه الاتهامات فى المحكمة إلى حكومة يلتسين بأنها تسعى إلى الدكتاتورية والقمع من خلال قرارها غير المشروع بحظر نشاط الحزب الشيوعى الروسى ؛ ومن خلال تشكيل ما يسمى بمجلس الأمن القومى الذى يركز السلطات فى يد الرئيس وعدد قليل من العناصر المختارة والذى أطلقت عليه « البرافدا » اسم « المكتب السياسى الجديد » .

وتؤكد المصادر الأمريكية والأكثر حماسا لتجربة الرئيس الروسى أن طموحاته فى تحويل المحاكمة إلى شكل من أشكال نورمبرج قد باءت بالفشل وأحبطت ..

بل وهناك ما يوحى بأنه ثمة محاولات ولقاءات تجرى فى الكواليس لإيجاد مخرج من هذه القضية يؤدى إلى فك اشتباك مؤقت على الأقل .

قضية هونيكر

أما القضية الثانية فهى قضية إيريك هونيكر الرئيس السابق لجمهورية ألمانيا الديمقراطية والسابقة أيضا ..

لقد انتهت القضية التى كانت مادة للإثارة والتشويق طوال أكثر من عام. بأن نهب هونيكر إلى برلين من ملجئه فى السفارة التشيلية فى موسكو وأودع سجن موابيت وهو نفس السجن الذى دخله هونيكر عام ١٩٣٥ حين اعتقله النظام النازى ؛ وظل سجيناً حتى أفرج عنه عام ١٩٤٥ بعد دخول القوات السوفييتية العاصمة الألمانية ..

ومن الواضح ، أن تسليم هونيكر مثلما أشارت دير شبيجل الألمانية قد سبب مشاكل للحكومة التى كانت تفضل فى واقع الأمر أن تبقى القضية معلقة فى أشكالها السابقة ..

فالتهمة الموجهة إليه لا تحاسبه على الدور الذى لعبه خلال الأربعين عاما الماضية فى قيادة ألمانيا الديمقراطية .

فلقد كانت دولة مستقلة ذات سيادة وعضوا في الأمم المتحدة ..
فالنظام ليس متهما ولا الأسس الفكرية التي كان يقوم عليها ..
ولكن التهمة تنحصر في المادة ٢١٢ من قانون العقوبات في ألمانيا
الغربية التي تقضى بالسجن خمس سنوات لكل من يتسبب في قتل إنسان
دون أن يكون بالضرورة هو القاتل ..
وعلى أساس أنه وهو رئيس لألمانيا الديمقراطية أصدر قانونا بإطلاق
الرصاص على كل من يحاول الهرب ..
والمظاهرات لا تكف يوميا أمام سجن موايت ، سواء الذين يطالبون
بالإفراج عنه باعتباره بطلا شجاعا جاء بنفسه لمواجهة الخصوم على أرض
المحكمة ..

أو الذين يطالبون بمحاكمته كمجرم حرب ..
وفى كل الأحوال فإن محاكمة هونيكر لن تكون بأى شكل من الأشكال
نورمبرج أخرى ..

فهونيكر نفسه حرص قبل التسليم على إصدار مذكراته التي يتخطفها
الناس في ألمانيا ؛ يدافع فيها عن مواقفه وأفكاره وقناعاته ويقدم نقدا ذاتيا
يحدده في عدم التقدير الكافي لأهمية فتح باب الحريات السياسية والإعلامية
لمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية ..

ومعنى ذلك أنه هو الذي يسعى لأن يجعل من محاكمته قضية سياسية
رغم حرص الحكومة لإغلاق هذا الباب ..

ويتزامن محاكمة هونيكر مع حدث آخر هز ألمانيا كلها ؛ وهو تشكيل
لجنة خاصة في الأقاليم الخمسة التي كانت تسمى سابقا « ألمانيا
الديمقراطية » ضمت بين صفوفها سياسيين ومفكرين وكتابا وفنانين من
مختلف الاتجاهات الحزبية منهم مثلا ديستل الذي كان رئيسا للحزب
المسيحي الديمقراطي في هذه الولايات ومنهم جيس رئيس حزب
الديمقراطية الاشتراكية (الحزب الشيوعي سابقا) ؛ ومنهم ستيفان هايم
الكاتب الألماني الكبير ومنهم قيادات القائمة البديلة الذين قادوا المظاهرات
ضد النظام القديم ..

واللجنة تنتقد بعنف السياسة التي يتبعها الغربيون الألمان إزاء الأقاليم الشرقية بعد الوحدة ويرفعون شعار « العدالة » ..

وقد تعرضت هذه اللجنة لهجوم عنيف ومكثف من الأوساط الحاكمة على أساس أنها تحمل نبرة انفصالية ..

ولكن المتحدث باسم اللجنة رد على هذه الاتهامات قائلاً :

« إننا لا نطالب بالانفصال مرة أخرى ؛ ولكننا نطالب بأن تكون الوحدة الألمانية قائمة على أسس العدالة وليست ضمّاً أو إلحاقاً .. »

وفي كل الأحوال يبقى الشعار الألماني « الويل للمهزوم » شعاراً صحيحاً تعرفه ألمانيا جيداً ..

ولكن السؤال فعلاً هو ما المدى الذي وصلت إليه الهزيمة ؟ وما الآفاق التي يطمح إليها الانتصار ..

وعلى المدى الطويل ؟ ..

اتجاهات جديدة في الانتخابات الأوروبية

يبدو أن ثقب الأوزون والذي يتسع باضطراد ويهدد بإجراء تغييرات ملموسة فى الطقس والمناخ بل وحتى جغرافية العالم القديم ، يقابله ثقب آخر، ربما أكثر خطورة ؛ ينعكس على البيئة الاجتماعية والاقتصادية فى هذا العالم ..

ولسنا نعنئ هنا حالة الفوران والسيولة والتغيرات الدرامية التى جرت وما زالت تجرى على الساحة الدولية من انهيار ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى وتحلل الإمبراطورية الروسية (السوفيتية سابقا) والدوامات الواسعة المترتبة والمتلاحقة على انتهاء صيغة الحرب الباردة بأشكالها القديمة و محاولات الولايات المتحدة الأمريكية ، والفجة أحيانا ؛ فى فرض سلطتها وهيمنتها المنفردة لصياغة شكل جديد لنظام عالمى تكون فيه المحور والقطب الأوحد مثلما كشفت وثيقة البنتاجون الأخيرة ..

فكل هذه التغيرات والمحاولات ؛ وبحساب الرصيد الاستراتيجى ؛ تعد بمثابة مشروعات مطروحة وليست حقائق مؤكدة . فالبركان مازال فائرا وثائرا ، وما زالت هناك حمم كثيرة تخرج من الأعماق وتجعل من الصعب الحديث عن أوضاع مستقرة وثابتة ومؤكدة ..

عدم اليقين

ولعل ما جرى فى انتخابات المحليات فى فرنسا ؛ وكذلك الصورة التى تبدو عليها المعارك الانتخابية الدائرة الآن فى كل من إيطاليا وإنجلترا تبلور بوضوح حالة « عدم اليقين » التى تجتاح هذه المجتمعات ، وهى حالة يكاد يصل البعض إلى وصفها بأنها « انعدام وزن خطير » يبشر أو ينذر بمخاطر جسيمة ..

وبراسة هذه الحالات أو بمعنى أدق المزاج الانتخابى الذى يسود فى تلك المجتمعات يمكن بل هو بالتأكيد يقودنا إلى عدد من المؤشرات الهامة ..

فنحن أمام مجتمعات أوربية غربية مستقرة كلها عضو فى نادى السبعة الكبار الذى يحلو للبعض منهم أن يطلق عليه تعبير « مجلس إدارة العالم » ..

ونحن أمام ثلاث دول اعتمدت ومنذ فترة طويلة على النظام الليبرالى اقتصاديا وسياسيا وخلقت بداخلها آليات ونظم ديمقراطية مستقرة تجرى وتصوغ توازنا اجتماعيا فى ثلاثية السلطة والفرد والمجتمع ..

وقام النظام على معادلة تبادلية محكومة يتناوب فيها السلطة قوى سياسية تنتمى كلها فى النهاية إلى الوسط وإن تفاوتت درجاته بين اليمين واليسار ..

وظلت هذه المعادلة السياسية تعمل بكفاءة واقتدار طوال الخمسين عاما الماضية ، على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية ..

وكان من المعتقد ؛ وفقا للمنطق الظاهرى للأمور أن هذه المعادلة الناجحة نسبيا ستتكاد وتدعم وخاصة بعد فشل وإنهيار النظام الشمولى الآخر فى شرق أوربا والذى ظل يمثل تحديا قويا تجاوز فى بعض المراحل المنافسة إلى التهديد ..

ولكن المؤشرات التى أفرزتها المعارك الانتخابية الحديثة التى تجرى فى هذه البلدان خرجت بنتائج جديدة ومثيرة .. فنتائج الانتخابات التى جرت فى فرنسا هذا الأسبوع كذلك الاحتمالات شبه المؤكدة للمعارك الانتخابية التى

تجرى فى إيطاليا (٥ ابريل) وفى انجلترا (٩ ابريل) تفرز معطيات جديدة تماما ليس فقط لتؤكد عدم اليقين بل وتشكك فى صلاحية النظام نفسه ..
فلو أخذنا نتائج الانتخابات الفرنسية هذا الأسبوع وأخضعناها لعوامل التحليل والمقارنة : فسنجد أمامنا هزيمة لكل القوى التقليدية التى كانت تتناوب الحكم فى فرنسا اليسار واليمين معا ..
فالحزب الاشتراكى الحاكم الذى يتزعمه الرئيس فرانسوا ميثيران يحصل على أقل من ١٩ ٪ من الأصوات مقارنا بأكثر من ٣٠ ٪ فى انتخابات سابقة ..

وقد يكون هذا مفهوما ومفسرا فى إطار تراجع شعبية الحزب الذى ظل يحكم فرنسا طوال عقد الثمانينات والرغبة المشروعة فى التغيير نتيجة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا نتيجة للتراجع النسبى للأفكار الاشتراكية وخاصة بعد سقوط النظم الشمولية فى شرق أوروبا ..
وكان من الطبيعى والمنطقى أن يخسر الاشتراكيون لصالح البديل التقليدى (يمين الوسط) الذى يتمثل فى ائتلاف الاتحاد الفرنسى والذى يضم الديجوليين الذين احتكروا السلطة فى فرنسا منذ أواخر الخمسينات وطوال الستينات وحتى نهاية السبعينات ولكن المفاجأة أن هذا البديل التقليدى قد خسر هو الآخر ؛ فقد حصل الاتحاد من أجل فرنسا على ٣٣ ٪ من الأصوات وهى أقل بكثير من النسب السابقة له والتى كانت حول ٤٠ ٪ ..
أى أن خسارة اليسار لم تؤد إلى انتصار لليمين التقليدى .. بل ظهرت على الخريطة السياسية قوى جديدة وغير تقليدية وخارج إطار التوافقة التى سادت طوال نصف القرن الماضى على الأقل .. فلقد حصلت الأحزاب الإيكولوجية (أنصار البيئة والخضر) وحلفاؤهم على حوالى ٢٠ ٪ من الأصوات (حزب الطبيعة والعديد ٣٩ ٪ الخضر ٦٩ ٪ جيل البيئة ١٧ ٪ اليسار والبيئة ٢٠ ٪)

ومن ناحية أخرى حصلت الجبهة الوطنية ذات الاتجاهات الفاشية (الييمين المتطرف) على نسبة ١٣٩ ٪ كما حصلت أحزاب أخرى صغيرة متعاطفة معها على حوالى ٤٤ ٪ ..

أما الحزب الشيوعي فقد حصل على ٨ ٪ وقوى اليسار المتطرف على ١٢ ٪ ومعنى ذلك أن الانتخابات الفرنسية الأخيرة قد أفرزت على الساحة قوى جديدة ومؤثرة كانت حتى وقت قريب مضمى قوى هامشية لا يعتد بها ؛ كما كانت تعتبر دائما خارج النظام والسلطة . ويغض النظر عن فهمنا وتفسيرنا للجهة الوطنية بشعاراتها المتعصبة ضد الأجانب والهوس الذى يحكم برنامجها سواء بالنسبة للعلاقة مع ألمانيا أو مع أمريكا نفسها ..

ويغض النظر عن فهمنا وتفسيرنا لأحزاب البيئة واتجاهاتها السلامية وتعاطفها النسبى مع مشاكل وقضايا الجنوب ..

إلا أنه من الواضح أن المناخ الذى عكسته هذه الانتخابات فى الشارع الفرنسى هو مناخ قلق وغير متوافق وربما معاد للنظام القديم القائم .. وفى نفس الوقت مع غياب بديل واضح ومحدد ..

الشیطان المجهول

ومن السهل رصد نفس الملاحظة بالنسبة للانتخابات العامة الإيطالية التى ستجرى فى الأسبوع الاول من إبريل (٥ إبريل) فهناك ٢٤٧ حزبا يدخلون المعركة بأكثر من ١١ ألف مرشح منهم بعض نجوم سينما الجنس من فتيات الغلاف فى المجالات الجنسية حتى حفيدة موسوليني التى ترفع شعارات الدوتشى الفاشية إلى حزب ريات البيوت ورابطة لومباردو التى تطالب بانفصال الشمال الإيطالى الفنى عن الجنوب الفقير ..

مؤشرات التنازع واستطلاع الرأى العام تؤكد أيضا تراجع ملحوظا للقوى التقليدية التى كانت تتمثل فى الفرسان الثلاثة الذين احتكروا اللعب على توازنات القوى فى الساحة السياسية وهم المسيحيون الديمقراطيون والاشتراكيون والشيوعيون ..

حقيقة أن إيطاليا ومنذ انتهاء فاشية موسوليني كانت مسرحا لأزمات وزارية متلاحقة نتيجة الثقل النسبى الذى كان يمثلها الحزب الشيوعي الإيطالى والذى ظل حتى الانتخابات الماضية يمثل ثانى أكبر حزب بعد

المسيحيين الديمقراطيين ؛ الأمر الذى جعل إيطاليا نموذجا خاصا فى تعدد الهزات الوزارية (بمعدل وزارة جديدة كل سنتين) وخاصة بعد أن فقد المسيحيون أغليبيتهم المطلقة منذ منتصف الستينات ولزم عليهم البحث عن تحالفات مع الأحزاب الصغيرة للاستمرار فى الحكم ..

ولكن ؛ على الأقل ؛ وطوال السبعينات والثمانينات كان تحالف المسيحيين والاشتراكيين (يسار الوسط) هو الصيغة المعتمدة والسائدة والحاكمة ..

هذا التحالف قد بدأ هو الآخر كما تقول الشواهد الانتخابية يهتز بعنف ويفقد جاذبيته إلى الدرجة التى وصلت إلى الاعتماد فى الدعاية الانتخابية له على شعار « اختيار الشيطان الذى نعرفه » ؛ ولكن يبدو أن الناخب الإيطالى مثله مثل الناخب الفرنسى قد بدأ يمل الشياطين التى يعرفها ويبحث عن شياطين جديدة أو حتى مرءة يفتح لهم القمقم ..

ولكن ترى ما هى ملامح هذه الشياطين أو الملائكة الجدد ؟

هل هم أصحاب النزعات الانفصالية أم هم جماعات الهوس الشوفينى القومى أم أنهم رهبان الدفاع عن البيئة والإنسان أم أنها قوى جديدة مازالت فى مرحلة البلورة تغذيها وتنميتها الثورة العلمية والتكنولوجية والتى تمضى بخطوات غير مسبوقه ؟

ولو انتقلنا من النموذج الانتخابى الجديد فى فرنسا وإيطاليا إلى مافوق المانش حيث التراث والأصالة والتقاليد الديمقراطية فى الجزر البريطانية فسنجد أنه ربما ولأول مرة فى التاريخ البريطانى المعاصر تمضى المعركة الانتخابية دون أن يستطيع أحد العملاقين الانتخابيين اللذين سيطرا على الحياة السياسية فى بريطانيا طوال القرن الماضى أن يحسم المعركة بوضوح لصالحه ..

وبالرغم من أن استطلاعات الرأى العام تعطى وحتى اليوم تقدما طفيفا .. للعمال على المحافظين الذين احتكروا السلطة طوال الأربعة عشر عاما الماضية ، إلا أنه ومن الواضح أيضا أن أحد الحزبين عاجز حتى الآن عن تحقيق الأغلبية المطلقة التى تتيج له الانفراد بالسلطة وتطبيق سياسته وبرامجه .. ولم تعد تجدى لعبة « ملك أو كتابة » محافظين أو عمال ، وأغلب

الظن أن بريطانيا بكل ثقل وتراث تجربتها الديمقراطية تجرب هي الأخرى حالة « عدم اليقين » لدى المواطن وفقدان الثقة في القوى التقليدية التي ظلت تتقاسم السلطة منذ العشرينات في هذا القرن .. وقد تجرب بريطانيا ولأول مرة في تاريخها حكومة التحالفات بين أكثر من حزب وتجمعات سياسية جديدة ..

وحتى في الولايات المتحدة نفسها تطل هذه الظاهرة وتفرض نفسها .. فلقد كان من المعتقد والمنتظر أن يكون في انتهاء الاتحاد السوفييتي ومرحلة الحرب الباردة فرصة لتأكيد « الريحانية » التي جاءت كالإعصار في أوائل الثمانينات « تركيب حصانا جامحا » وتعلن الحرب على إمبراطورية الشر وترفع وبلا موارية شعار « أمريكا فوق الجميع .. »

ولقد انتهى الاتحاد السوفييتي فعلا ولكن الريحانية لم تنتصر .. وهناك إجماع ، بالرغم من وجهات النظر المختلفة : أن المعركة الانتخابية التي تجري وتتصل على مدى الشهور القادمة تشهد أخطر معركة داخلية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ..

وتفرض الأزمة الاقتصادية نفسها ويحتل الاتكماش والبطالة والمواقف الاجتماعية التي تزداد فيها معدلات الجريمة وتتقلص فيها مؤشرات الأمن الاجتماعي القائمة والاهتمام الأول لدى المواطن الأمريكي ..

ويتفق ميخائيل جورباتشوف آخر رئيس سوفييتي مع ريتشارد نيكسون الرئيس الأسبق في أنه إذا كان الاتحاد السوفييتي قد خسر الحرب الباردة فإن أمريكا لم تكسبها بعد ..

وقليلون داخل الولايات المتحدة نفسها هم الذين يصدقون طموحات وتصريحات الرئيس بوش بأن أمريكا قد كسبت الحرب الباردة ؛ وستكسب أيضا المعركة الاقتصادية . والمؤكد أن الحرب الباردة بأشكالها القديمة قد انتهت .. والأكثر تأكيداً أن عملية انهيار القديم قد جرت بوتيرة أسرع بكثير من بناء الجديد والبيمبل ..

هذا الجديد الذي تؤكد كل المؤشرات العلمية أنه ما زال في مرحلة النشأة والتكوين ولم يتبلور بعد في صورته النهائية ..

فرانسوا ميتران .. والهاجس الأمريكى

فى الليلة الختامية لاجتماع الأقطاب السبعة الكبار فى ميونيخ فى يوليو الماضى ؛ خرج الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بمفرده إلى الشارع بعد أن أعطى أوامر صريحة للحرس المرافق له بأن يتركه وحده ؛ وبعد جولة فى شوارع ميونيخ دخل أحد المطاعم لتناول العشاء على أنغام الأوركسترا التى كانت تعزف بعض الألحان الشعبية الألمانية ..

وحيثما اكتشف رواد المطعم شخصية الرئيس الفرنسى وقفوا كلهم يحيونه ويهتفون « تحيا فرنسا » كما قامت الأوركسترا بعزف المارسليز .. النشيد الوطنى الفرنسى ..

وفى اليوم التالى كانت صورة ميتران وهو يرفع نخب التحية لرواد المطعم الألمانى تحتل الصحف الألمانية وربما بحجم أكبر من بيان دول القمة ..

وبالتأكيد فإن ذلك لم يكن حدثا سعيدا أو حتى مسليا بالنسبة للرئيس الأمريكى جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر اللذين أصبحت ظاهرة «ميتران» تمثل لهما إزعاجا أو حتى هاجسا بالنسبة للعلاقات الأمريكية الفرنسية بشكل خاص والعلاقات الأمريكية الأوربية بشكل عام ..

ولعل أبسط ما تبادر إلى العقل الأمريكى أن ميتران تعمد أن يرد وبشكل شعبى على التحفظات الأمريكية الكثيرة على إنشاء الوحدة العسكرية الفرنسية الألمانية المشتركة والتى يبلغ قوامها ٢٥ ألف جندي كنواة لقوة أوربية مستقلة خارج حلف الأطنطى ..

وماذا بعد أن يعزف المارسليز وتصدر الهتافات بحياة فرنسا فى أعماق مدينة ميونيخ الألمانية ،والتي كانت إحدى المعازل الأولى للدعوة الهترية قبل الحرب العالمية الثانية ..

والواقع أن هذه ليست المرة الأولى التى يتحرك فيها الرئيس الفرنسى بهذا الشكل الذى يبدو عفويا وتلقائيا ، بينما هو فى واقع الأمر ومن وجهة النظر الأمريكية تكتيكات مرسومة جيدا لسياسى أوربى عتيق يحمل قدرا ليس قليلا من مشاعر الابتعاد وإن لم يكن العداء للسياسة الأمريكية الراهنة..

الفارس .. والمدينة

وقبل ذلك بأسبوع قام فرانسوا ميتران بزيارته التاريخية لمدينة سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك وقام بالتجول فى شوارعها فى مصاحبة رئيس جمهورية البوسنة ضاربا عرض الحائط بالمخاطر الشديدة التى تحيط بهذه الجولة فى مدينة محاصرة وتتعرض للقصف المدفعى الثقيل ولرصاصات القناصة الطائش والذى يختبئ فى أركان المدينة ..

وقد ساعدت زيارة « الفارس الفرنسى » على فتح مطار سراييفو وكسر الحصار المفروض والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية وأيضا قوات الأمم المتحدة

وقد كان من الممكن أن تكون المبادرة الفردية التى قام بها الرئيس الفرنسى مثيرة للإعجاب الأمريكى مثلما أثارت إعجاب العالم وأوربا بشكل خاص لو لم تكن خفايا العلاقات الفرنسية الأمريكية تكشف عن خلاف واضح ، وأحيانا محتدم ؛ بين الموقف الفرنسى والموقف الأمريكى بالنسبة للحرب المشتعلة فى البلقان ..

فبالرغم من البيانات العامة التى صدرت عن المؤسسات الدولية بما فى ذلك قرارات مجلس الأمن وقرارات قمة السبعة الكبار والتى تضم كلا من فرنسا وأمريكا والتى تتفق على إدانة الصرب ومقاطعتها إلا أن حقيقة الموقف الأمريكى كان هو إغراق أوربا فى تلك المشكلة وتوضيح عجزها عن

جلها بمفردها وتأكيد الاحتياج إلى التدخل الأمريكى ؛ وهذا تحديدا ما عبر عنه أحد المسئولين الأمريكيين الكبار لصحيفة النيويورك تايمز حين قال :

« إن أوروبا ظلت تردد فى الأعوام الأخيرة أنها قوة يعتد بها كما سعت فرنسا وألمانيا إلى خلق قوتها المستقلة خارج الأطلنطى ؛ وقد تركنا لهم الفرصة فى يوغوسلافيا ولكنهم لم يحسنوا استثمارها ؛ فبالرغم من التحرك الأوروبى على مدى العشرة شهور الماضية وإرسال قوة أوروبية لحفظ السلام إلا أنهم فشلوا فى وقف القتال ..

ولا شك أن أمريكا حاولت أن ترد بإثبات عجز أوروبا وحدها عن أى تصرف فعال حتى لو كان الأمر يتعلق بمشكلة أوروبية مثل يوغوسلافيا ..

ومن هنا نستطيع أن نفهم المغزى الحقيقى لزيارة ميتران المفردة للمدينة البلغارية المحاصرة ؛ بل إن إليزابيث جيوجى وزيرة الشؤون الأوروبية فى فرنسا لم تترك الفرصة للتخمين فى أهداف الزيارة حين قالت :

« إن هذه الزيارة كانت رد فرنسا على الجهود اللفظية والإنشائية للولايات المتحدة التى تعودت أن تقول كثيرا ولا تفعل شيئا ؛ وقد حاول ميتران أن يؤكد أن فرنسا أن تقول قليلا وتفعل كثيرا ... »

تجاوز الحدود

على أن الهاجس الأمريكى بتصرفات ومواقف فرنسا كما تعبر عنها تصرفات الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران لا تتوقف عند الخلافات التى أصبحت مطروحة حول الدور الأوروبى المستقل الذى تدعّمه فرنسا فى تحالف مع ألمانيا وقيادتهما لرحلة أوروبا الموحدة ؛ والتصور الفرنسى المعاصر لعدم وجود دور أو ضرورة لحلف الأطلنطى الذى أصبح من الصعب ؛ مثلما يقول دومينيك مواس مدير معهد الدراسات الدولية الفرنسية « القول بأن حلف الأطلنطى الذى كان أداة من أدوات الحرب الباردة فى الماضى هو نفسه الشكل الصالح لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة » .

ولكن العقدة الأمريكية إزاء الرئيس الفرنسي تفجرت بشكل أوضح فى أعقاب انفجارية الفقر السوداء فى لوس أنجلوس ، حين أسرع الرئيس الفرنسى بالقول :

« إنها إنفجارية تعبر عن صراع اجتماعى وطبقى داخل المجتمع الأمريكى، بعد أن تجاهلت إدارة الرئيس بوش تلك المشكلات سعياً وراء السيادة والهيمنة الدولية .. »

· وأيامها تصدى للرد على ميثران عدد من كبار رجال المطبخ الأمريكى وعلى رأسهم وزير الاسكان كامب الذى وصف كلمات ميثران بالوقاحة وتجاوز الحدود ..

إن القضية كما يبدو واضحة ليست فى الامكانيات والتصرفات الشخصية للزعيم الفرنسى ولكنه التحدى الذى أصبح يمثلته ويطرحه مرتبطاً بمنطلقات سياسية واجتماعية ، وأيضا على أرضية فكرية تتجه كلها فى النهاية إلى هدفين :

* دعم فكرة أوروبا المستقلة وتقليص النفوذ الأمريكى الذى كانت تفرضه دواعى الأمن فى أوروبا الغربية فى مرحلة انقسام العالم إلى معسكرين ..

* رفض فكرة النفوذ الأمريكى بالسيادة الدولية ليس فقط من منطلقات اقتصادية وعسكرية ؛ بل والأهم من ذلك منطلقات فكرية ..

فالرئيس الفرنسى ميثران بأفكاره « الاشتراكية الديمقراطية » يرفض نمط التطور الاجتماعى الأمريكى ؛ ويعتقد أن هناك خلافاً واضحاً فى المنطلقات الرأسمالية الفجة التى يقوم عليها هذا المجتمع واقتصاده إلى أسس العدالة الاجتماعية وهذا ما عبر عنه تحديداً بعد أحداث لوس أنجلوس، ولذلك فلقد تجاوز ؛ من وجهة نظر بعض المحللين الأمريكيين ؛ الموقف الديجولى التقليدى إزاء دور الولايات المتحدة ورفض سيطرتها على أوروبا حينما قرر ديجول انسحاب فرنسا من الجناح العسكرى لحلف الأطنطى عام ١٩٦٦ ..

ولكن ميثران ؛ والرأى لنفس مجموعة المحللين الأمريكيين ؛ أقرب إلى نابليون المعاصر الذى أراد أن يقود ثورة إصلاحية ..

ويقول النيويورك تايمز : « لقد كانت هناك دائما خلافات بين فرنسا وأمريكا ولكن العلاقات في السنة الأخيرة ؛ وتصديدا مع بداية هذا العام تميزت بالغضب المتبادل ..

ويبدو أن نهاية الحرب الباربة بين المعسكرين ؛ واختفاء الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي ، قد خلقت تناقضات جديدة بين البلدين قوامها عدم الثقة من جانب الولايات المتحدة والرفض الفرنسي للطموح الأمريكي بالانفراد بالقيادة العالمية ..

وتقول بعض الوثائق التي نشرتها الصحف الفرنسية عن الاجتماع الذي تم في الشهر الماضي في باريس بين جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي ورونالد دumas وزير الخارجية الفرنسي : إنه كان اجتماع مواجهة واضحة بين تصورين مختلفين تماما ، ليس فقط فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الفرنسية بل وبالعلاقات الدولية ..

وتقول هذه الوثائق ان الاجتماع الذي استمر لعدة ساعات انتهى بتساؤل غاضب من بيكر « هل أنتم في النهاية معنا أم ضدنا ؟ »

وكان رد دumas « إننا لا يمكن أن نقبل أن تكون الدبلوماسية الدولية مجرد عرض لرجل واحد ، إنكم في أمريكا تنظرون لأفكارنا بالنسبة لمستقبل أوروبا على أنها بالضرورة معادية لكم ..

ولسنا هنا بصدد الانحياز إلى تساؤلات بيكر وهي مشروعات إجابات دumas وهي منطقية ، ولكن الواقع يقول إن حجم الخلافات الفرنسية الأمريكية قد أصبح أكبر بكثير من مجرد تناقضات ثانوية قابلة للحل على المدى القريب أو البعيد مثلما كان يحدث في الثلاثين عاما الماضية .. حقيقة أن فكرة « البيت الأوربي الواحد » من البرانس حتى الأورال كانت حلماً للجنرال ديغول نادى به وسعى إلى تحقيقه في ظل ظروف صعبة ومعقدة ، كانت أوروبا فيها مقسمة إلى معسكرين وحلفين كبيرين في الشرق والغرب ، وكان الاحتياج إلى الوجود والدعم الأمريكي ضرورة لإجراء التوازن بين الشرق الأوربي والغرب الأوربي ..

وحقيقة أيضا أن هذه الفكرة « البيت الأوربي الواحد » كانت شعاراً تكتيكيا حاولت أن تستخدمه القيادة السوفيتية السابقة منذ أيام برجنيف

حتى أيام جورباتشوف الأولى لشق صفوف التحالف الغربى على أساس جذب أوروبا الغربية بعيدا عن يقفون على الطرف الغربى من الأطلنطى (أمريكا وكندا) ..

ولكن المثير ؛ والمنطقى أيضا ؛ أن فكرة البيت الأوربى الواحد والقوى بدأت تمثل عاملا جاذبا وقويا بعد انهيار المعسكر الشرقى وبعد انهيار سور برلين ...

ففى ظل التغيرات الجديدة أصبح الطريق من الناحية العملية مفتوحا ليس فقط لوحدة أوربية غربية على نمط اتفاقية ماستريخت بل واتحادا أوربيا شاملا يضم دول الشرق والوسط الأوربى التى خرجت من عباءة المعسكر الآخر والمنهار ..

ليس هذا فقط بل إن حلف الأطلنطى الذى كان ضرورة دفاعية تضم طرفى الأطلنطى (أوروبا وأمريكا) فى مواجهة الحلف الآخر ؛ قد أصبح غير ذى موضوع ؛ وأصبح من الصعب البحث له عن أهداف وبالتالي مبررات قوية لوجوده واستمراره ..

ومن هذا المنطلق تصبح الهواجس والتحفظات الأمريكية على إقامة القوة الفرنسية الألمانية المشتركة قائمة على غير أساس واقعى ؛ هكذا يقول دومينيك مواس مدير معهد الدراسات الدولية الفرنسية ..

ففرنسا تريد أوروبا موحدة وقوية ومستقلة عن أمريكا وليست معادية لها، وعلى الولايات المتحدة أن تتفهم طبيعة المرحلة الجديدة فى العلاقات الأوربية الأمريكية ؛ إذ ليس من المعقول أن تعمل على إضعاف أوروبا لتبدو هى قوية ..

هذا هو التصور الفرنسى مضافاً إليه تساؤلات كثيرة حول مشروع الدفاع الفضائى العسكرى الذى أعلنت البنتاجون البدء فى العمل فيه عام ١٩٩٧ ، وهو مشروع عسكرى ضخمة ومكلف ويعتبر بديلا عن مشروع حرب الفضاء الذى خطط له الرئيس الأمريكى رونالد ريجان .. ويتسائل مدير معهد الدراسات الدولية الفرنسية ..

هل تنزعج أمريكا من نواة فرنسية ألمانية لقوة أوربية مستقلة بينما المطلوب منا ألا ننزعج لمشروعها العسكرى الضخم ..

ولنتسائل .. لماذا الآن ؟ وضد من ؟!

تساؤلات محيرة !!

ويبدو أن الصراع الفرنسي الأمريكى قد بدأ يأخذ أبعاداً دولية أخرى خارج إطار أوروبا وخارج إطار عائلة الأطلنطى ...

فبعيدا عن مجالات الصراع الخاصة بوجود قوة عسكرية واقتصادية أوروبية مستقلة : وبعيدا عن الخلافات المحتمة حول السياسة الزراعية لدول السوق المشتركة والتي تنزعها فرنسا وتتهمها أمريكا بأنها أدت إلى أضرار جسيمة بالمزارع الأمريكى ..

وبعيدا أيضا عن نيران سرايفو وخلافات قمة ميونيخ الأخيرة ..

فإن ثمة تساؤلات خطيرة بدأت الصحف الفرنسية تطرحها حول حادث اغتيال الرئيس الجزائرى محمد بوضياف منطلق من أسس جديدة ومثيرة ..

وتذهب بعض الأوساط الفرنسية إلى التركيز على الحماس الفرنسى لتجربة بوضياف والمساندة المطلقة للرئيس الفرنسى ميتران فى سياساته وتوجهاته فى المصالحة وإعادة بناء الاقتصاد الجزائرى ووضع أسس للاستقرار الاجتماعى ..

وتلمح هذه الأوساط إلى أنه كان مخطئا أن يقوم بوضياف بزيارة لفرنسا هذا الشهر : وأنه كانت هناك مشروعات كثيرة مشتركة لفتح أفاق واسعة للتعاون الفرنسى الجزائرى ..

وقد كان هناك من الواضح : مثلما ألمحت الأوساط الدبلوماسية والصحفية الفرنسية : قلق أمريكى إزاء هذا التقارب ..

فهل يحسب ذلك فى إطار الصراع الفرنسى الأمريكى !!

أو بمعنى آخر الصراع الأوروبى الأمريكى فى الشرق الأوسط ..

سؤال سابق لأوانه ...

ولكنه يستحق البحث والتفكير ..

ألمانيا تخرج علم النص .. !!

أثار قرار البنك المركزي الألماني « بوند سبانك » برفع سعر الفائدة على المارك ردود فعل واسعة على النطاق العالمي وخاصة في الأوساط الأمريكية..

ولم تقتصر ردود الأفعال على الجانب الاقتصادي فقط الذي زاد من هموم المخططات الأمريكية في استعادة قوة الدفع للاقتصاد الأمريكي وانتشاله من هوة الانكماش الطويل الذي يتردى فيه ..

ولكن القرار أثار ، وبشكل أكثر حدة : التوجسات السياسية الأمريكية إزاء الدور الذي تحاول ألمانيا أن تلعبه على الساحة الأوروبية والدولية والهدف الذي تسعى إليه ؟

فليس المهم أن ترفع ألمانيا سعر الفائدة على المارك ..

ولكن الأهم من ذلك أن هذا القرار قد اتخذ بعد عدة أيام من انقضاء قمة ميونيخ للدول السبع الكبرى والتي أعلن فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش مطلباً محدداً من زملاء القمة وخاصة الألمان بعدم رفع سعر الفائدة لمساعدة الاقتصاد الأمريكي للخروج من كبوته ..

وجاء القرار الألماني الأخير ضارياً عرض الحائط بالنصيحة الأمريكية بمغزاهما الاقتصادي والسياسي وكأنه إعلان واضح للخروج على الخط وبشكل كامل ويأنه قد أن الأوان لأن تفهم أمريكا أنها ليست فوق الجميع ..

ولقد جاء هذا القرار الألماني الاقتصادي وبمضمونه السياسى مواكباً
لمعركة أخرى تدور على الساحة الألمانية والأمريكية أثارها قرار آخر
وبمضمون عسكري سياسى هذه المرة ..

فمنذ قررت الحكومة الألمانية برئاسة المستشار كول إرسال الطراد
الحربي « بايرن » للانضمام إلى قافلة الأمم المتحدة في فرض الحصار على
الصرب ، والتساؤلات المشروعة وأحياناً غير المشروعة ، تتردد وبقوة في
محاولة لتفسير هذه الخطوة الألمانية غير المسبوقة ..

فحتى صدور هذا القرار وإبحار الطراد الألماني إلى مياه الأدرياتيك ومنذ
إنشاء جمهورية ألمانيا الفيدرالية عام ١٩٤٨ على أنقاض ألمانيا الهتلرية
المهزومة في الحرب العالمية الثانية ؛ لم تشارك ألمانيا عسكرياً في أية مهمة
أو عملية خارج الحدود الألمانية ...

والدستور الألماني ، الذي لعب الحلفاء المنتصرون دوراً في صياغته
وتوجيهه ، استهدف ذلك وعن قصد كمحاولة لتطمين الحلفاء من جانب
وتأكيداً على أن الدولة الديمقراطية الجديدة بعيدة كل البعد ، عن إحياء أو
بعث النزعات العسكرية التي ارتبطت بتاريخ ألمانيا منذ وحدتها عام ١٨٧٠ ؛
تلك النزعات التي تسببت في مدى خمسين عاماً منذ نهاية القرن الماضي
وبداية القرن العشرين ، في حربين عالميتين مدمرتين ١٩١٤ ، ١٩٣٩ مضافاً
إليهما حرباً أوروبية نصف عالمية حينما اجتاحت القوات الألمانية فرنسا بعد
عام واحد من وحدتها الأولى ١٨٧١ ..

وبغض النظر عما تثيره بعض القوى الداخلية في ألمانيا وأساساً الحزب
الاشتراكي الديمقراطي واتهام المستشار كول بأنه تجاوز نصوص الدستور
الألماني بقراره غير المسبوق ..

وبغض النظر عما يدافع به أنصار كول ومؤيدي القرار بأن ألمانيا ومنذ
دخلت حلف الأطلسي وأصبحت عضواً فاعلاً وأساسياً فيه قد ساهمت
دائماً بالرجال والعتاد سواء في مناورات الحلف أو في تخطيطاته العسكرية
وأحياناً خارج الأراضي الألمانية ... وأن المسموح به من الحركة داخل حلف
الأطلسي يمكن أن يكون مسموحاً به خارجه ..

وبغض النظر عن كل هذه الحجج والحجج المضادة التي تمتلئ بها هذه الأيام مساحة المناقشة على الأرض الألمانية فى الصحف وأجهزة الإعلام والبوندستاج (البرلمان) إلا أن التحفظات ؛ وبمعنى أدق المخاوف الأمريكية لا تتوقف كثيراً عند هذه المناقشات الفقهية والدستورية ..

فالقضية ليست المشاركة الألمانية النشطة فى بعض الأعمال العسكرية فلقد كانت ألمانيا طوال السنوات الماضية عضواً نشطاً ومتميزاً فى الجناح العسكرى لحلف الأطلسى إلى الدرجة التى أدت ولأول مرة منذ سنوات إلى انتخاب ألماني كسكرتير عام لحلف الأطلسى (و . مانفريد) بعد أن كان هذا المنصب ومنذ إنشاء الحلف حكراً على الأمريكين وكان آخرهم الكسندر هيج الذى ترك منصبه فى الحلف فى أوائل الثمانينات ليكون أول وزير خارجية للرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان ..

ولكن الحذر والتوجس الأمريكى ينبع هذه المرة من توقيت القرار وأهدافه ..

فمنذ أكثر من عام ؛ وإبان حرب الخليج ، طالبت الولايات المتحدة بل والحت فى مشاركة ألمانية عسكرية فى قوات التحالف التى دخلت الحرب ضد العراق لتحرير الكويت ؛ وظلت ألمانيا عازفة بل ورافضة تحت دعوى هذا النص الدستورى الذى يحرم إرسال قوات ألمانية خارج الأراضى الوطنية واكتفت ألمانيا بدفع مساهمتها المادية فى نفقات حرب الخليج (٨ مليار دولار) وإرسال بعض القوات إلى قواعد حلف الأطلسى فى تركيا ...

وهو نفس الموقف الذى اتخذته اليابان وتحت نفس الدعوى وهو أن الدستور اليابانى ؛ والذى لعب الأمريكين دوراً كبيراً فى صياغته بعد هزيمة اليابان ؛ يحرم إرسال قوات يابانية خارج أراضىها وبفقت اليابان التزاماتها المادية فى تغطية نفقات حرب الخليج (١٣ مليار دولار) ..

والغريب أن يتوأكب الخروج الألمانى على النص مع الخروج اليابانى على النص عندما قرر البرلمان اليابانى مؤخراً تغيير الدستور للسماح بإرسال فرقة يابانية للمساهمة فى قوة حفظ السلام التى أرسلتها الأمم المتحدة إلى كمبوديا ..

والخروج الألماني على النص ؛ من وجهة النظر الأمريكية ؛ أخطر بكثير
من الخروج الياباني ..

فألمانيا بعد وحدتها الثانية (١٩٩٠) تعود لتحتل من ناحية الجيوبولتيك
القلب الأوربي بشريا وجغرافيا ؛ وتتحالف مع فرنسا العدو التاريخي علي
مدى قرن ، ليمثل الاثنان القوة الدافعة الرئيسية التي صاغت اتفاقية
ماستريخت للوحدة الأوربية ؛ ويبني الاثنان معاً القوة الأوربية المستقلة (خارج
إطار حلف الأطلسي) والتي تمثلت في إنشاء الفرقة الألمانية الفرنسية
المشتركة (٣٥ ألف جندي) كنواة للقوة الأوربية المستقلة ..

وألمانيا ومعها فرنسا تدفعان القوى الأوربية إلى المشاركة النشطة :
والعسكرية في الأساس لوقف نزيف الحرب في البلقان وهناك بالفعل ١٤
ألف جندي من قوى حفظ السلام الأوربية بينها فرقة ألمانية تقف على
الخطوط الفاصلة بين جمهورية الصرب وجمهورية كرواتيا وسلوفينيا ..

كما تطالب ألمانيا وفرنسا بتدخل عسكري مباشر لوقف عدوان الصرب
على جمهورية البوسنة والهرسك في مواجهة تردد أمريكي يصير على أن يظل
التدخل الأوربي والأمريكي في هذه المشكلة محدداً في فرض الحصار على
الصرب لإرغامها على وقف العدوان ...

وحينما سئل الرئيس الأمريكي جورج بوش في أعقاب قمة ميونيخ عن
الخلافا بينه وبين عدد من الدول الأوربية (ألمانيا وفرنسا) حول قضية
البوسنة والهرسك ولماذا لا تواجه أمريكا جوهر المشكلة السياسية في البلقان
وتتدخل عسكريا ..

أجاب الرئيس بوش « إننا لن نستخدم القوات الأمريكية لحل مشكلات
سياسية !!

وأضاف الرئيس الأمريكي أن مشاركة الولايات المتحدة في فرض
الحصار على الصرب هو لإرغامها لفك الحصار عن سراييفو وذلك لأغراض
إنسانية بحتة ..

والقضية هنا ليست مناقشة منطق الرئيس بوش والفرق التي يضعها
بين المفزى الإنساني والمفزى السياسي ومتى تتدخل أمريكا عسكريا ؛ ومتى
لا تتدخل ..

ولكن المؤكد أن الموقف الأمريكي الراض لأى تدخل عسكري مباشر فى
البلقان ؛ هو محاولة لكبح جماح الرغبة الألمانية الفرنسية المشتركة فى أن
تلعب الدولتان دور رجل البوليس الأوربي ..

الأمر الذى يعنى من وجهة النظر الأمريكية تجاوز الدور الأمريكى
الأوربي ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ..

دور القائد والرائد والموجه عسكريا واقتصاديا ..

وهذا تحديدا ما أثار المخاوف ، بل والغضب الأمريكى ، إزاء القرارين
الأخيرين لألمانيا .. رفع سعر الفائدة على المارك الألماني .. وإرسال الطراد
العسكري « بايرن » للانضمام إلى قافلة الأمم المتحدة فى فرض الحصار
على الصرب ..

لقد كان التفوق الاقتصادى الألماني مسموحا به ؛ بل ويمباركة أمريكية
حتى الأعوام الأخيرة الماضية ..

ففى أيام انقسام العالم إلى معسكرين ، والوضع الجغرافى لألمانيا
الغربية التى كان يجعلها المخفر الأمامى للمعسكر الغربى كله فى المواجهة
الاقتصادية والعسكرية للمعسكر كله ؛ كان النجاح الاقتصادى الألماني ،
وبغض النظر عن بعض التناقضات الثانوية ؛ هو فى النهاية دافعا لتنشيط
معسكر اقتصاديات السوق الحر الذى تقوده الولايات المتحدة ..

ولكن ومنذ انهيار سور برلين والوحدة الألمانية والانهيار التام للمعسكر
الأخر ؛ بدا واضحا أن هذا التفوق الاقتصادى الألماني يصب فى طواحين
أخرى خارج إطار الأوعية الأمريكية بل وعلى حسابها .. فبالرغم من النفقات
الباهظة التى تكلفتها عملية ضم الأقاليم الشرقية الخمسة والتى كانت تسمى
ألمانيا الديمقراطية (حوالى ١٣٠ مليار مارك) إلا أن المؤشرات الاقتصادية
الأخيرة تؤكد صحة وعافية الاقتصاد الألماني ؛ فالناتج القومى الإجمالى قد
زاد بمعدل ٢ ٪ هذا العام وهو معدل أكبر مما كان متوقعا (١.٥ ٪) ..

كذلك انخفض معدل التضخم دون مستوى ٤ ٪ بعد أن كان (٤.٨ ٪)
وهى أقل نسبة تضخم فى الدول الصناعية الكبرى ؛ إضافة إلى هبوط نسبي

فى معدلات البطالة فى شطرى ألمانيا ، ومعنى ذلك بوضوح أن الاقتصاد الألماني صحيح ومعافى ليس فقط مقارنا بمعدلات الدول السبع الصناعية الكبرى : بل وبشكل أخص مقارنا بالاقتصاد الأمريكى الذى يعانى من حالة الانكماش والتردى فى معدلات الإنتاج والإنفاق العام والزيادة المضطربة فى معدلات البطالة ..

وإذا أضفنا إلى ذلك أن ألمانيا تحتل المقدمة فى مجموعة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم - الصحة - الإسكان - إعانات البطالة) فإن الاقتصاد الألماني بأوضاعه الحالية يظل هو الاقتصاد الأوربى المتفوق ..

وإذا تجاوزنا المرحلة الانتقالية الخاصة بالوحدة بكل مشاكلها والتي من المتوقع أن تستمر لخمس سنوات قادمة : فإن الاقتصاد الألماني : وفقاً للتوقعات العلمية : سيصبح العامل الحاسم والأساسى فى تحديد اقتصاديات أوروبا كلها ؛ ليس فقط على مستوى دول السوق الأوربية المشتركة أو الموحدة بل وعلى مستوى أوروبا كلها شرقاً وغرباً .. من الأورال حتى البرانس .. فحتى فى كل هذه الظروف الانتقالية تعد ألمانيا أكبر دولة تقدم مساعدات مادية وتكنولوجية لدول شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث الجديد ..

إن الظروف الدولية الجديدة التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتى والمعسكر الشرقى هى التى جعلت من هذا التفوق الاقتصادى الألماني هاجساً أمريكياً مزعجاً بعد أن كان رصيداً مواتياً .. فلقد أصبح لهذا التفوق الاقتصادى قواعد سياسية مستقلة كما بدا واضحاً أنه بصدد وضع أسس للاستقلالية العسكرية ..

وفى الشهر الماضى أصدر صحفى بريطانى رواية من نوع الخيال العلمى أثارت اهتماماً واسعاً فى الأوساط السياسية الأوربية والأمريكية ؛ رغم قيمتها الفنية المحدودة ..

وتقوم الرواية على تصور لأوروبا والعالم فيما لو كانت ألمانيا قد انتصرت فى الحرب العالمية الثانية ..

وتحكي الرواية كيف نجح هتلر في توحيد كل أوروبا تحت الزعامة الألمانية وخلق سوقا أوروبية واحدة وعملة أوروبية واحدة وبنكا أوروبيا موحدا .. وكيف وقفت الولايات المتحدة معزولة وحيدة على الطرف الآخر من الأطلسي ، تأكلها من الداخل نيران الصراعات العنصرية والطائفية والقومية مع انهيار اقتصادي واجتماعي ..

لقد احتفى النقاد السياسيون ، وليس نقاد الأدب بهذه الرواية الخيالية .. أحدهم قال في النيويورك تايمز ..

إن هناك فيما يبدو تشابها كبيرا بين أحداث الرواية وبين ما يجري هذه الأيام ...

مع فارق أساسي ...

لقد أنشأ هتلر البنك الأوربي الموحد في برلين . في حين يسعى هيلموت كول بأن يكون هذا البنك في ميونيخ ...

أوروبا الصغرى ... والبحث عن بديل

من الواضح أن الاستفتاء الفرنسى الأخير على معاهدة ماستريخت لم يحسم شيئاً ..

وظلت القضايا والمشاكل المطروحة على الساحة الفرنسية ، بل وعلى الساحة الأوروبية الواسعة قبل الاستفتاء هى نفسها المطروحة بعد الاستفتاء .

فإذا كان هناك هامش ضئيل فوق الـ ٥٠ ٪ قالوا نعم فهناك أيضاً هامش ضئيل تحت الـ ٥٠ ٪ قالوا لا .. أى أنه لا يمكن الادعاء بأن هناك نصراً لطرف وهزيمة لطرف آخر ..

وأغلب الظن أن الموقف بالنسبة لاتفاقية ماستريخت سيظل على ما هو عليه فرنسا وأوروبا حتى يلجأ المتضررون إلى القضاء .

والقضاء هنا يعنى ، وحتى تجد أحداث قد ترجح كفة أحد الطرفين أو قد تؤدى من الناحية العملية إلى إطالة فترة « اللا حسم » وعدم القدرة على اتخاذ القرار ..

وهناك بالفعل أحداث هامة على الطريق المفترض أنها ستلعب هذا الدور ..

فهناك مؤتمر القمة لدول السوق الأوروبية الإثنى عشر والذي سيعقد فى لندن فى منتصف أكتوبر القادم ..

وهناك قبلها مناقشات البرلمان الألمانى (البوندستاج) للاتفاق والتصويت عليها التى ستبدأ فى بون فى ٧ أكتوبر ..

ثم هناك المناقشات والتي بدأت إرهاصاتهما في مجلس العموم البريطاني والذي من المفترض أن يطرح عليه التصويت على الاتفاقية في وقت لاحق قد يكون نهاية أكتوبر ..

مؤشرات جديدة

ولكن الاستفتاء الفرنسي ونتائجه المنقسمة على نفسها قد أبرزت من ناحية أخرى عوامل ومشاكل جديدة ، يعتبرها البعض مؤشرات غير مسبوقة قد تلعب دوراً متعاضداً في المستقبل القريب وقد يكون لها دورها وتأثيراتها العميقة ليس فقط بالنسبة لمستقبل الوحدة الأوروبية أو القضايا المتعلقة بها : بل ربما كان لها صداها العالمي وتحديدأ بالنسبة للخريطة السياسية والاجتماعية في المجتمعات المعاصرة ..

فالتحليلات المتأنية لنتائج الاستفتاء الفرنسي الأخير لم تركز على الانقسام الحاد في المجتمع الفرنسي بين من قالوا « نعم » ومن قالوا « لا » ففرنسا شهدت قبل ذلك انقسامات حادة كثيرة ..

ولكن هذه الانقسامات كانت تقوم على أسس سياسية وفكرية ، وفي العشرين عاماً الماضية ، أي بعد انتهاء ظاهرة ديغول في أواخر الستينات والاستفتاء الذي أطاح به ، ظلت فرنسا شبه منقسمة بين تحالف اليسار الذي يقوده الاشتراكيون وتحالف اليمين المتمثل في الديجوليين وتحالف الوسط ..

وكان هامش الكسب والخسارة في كل الانتخابات التي جرت في فرنسا يتراوح بين نسبة ٢ إلى ٥ ٪ ..

ولكن الانقسام الذي أسفر عنه الاستفتاء الأخير اتخذ طابعا آخر .. فهو لم يكن بين اليمين واليسار ؛ بين الأحمر والأصفر والرمادي بل جاءت التحليلات لتؤكد خلط شبه كامل لكل الأوراق والمنابر السياسية والفكرية .. فلقد انقسم الاشتراكيون أنفسهم بين نعم ولا ..

وجرى ذلك على كل الأحزاب والتنظيمات الفرنسية الكبيرة .. كذلك جرى انقسام فى التصويت أحياناً على أسس إقليمية وأحياناً على أسس ثقافية ..

فلأول مرة فى فرنسا .. على الأقل فى الأربعين عاما الماضية .. يصوت سياسيون بارزون يمثلون اتجاهات سياسية وفكرية متباينة ومتناقضة فى اتجاه واحد ؛ فجيسكار ديستان زعيم حزب الوسط (الاتحاد من أجل الديمقراطية) وجاك شيراك الزعيم الديجولى (الاتحاد من أجل الجمهورية) وميشيل روكار الزعيم الاشتراكى اليسارى يصوتون بنعم ..

ومن ناحية أخرى يصوت جان بيير شوفنمننت وزير الدفاع الاشتراكى السابق وليوفيل جوسبان السكرتير العام للحزب الاشتراكى « بلا » جنبا إلى جنب مع شارل باسكوا وزير الداخلية السابق فى العصر الديجولى وفيليب سوجان وزير العمل الديجولى وميشيل دوبريه رئيس الحكومة فى عهد ديغول ..

وقد أوضحت الاحصائيات التى قامت بها معاهد التحليل والدراسات عن نتائج الاستفتاء الفرنسى أنه بالنسبة للحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم فقد صوت ٧٠ ٪ بنعم بينما صوت ٣٠ ٪ ضد الاتفاقية ..

أما بالنسبة لحزب الوسط (الاتحاد من أجل الديمقراطية) فقد انقسم التصويت فى الحزب إلى ٦٢ ٪ مع ، ٢٨ ٪ ضد ..

أما الحزب الديجولى (الاتحاد من أجل الجمهورية) فقد عارض ٥٨ ٪ من الذين أدلوا بأصواتهم ضد الاتفاقية بينما أيدوا ٤٢ ٪ ..

ومعنى هذا الانقسام الواضح فى الأحزاب الفرنسية الكبرى والذى كان رأسيا من القاعدة إلى القمة ؛ أن التصويت على معاهدة ماستريخت لم يستند على قاعدة سياسية أيديولوجية موحدة يمكن أن تقدم تبريرا للرفض أو القبول ..

بل إنه من المثير أن التماسك الحزبى النسبى فى التصويت قد اقتصر على اليمين المتطرف متمثلا فى الجبهة الوطنية ذات الاتجاه الفاشى التى يقودها جان مارى لويان ..

وأيضاً أقصى اليسار متمثلاً في الحزب الشيوعي الفرنسي وقيادته التقليدية (هناك إنقسامات جرت مؤخراً داخل الحزب)

وهذا الالتقاء بين طرفي المعادلة السياسية القديمة (اليمين المتطرف و اليسار المتطرف) قام على أرضية متناقضة تماماً ..

فبينما رفض أنصار الجبهة الوطنية الاتفاقية من موقع المعارضة لفتح الحدود الفرنسية للمهاجرين وفتح الباب أمام المزيد من إفساد المجتمع الفرنسي النقي ..

رفض الشيوعيون الاتفاقية على أساس عكسي تماماً ، إذ أنها من وجهة نظرهم توحد صفوف الشمال الغني ضد الجنوب الفقير وتساعد على المزيد من استنزافه ...

وقد أشارت الإحصائيات إلى أن الانقسام الفئوي كان أكثر وضوحاً من الانقسام السياسي ..

فنتقول هذه الإحصائيات أن ٦٨ ٪ من الكوادر الإدارية العليا قد صوتوا لصالح الاتفاقية بينما صوت ٤٨ ٪ من الكوادر الإدارية الوسطى ضدها ..

وصوت ٥٥ ٪ من العمال مع الاتفاقية بينما صوت ٤٥ ٪ ضدها ..

أما المزارعون ، فبالرغم من أنهم كانوا يمثلون القاعدة الرئيسية للمعارضة ، فلقد صوت أكثر من ٤٠ ٪ منهم مع الاتفاقية ..

بل إنه من الممكن الخروج بدلالات أهم بالنسبة للفئات العمرية وموقعها من التصويت ..

فالجيل الأكبر (أكثر من ٦٠ سنة) يصوت لصالح الاتفاقية بنسبة ٥٦ ٪ والجيل الأصغر (بين ٢٠ - ٣٠ سنة) يصوت لصالح الاتفاقية بنسبة ٥٢ ٪

أما الجيل الوسط (٣٠ - ٥٠ سنة) فيصوت ضد الاتفاقية بنسبة ٥٤ ٪ ..

وإذا إنتقلنا من المعايير العمرية والفئوية إلى التقسيمات الجغرافية والإقليمية فسنجد أن سكان باريس يصوتون لصالح الاتفاقية بأغلبية تصل

إلى ٥٨ ٪ كذلك فإن منطقة الألزاس ، وهى المنطقة التى جرى على أرضها الصراع الفرنسى الألمانى لمدة قرن وعاصمتها ستراسبورج فهى تصوت لصالح الإتفاقية بنسبة تصل إلى ٦٥ ٪ ..

بالرغم من أن الغالبية العظمى لهذه المقاطعة ليست من مؤيدى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الحاكم ..

بينما يسفر التصويت فى منطقة مرسيليا والتى تعتبر أحد معازل الحزب الاشتراكى عن أغلبية واضحة ضد الاتفاقية (حوالى ٦٠ ٪) ..

إن كل هذه الإحصائيات تؤكد أن العامل الفكرى والأيدىولوجى الذى تقوم عليه الأحزاب الفرنسية لم يكن هو العامل الحاسم فى التصويت مثلما كان الأمر من قبل ..

وهى فيما يبدو ليست ظاهرة فرنسية فهناك مؤشرات كثيرة فى انتخابات أوربية جرت هذا العام أو العام الذى انقضى توضح أنه فى ظل الظروف والمتغيرات السياسية والدولية التى جرت وتجرى على الساحة العالمية كلها : وليست على الساحة الأوربية وحدها : فإن العوامل الفكرية والأيدىولوجية التى كانت تقوم عليها التصنيفات الحزبية والسياسية القديمة قد بدأت تتراجع أمام عوامل ومكونات أخرى جديدة ..

ولا يستطيع أحد أن يزعم حتى الآن طبيعة هذه المكونات وخطوطها السياسية والاجتماعية العريضة ..

ولكن المؤكد أن ثمة فراغا فكريا وأيدىولوجيا فى التصنيفات السياسية القائمة قد يحتاج إلى بعض الوقت لإعادة صياغته حتى يستطيع مواكبة حركة وتطور المجتمعات المعاصرة ..

الصفري أم الموحدة

أما القضية الثانية والغير مسبقة والتى أسفرت عنها نتائج الاستفتاء الفرنسى الأخير فهو الحديث عن « أوربا الصفري » كبديل مؤقت عن أوربا الموحدة ..

لقد انطلقت هذه الفكرة الجديدة فى أعقاب اللقاء الذى تم مؤخرا بين الرئيس الفرنسى ميتران والمستشار الألمانى كول وذهبت التقارير الصحفية

والدبلوماسية مثلما نشرت صحيفة « دى فيلت » الألمانية إلى أن كول وميتران اتفقا على إقامة أوروبا الصغرى بين فرنسا وألمانيا ودول البينلوكس وهى بلجيكا وهولندا ولكسمبورج ..

وبالرغم من النفي الألماني والفرنسى الرسمى لهذه التقارير إلا أن تصريحات جاك ديللور رئيس المجموعة الأوربية فى بروكسل فى اجتماعه مع بعض رجال الأعمال : أعطت مصداقية لهذه التكهنات حين أكد أنه لا يستبعد أن يتخذ عدد من الدول الأوربية مبادرة ما إذا تباطأ البعض فى اقرار معاهدة ماستريخت ، وعلى أساس أن تلحق هذه الدول بركب الوحدة بعد ما تفرغ من تنظيم بيتها من الداخل ..

كذلك فإن الإجراءات العملية التى اتخذها البوندسبانك – البنك المركزى الألماني – لحماية ودعم الفرنك الفرنسى قد أكدت الحماس الألماني إلى دعم التحالف مع فرنسا إلى مدى إقامة نموذج لأوروبا الصغرى الموحدة وتقديم التضحيات اللازمة ..

فالقضية الألمانية كانت تمثل حجر الزاوية فى الاستفتاء الفرنسى الأخير.. والذين قالوا « نعم » وأيضا الذين قالوا « لا » كانوا يستندون إلى العامل الألماني إذا صح التعبير ..

فلقد ذهب المؤيدون إلى أن تحالفا ألمانيا فرنسيا يمكن أن يقدم أساسا متينا لأوروبا القوية الموحدة ويتجاوز العداء والصراع التقليدى والتاريخى بين البلدين الذى أدى إلى حربين عالميتين .. ويستند هؤلاء إلى المشروعات الاقتصادية والعسكرية المشتركة بين البلدين والتى أثبتت فاعليتها وخاصة إقامة الوحدة العسكرية الفرنسية الألمانية المشتركة (٢٠ ألف جندي) والتى يمكن أن تحقق لأوروبا قوتها المستقلة الذاتية بل وتمثل معادلا للقوة الأمريكية..

بينما الذين عارضوا الاتفاقية يذهبون إلى أن ألمانيا بعد تحقيق وحدتها قد أصبحت هى الأقوى وهى المرشحة للسيطرة والقيادة وتحقيق الحلم الهتلرى فى السيطرة على فرنسا وبدون حرب ..

ويشيرون إلى أن النزاعات العرقية ما زالت موجودة فى الدستور الألماني نفسه .. فالجنسية فى ألمانيا تمنح على أساس حق الدم (الآرى النقى) ولذلك فهناك أكثر من ستة مليون أجنبى يعيشون على الأرض الألمانية

وبعضهم ولدوا فوقها ويحرمون من الجنسية .. بينما تمنح الجنسية الفرنسية على أساس الأرض ، أى لكل من أقام وعمل على الأرض الفرنسية لمدة معينة ..

ويشيرون كذلك إلى أن الألمان أنفسهم ما زالوا مترددين حول توحيد القيادة المركزية للوحدة العسكرية الفرنسية الألمانية المشتركة ..

والمؤيدون يستندون إلى منطق أهمية ألمانيا الأوروبية بينما يثير المعارضون المخاوف من تحقيق أوروبا الألمانية ..

ووسط هذه المخاوف والحسابات المضادة تبرز فكرة أوروبا الصغرى لتثير وتوسع من شقة الجدل والخلاف ليس في فرنسا وألمانيا وحدهما بل وفي أوروبا كلها والتي ما زالت تسعى وحتى إشعار آخر إلى تحقيق حلم اسمه .. الولايات المتحدة الأوروبية ..

فيللم براندت .. والمسألة الألمانية

هناك قادة وزعماء أسهموا بشكل أو بآخر فى تاريخ بلادهم وتركوا علامات طريق تذكّر لهم ؛ ولكن الحديث عنهم يظل دائما فى إطار التاريخ والذكرى ..

وهناك قادة وزعماء ؛ وبالرغم من وفاتهم واجتفائهم عن الساحة ؛ إلا أن الحديث عنهم يتصل ؛ ليس فى إطار الذكرى والتاريخ ؛ ولكن فى إطار تقييم الحاضر والمستقبل وذلك لأنهم أضافوا إلى الزعامة والقيادة تصورا متكاملا مازال مطروحا سواء بالنسبة لبلدهم أم للعالم الذى يعيشون فيه ..

ومن هؤلاء ولا شك يبرز فيللى براندت الزعيم الألمانى الكبير والشخصية الدولية المتميزة والذى توفى هذا الأسبوع ..

لقد ارتبط براندت بالمسألة الألمانية فى طرحها الدولى والعالمى ولدة تزيد عن النصف قرن ..

فلقد شهد الطموح الألمانى الجارف للزعامة الأوربية والعالمية فى الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، من خلال القوة والقهر والتعصب العرقى كما مثله النازيون فى ذلك الوقت ..

وكان موقفه معارضا على طول الخط الأمر الذى أدّى إلى قراره من ألمانيا وقيامه بدور نشط فى العمل من أجل إسقاط النازية ..

كما ارتبط براندت بالمرحلة الثانية للمسألة الألمانية فى الفترة التى أعقبت تقسيم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى ترحيدها بعد انتهاء الحرب الباردة وبداية المرحلة الثالثة ..

وفى كل هذه المراحل الثلاث قامت تصورات براندت وحركته على ثلاث ركائز أساسية كانت وما زالت تمثل تصورا مستقبليا لتكييف المسألة الألمانية فى إطار بعدها الاقليمى والدولى ..

البيت الأوروبى الواحد

الركيزة الأولى هى سياسة الأوستن بوليتيك Ostent Politic أو الاتجاه إلى الشرق ، وهى السياسة التى طرحها عندما انتخب مستشاراً لألمانيا الغربية فى الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧٤ ..

والأوستن بوليتيك جاءت بديلا عن مبدأ هالشتين الذى اتبعته حكومات ألمانيا الغربية فى عصرى أديناور وإيرهارد زعماء الحزب الديمقراطى المسيحى والذى كان يفرض حائطاً أعلى بكثير من سور برلين على أية علاقات مع الشرق ...

ونتج عن الأوستن بوليتيك تطبيع واسع لعلاقات ألمانيا الغربية مع الدول الشرقية أو جيران التاريخ والضرورة مثلما أطلق عليهم فيللى براندت (الاتحاد السوفييتى وبولندا وألمانيا الشرقية أساساً) ..

ولقد لقى براندت أيامها هجوما واسعا من أوساط الحزب المسيحى الديمقراطى والأوساط الأوربية المحافظة عموما فى ذلك الوقت على أساس أنه يبيع ألمانيا الغربية للدول الشرقية ويدشن الإنقسام الألمانى ..

والغريب أن هناك اعترفا شاملا الآن وبين جميع الأوساط السياسية الأوربية والعالمية ، بما فيها الاتجاهات المحافظة : أن سياسة الأوستن بوليتيك ، وليس مبدأ هالشتين : هى التى ساعدت على إنجاز الوحدة الألمانية ..

فالتقارب مع الشرق والحوار معه هو الذى مكن ووضع أساسا قويا لدور الألمانى بارز داخل أوروبا الشرقية كلها ..

كما أن سياسة الرفاق التي تربت على الأوستن بوليتيك هي التي ساعدت على إجراء تحولات سلمية واسعة داخل ألمانيا الشرقية ودول شرق أوروبا عموماً بدلاً من انفجارات ومواجهات ساخنة كان من الممكن أن تؤدي إلى كوارث محققة ..

بل وأكثر من ذلك ؛ وفي حوار مع فيللي براندت نفسه نشر في أوائل الثمانينات ؛ أكد لي الزعيم الاشتراكي الديمقراطي أن سياسة الأوستن بوليتيك هي تأكيد ودفع لوحدة البيت الأوربي ..

بمعنى أنه كان يرى في تلك السياسة خطأ استراتيجياً لتحقيق حلم الوحدة الأوروبية (شرقاً وغرباً) من الأورال حتى البرانس .. وهو نفس الحلم الديجولي الذي كان يطرح نفسه بصيغ ومفاهيم أخرى ..

ولذلك وعندما طرحت قضية إعادة وحدة ألمانيا ١٩٩٠ ؛ حرص براندت على تأكيد أمرين ..

* أن تتم الأمور في إطار وحدة حقيقية بعيداً عن أشكال الضم والإلحاق (كان يقترح فيدرالية متطورة بين ألمانيا الغربية والشرقية)

* أن تتم الوحدة ضمن إطار الوحدة الأوروبية الكبيرة ..

ولعل التجاوز والتسرع الذي لاحق عملية الوحدة الألمانية ونتيجة للتداعي المفاجيء للأحداث الدرامية والتي يعترف بها الجميع الآن هي التي أسفرت عن كثير من المشاكل التي تواجهها ألمانيا الآن داخلياً وأوروبا وعالمياً .. فالاقتصاد الألماني ، بعد الوحدة المتعجلة ؛ يعاني مما يسميه الاقتصاديون بعسر الهضم الناتج عن إعادة هيكلة الاقتصاد في المناطق الشرقية - الاتفاقات الهائلة التي صاحبته (١٨٠ مليار مارك) ؛ وهو الأمر الذي أدى إلى تعطيل لحركة النمو الاقتصادي الألماني بمعدلاته السابقة في المجالات الثلاثة الهامة .. إذ انخفضت معدلات الإنتاج والتصدير والاستثمار ..

وننتج عن هذه الأزمة الاقتصادية مشاكل سياسية واجتماعية تعاني منها ألمانيا في شكل تعميق للانقسام (أو الأسوار غير المرئية) في الأقاليم الشرقية الخمسة التي كانت تشكل ألمانيا الشرقية سابقاً كان آخرها تشكيل

ما سمي بـ « تجمع العدالة » والذي ضم قادة جميع الأحزاب في الأقاليم الشرقية (المسيحيون الديمقراطيون - الليبراليون - الاشتراكيون - الخضر)

كما نتج عنها أيضا إزدياد ظاهرة العنف والتطرف العرقي (حركات الاسكنهيد والنازيون الجدد) الذين زادوا من تحركاتهم العدوانية ضد الأجانب العاملين في ألمانيا وعادوا يرفعون شعارات تثير الرعب والخوف داخل ألمانيا وخارجها ، وخاصة في أوروبا التي لم تنس بعد الذكريات الأليمة والتي عانت منها ؛ لأشباح السيطرة النازية وشعارات النصر ؛ وألمانيا فوق الجميع ..

ومن الواضح ؛ أن المسألة الألمانية بعد الوحدة ، قد أصبحت تمثل هاجساً لكثير من الدول الأوروبية .

وبان ذلك بعد اتفاقيات ماستريخت والتحفظات المتزايدة التي بدأت تثيرها قطاعات واسعة من الشعوب الأوروبية بالنسبة للدور الألماني بعد الوحدة وخاصة وأنها أصبحت تمثل أكبر ثقل سكاني واقتصادي واضح ..

والمعركة التي دارت في فرنسا في الاستفتاء الأخير حول ماستريخت التي انقسم حولها الشعب الفرنسي كانت في الواقع حول الدور الألماني .. الذين عارضوا ماستريخت كان منطقهم أن ألمانيا بعد وحدتها ستصبح هي القوة القادرة المسيطرة والمهيمنة والموجهة للسياسات الأوروبية والفرنسية بشكل خاص ..

والذين أيدوا ماستريخت كان منطقهم أنه فقط ومن خلال الوحدة الأوروبية يمكن إحتواء الخطر الألماني وتطويعه لخدمة الأغراض المشتركة بدلاً من تركه ينمو وحيداً مع شياطينه المخيفة .

ونفس المعركة تجرى في بريطانيا ..

وفي مؤتمر حزب المحافظين البريطاني الأخير ؛ أشار لورد شيبوت ، ومعه مارجريت تاتشر إلى مخاطر الهيمنة والسيطرة الألمانية والتحكم في الأسواق المالية والتجارية الأوروبية ..

وحمل الاثنان المارك الألماني القوى القاهر مسئولية إلحاق الضرر بالجنيه الاسترليني وبالاقتصاد البريطاني ..

ولعل مؤيدى ماستريخت المانأ وغير المانأ : قد بدأوا يستعيدون مفاهيم فيللى براندت حول الوحدة الألمانية وأهمية أن تتم هذه الوحدة داخل إطار الوحدة الأوروبية الأوسع حتى يمكن أن تكون هناك ألمانيا الأوروبية ، وليس أوروبا الألمانية ..

على أن ألمانيا الأوروبية التى حلم بها وخطط لها براندت لم تنحصر فقط فى تطوير اليات السوق الأوروبية : بل إن عاملاً أساسياً فى هذا التصور هو شمولها أيضاً لأوروبا الشرقية ..

ولقد بانث إرهاسات هذا التصور منذ وقت طويل حين أطلق سياسته فى الأوستن بوليتيك والاتجاه شرقاً ..

وثيقة براندت

أما الركيزة الثانية لتصورات فيللى براندت والتى ما زالت تطرح نفسها بقوة على الساحة العالمية فهى ما يطلق عليها « بتقرير براندت » والذى صدر عام ١٩٨٢ ..

وهذه الوثيقة التى لعب الزعيم الألمانى دوراً أساسياً فى صياغتها وإخراجها للوجود بعد جولات مطولة للحوار بين الشمال والجنوب تحاول أن تضع أساساً صحيحاً وفعالاً لعلاقات اقتصادية بين الشمال والجنوب فى صالح الاقتصاد العالمى كله ..

والوثيقة تعالج الاقتصاد العالمى كوحدة متكاملة مع تأكيد المصالح المشتركة لدول الشمال الغنى فى ضرورة دفع اقتصاديات الدول النامية من خلال اسهام حقيقى فى خطط التنمية والتمويل والمشروعات المشتركة مع اسقاط لجزء كبير من الديون وجدولتها بشكل مربح وغير مرهق لميزانيات الدول الصغيرة ..

واعتمدت وثيقة براندت فى الأساس على فكرة محورية تقول ببساطة إنه لضمان حركة إيجابية وتفاعل مثمر بين الإنتاج والاستهلاك على النطاق العالمى ، فلا بد لمن يملكون فى الأساس قوى ووسائل الإنتاج (فى الشمال) على مساعدة وتنمية القوى القادرة على الاستهلاك (فى الجنوب) ... أى

معالجة أمراض التخمة لدى البعض ومعالجة أمراض فقر الدم لدى البعض الآخر ..

وانعدام هذا التفاعل الإيجابي بين عوامل الإنتاج والاستهلاك يمكن أن يؤدي إلى كارثة اقتصادية عالمية ..

وتبدو صحة ومصادقية الأفكار الاقتصادية الإصلاحية التي دعا إليها برانندت في تقريره المشهور ، في الأزمة الاقتصادية العالمية التي يواجهها المجتمع العالمي والدول الصناعية المتقدمة بشكل خاص والذي يتمثل في فوضى غير مسبوقة في سوق العملات ، وانخفاض معدلات الإنتاج بشكل نسبي ومطلق في الدول الصناعية الكبرى وازدياد معدلات البطالة مع انخفاض وانكماش واضح في معدلات الاستهلاك ..

الحكومة الدولية

أما الركيزة الثالثة للتصورات الاستراتيجية التي طرحها وذافع عنها الزعيم الألماني والعالمي فهي فكرة الحكومة العالمية ، وذلك من خلال إجراء إصلاحات وتعديلات جوهرية في الأمم المتحدة لتلعب دوراً أكثر فاعلية في حفظ السلام والاستقرار واحترام الشرعية الدولية ..

وطوال المؤتمرات الأخيرة للدولية الثانية (مجموعة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية) والتي ظل يرأسها برانندت حتى المؤتمر الأخير الذي اكتفى فيه بالرناسة الشرفية ؛ ظل مهموماً بقضية تطوير دور الأمم المتحدة لكي يكون جهازاً دولياً له من السلطة والفعالية ما يقارب الحكومة الدولية ..

وتضاعف هذا الاهتمام بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا ؛ فقد كان يرى أن الأمم المتحدة وحدها ؛ وليس دولة واحدة أو دولتين أو حتى مجموعة من الدول ؛ هي التي تستطيع أن تقيم نظاماً دولياً جديداً بعيداً عن أية محاولات للسيطرة أو الهيمنة ..

كما كان يرى ؛ مشأ عبير في وثائق كثيرة أن يرتبط هذا الدور للأمم المتحدة بإجراء إصلاحات ضرورية في هياكل المنظمة وآلياتها الفاعلة ؛ وقد تركزت هذه المطالبات الإصلاحية في :

* توسيع قاعدة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن لتشمل تمثيلا جغرافيا وسياسيا ويشترىا عادلا ..

* توسيع اختصاصات الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها برلمان الحكومة الدولية صاحبة الاختصاص الأساسى فى التشريع والقرار ..

* بناء أجهزة دولية جديدة للأمم المتحدة تقوم بالمهام الخاصة بالأمن والسلام الدوليين ؛ إضافة إلى تنشيط فعال لدور بعض المؤسسات القائمة مثل محكمة العدل الدولية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية ..

ولكل هذا فالحديث عن فيللى براندت ؛ لا يمكن أن يحصر نفسه فى إطار الذكرى والتاريخ ..

فهو واحد من القادة القلائل الذين طرحوا تصوراً متكاملأ سواء بالنسبة لبلادهم أم للعالم الذى يعيشون فيه ..
وما زال هذا الطرح قائماً ..

الكسندر دويشيك ورحلة البحث عن نظرية جديدة

احتفى العالم كله شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، بوفاة الكسندر دويشيك فارس الحلم المجهض ببناء اشتراكية ذات وجه إنسانى .. ولم تكد تخلو صحيفة عالمية بهذه المناسبة من التعليق على شخصية الرجل وأفكاره ومسار حياته بأبعادها الدرامية والتي تذكرنا بشخصية «الكسندرا» فى الألياذة والأوديسا وهى تلقى بنبوءاتها ولعناتها على تلال طروادة التى دمرها الغزاة ..

وارتبطت بالرجل أوصاف ومسميات كثيرة منها الفارس الحزين ، وبطل ربيع براغ ؛ وطلقة الانذار الأخيرة ..

وهذا الاحتفال العالمى يوحى إلينا أن الأمر قد لا يكون مجرد الاحتفاء برمز من رموز الماضى الذى كان ، بل ربما كان وراء البحث عن رمز متعادل ومتوازن قد يصلح لأن يكون رمزاً من رموز المستقبل ؛ فى عصر ما زال تحت التشكيل والصياغة بعد انهيار الاشتراكية الشمولية ودولتها وأيضاً بعد سقوط حقبة الهيمنة الرجانية للحفاظ فى الدولة الأخرى والدخول فى عصر التجريبية والبراجماتية بحثاً عن مرفأ آمن وقاعدة عملية ونظرية تصلح للانطلاق بعد أن سقطت الأيديولوجيات التقليدية .

الربيع .. والغيوم

لقد كنت واحداً من الصحفيين القلائل الذين شهدوا على الطبيعة صعود وأفول نجم الكسندر دويشيك فى سماء براغ وريبعها الذى كان ملبداً بالكثير من الغيوم ..

كنت فى زيارة صحفية لتشيكوسلوفاكيا فى الفترة من ١٥ أغسطس وحتى ٢٥ أغسطس ١٩٦٨ لأشاهد على الطبيعة تدفق الدماء الديمقراطية الحقيقية فى الجسد الذى كانت قد أنهكته تطبيقات الاشتراكية الشمولية كانت الرقابة قد رفعت عن الصحف ؛ كما صدرت صحف ومطبوعات كثيرة إلى جانب « روى برافو » التى كانت تحتكر الساحة الإعلامية باعتبارها لسان حال الحزب الشيوعى الحاكم ..

كذلك كانت الحياة فى براغ تموج بالتجمعات والتكتلات الديمقراطية خارج إطار التنظيمات الرسمية المعتمدة والمجففة ، ومن أبرزها تجمع الكتاب الديمقراطيين الذى دعا إليه فيلاوسلاف هافيل الكاتب المسرحى ورئيس الجمهورية بعد ذلك ..

وكان ميدان السوق فى براغ القديمة بمقاهيه وحواريه وعمارته القوطية التى ترجع إلى القرون الوسطى ، يتحول كل ليلة إلى هايد بارك يتبارى فيه الخطباء ويجرى فى ساحته الحوار الغنى والخصب حول مستقبل التجربة .. ووسط كل هذه الخلافات وتعدد الآراء والازدهار الديمقراطى الذى شهدته براغ لم يكن هناك أحد ليهاجم الاشتراكية كفكرة .. ولكن الهجوم كله كان ينصب حول التطبيق الشمولى والبوليسى وكان دويشيك وأنصاره فى اللجنة المركزية وفى الشارع التشيكى يركزون أهدافهم فى ثلاث نقاط :

* فك هيمنة وسيطرة الحزب الشيوعى على الدولة ، والسعى لخلق استقلالية للمؤسسات التنفيذية والدستورية (الحكومة - البرلمان - الاتحادات والنقابات الجاهيرية) ..

* رفع كل القيود عن الرأى والتعبير والتنظيم وحرية الحركة والانتقال ..

* السماح بحرية الاستثمار والانفتاح على السوق وإقامة المشروعات المشتركة فى إطار دور هام للدولة فى التوجيه والإشراف والتخطيط ..

(لاحظ التشابه الكبير مع التجربة الجورباتشوفية بعد ذلك)

وقد كان ذلك يعنى فى واقع الأمر تخفيف القبضة الشمولية المحكمة لمؤسستين رئيسيتين ..

الأولى : هي ما كان يسمى فى تلك البلدان بوزارة أمن الدولة والتي ثبت أنها كانت عملياً تجمع سلطات رهيبة فى يدها ؛ بل وتتحكم فى الحزب نفسه واختيار قياداته وكوادره ..

الثانية : محاولة استعادة الطابع الجماهيرى للحزب ؛ والتقليل من دوره السلطوى الذى أدى الى أن تمتلئ صفوفه الوسطى والقيادية بعناصر طمعاً فى السلطة والتسلط وليس دفاعاً عن الاشتراكية ..

وبالرغم من إعلان دويشيك وتأكيداته بأن تشيكوسلوفاكيا ستبقى ضمن المعسكر الاشتراكي وعضواً فاعلاً فى حلف وارسو ، وأن الإصلاحات التي قدمها هي من قبيل تجديد الفكر الاشتراكي فى ظروف وأوضاع متغيرة ، إلا أنه لم يدرك حقيقة أن النمط الذى يسعى إلى تغييره وتطويره ؛ كان يمثل حجر الزاوية التي تقوم عليها الأنظمة الشمولية فى شرق أوروبا ..

ولهذا تحركت الآلة العسكرية السوفيتية الرهيبة ومعها قوات حلف وارسو ، وأساساً قوات ألمانيا الشرقية فى ذلك الوقت ، لتعصف بالتجربة الوليدة ولتحتل الدبابات الألمانية والروسية براغ ليلة ٢١ أغسطس ١٩٦٨ ..

وأذكر فى تلك الليلة أنني كنت وزميل صحفى آخر ضيوفاً على مائدة العشاء التي أقامها الأستاذ مجدى حسنين سفير مصر فى براغ حينئذ ..

وبعد أن خرجنا من المطعم بعد منتصف تلك الليلة شاهدنا أولى الدبابات الألمانية التي كانت تتقدم لتحتل ميدان السوق ..

ورأينا بعض الفتية والفتيات التشيك وقد انتابتهن صدمة هستيرية فراحوا يهتفون بسقوط الشيوعية الفاشية وصعدت إحدى الفتيات على سطح إحدى الدبابات وهى تهتف « دويشيك حى لن يموت » ..

ونهاية القصة معروفة ، حينما حمل المكتب السياسى للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى إلى موسكو ، وعقد اجتماعاته فى الكرملين فى غرف مغلقة يحرسها الجنود السوفييت ، وليصدر عدداً من القرارات بإلغاء كل الإصلاحات التي كانت اتخذت ، وبإستدعاء القوات الحليفة لمواجهة قوى الثورة المضادة ..

وأخيراً إعفاء دويشيك من منصب السكرتير العام للحزب واختيار هوزاك ..

.. الخطيئة ..

على أن مأساة دويشيك أو الاشتراكية ذات الوجه الإنساني لم تنته عند هذا الحد ..

فبعد عشر سنوات تقريباً ؛ وفي آخر مؤتمر للأحزاب العمالية والاشتراكية الذي عقد في برلين الشرقية ، دار صراع مفتوح حول تلك القضية ، حين قاد أرنستو برلنجوير سكرتير الحزب الشيوعي الإيطالي في ذلك الوقت هجوماً عنيفاً على القيادة السوفيتية والأحزاب الحاكمة في شرق أوروبا وذلك لدورها المشين في إحداث تجربة ربيع براغ بالقوة ؛ وطالب برلنجوير بإعادة الاعتبار إلى الكسندر دويشيك باعتباره رائداً حقيقياً من رواد الفكر الاشتراكي الديمقراطي ..

والقى برلنجوير بنبوءه التاريخية حين قال « إن التدخل السوفيتي وبول حلف وارسو لإسقاط تجربة براغ يؤكد أن ما يسمى بالعسكر الاشتراكي قد أصبح يمثل عقبة حقيقية أمام تطور الفكر الاشتراكي الديمقراطي الحقيقي ..

ويومها تعرض برلنجوير ومعه بعض الأحزاب الأوروبية لحملة ضارية قادها سوسلوف المظفر الرسمي للحزب السوفيتي ومعه تابعه يوناماريوف ؛ ووصفت أفكار برلنجوير ، ومعه دويشيك ؛ بأنها ارتداد أبق عن الاشتراكية وتريد لأفكار الثورة المضادة !!

وبعد عشرين عاماً من سقوط « ربيع براغ » استصدر ميخائيل جورباتشوف من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي قراراً بإدانة الحملة التي قادها الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو ضد دويشيك وبيع براغ ، ووصفت تلك الحملة بأنها كانت خطيئة فاحشة ، ووصف القرار التجريبي التشيكية بأنها كانت رائدة في تجديد المفاهيم الاشتراكية

الصحيحة ، ومحاولة لعلاج الأخطاء القاتلة التي تردت إليها التطبيقات
الشمولية في دول شرق أوروبا ..

الغريب أن القيادة الجامدة والمحافظة للحزب الشيوعي التشيكي بقيادة
هوزاك ظلت ترفض قرارات التصحيح التي اتخذها الحزب السوفييتي بقيادة
جورباتشوف حتى سقط النظام الشمولي كله في براغ في ربيع ١٩٩٠ ..
ولكن الصحة الجورباتشوفية جاءت متأخرة للغاية ..

فلقد كان الفساد والخلل قد تمكن من كل هذه الأنظمة التوليتارية ولم
يعد هناك سبيل لاصلاحها فسقطت كل هذه الأنظمة في شرق أوروبا وفي
الاتحاد السوفييتي نفسه ..

وكانت عودة الكسندر دويشيك على المسرح السياسي من جديد في
تشيكوسلوفاكيا كرئيس للبرلمان وكعضو بارز في الحزب الاشتراكي
الديمقراطي هي الومضة المشرقة الوحيدة لزيم أمن بالعدالة الاجتماعية في
خدمة الإنسان وصالحه وليس لقهره وتهميشه ..

وفي تلك السنوات القليلة . قبل وفاته كان لدويشيك مواقف محددة
ومعلنة دافع عنها في أمانة وصدق مع الذات كسبت له احتراماً جماهيرياً
واسعاً سواء داخل تشيكوسلوفاكيا أم خارجها ..

* إن انهيار الأنظمة الشمولية في الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا جاء
في الأساس نتيجة عوامل الخلل الداخلي في تلك الأنظمة الجامدة وعدم
القدرة على التطوير واستيعاب الحقائق والمعطيات الجديدة ..

* إن الليبرالية المطلقة والانفتاح بلا حدود أو ضفاف لا تقدم حلاً
حقيقياً لمشاكل الشعب التشيكي ..

* هاجم دعاة الانفصال واتخذ موقفاً متشدداً من الحفاظ على وحدة
تشيكوسلوفاكيا على اعتبار أن العودة إلى المفاهيم القومية والسوفييتية
الضيقة لا يمكن أن تقدم بديلاً ناجحاً لمسئ العهود السابقة ..

وظل حتى وفاته يجتر الحلم المجهض الذى لم يستطع تحقيقه وأصبح شاهداً ورمزاً على انهيار تركيبة تطبيقية ونظرية قديمة وسقوط أيديولوجية تجمدت وتجاوزتها معطيات الحياة والتطور ..

ولكن الاحتفال العالمى بوفاته يوحى أيضاً بأنه قد يتحول إلى رمز فى البحث الدعوى لإعادة صياغة نظرية جديدة تستوعب حلمه المجهض فى التوفيق بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتحرر الإنسان من كل الموبقات التى تشل أو تعطل قدراته فى التفكير والإبداع ..

الفصل السادس الطبول الآسيوية

- النمط الآسيوي المعاصر .
- اليابان تعلن العصيان .
- الصين وبراجماتية بلا ضفاف .
- الطبول الآسيوية .

النمط الآسيوي المعاصر .. قراءة سياسية اجتماعية

في التقرير الأخير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس أشارت الإحصائيات التي أوردها إلى اتجاه واضح بالانتقال التدريجي لمركز ثقل الاقتصاد العالمي إلى آسيا والمحيط الهادئ ..

وقد جاء في تقرير المنظمة الدولية أن معدلات التنمية في تلك البلدان قفزت إلى معدلات تتراوح بين خمسة إلى ستة في المائة مقارنة بمعدلات النمو في الولايات المتحدة (حوالي ٢٪) وفي أوروبا (٢٪) . وأنه مع استمرار هذه المعدلات فإن دول الحزام الآسيوي الذي يضم الصين واليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان وحتى فيتنام وأندونيسيا ستحتكر ثلث الانتاج العالمي مع بداية القرن القادم مقارنة بالرابع فقط في بداية تسعينات هذا القرن ..

والمهم في هذا التقرير الذي حوى الكثير من الأرقام والإحصائيات والتوقعات هو أنه أعاد تأكيد أو طرح قضية كانت بالفعل وما زالت تمثل هاجسا اقتصاديا وسياسيا لكثير من الأوساط الأمريكية والغربية في عالم يشهد تحولات سياسية غير مسبوقه وما زال في حالة الفوران البركاني الذي لم يستقر بعد ، وبالتالي لم تتحدد أشكاله النهائية ..

وقد أثار انتباهي مع قراءة الخطوط العريضة لهذا التقرير الاقتصادي ؛ تصريحان سياسيان لاثنتين من أبرز زعماء المنطقة (شرق آسيا) هما الجنرال جيناب الزعيم الأسطوري الفيتنامي (٨٢ سنة) الذي هزم الفرنسيين في معركة دين بيان في الشهيرة في منتصف الخمسينات .. كما هزم الأمريكيين في معارك سايجون الشهيرة أيضا في منتصف السبعينات ..

أما الثانى فهو جوشوك تونج رئيس وزراء سنغافورة وواحد من الذين صاغوا وصنعوا تجربة سنغافورة المتميزة فى التنمية والتقدم ..

فبالرغم من الخلافات الأيديولوجية والسياسية الواضحة : أو التى كانت واضحة : بين الزعيمين الفيتنامى والسنغافورى والتى كانت تجعل أحدهما وحتى وقت قريب قائدا مبرزا فيما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكى : والآخر مفخرة يشار إليها كرمز لما يمكن أن يحققه الرأسمالية ..

إلا أن الذى أثار انتباهى : بل ولابد وأن أعترف بأنه أدهشنى : هو التماثل الغريب فى مضمون تصريح الزعيمين ..

يقول الجنرال جياب فى لقاء أخير له مع إحدى محطات التلفزيون الأمريكى « إن الأخذ بالمبادئ الاقتصادية للسوق لا يعنى أبدا أن فيتنام قد تخلت عن مبادئها فى التنمية وأنها تسير فى طريق للنمو الرأسمالى على النمط الأمريكى ، فهذا غير صحيح وغير وارد » ..

أما جوشوك تونج فيقول فى تصريح له للصحف الأمريكية :

«إن اقتصاديات الشرق الآسيوى تتنامى بينما تضعف حدود المنافسة لدى الغرب ؛ واعتقد أنه على الباحثين فى الغرب أن يدرسوا الكونفوشية كما لو كانت تقدم أيديولوجية بديلة عن الليبرالية الغربية» .

إن الأهم والأخطر هنا : ليست التقارير الاقتصادية عن النمو المضطرب فى اقتصاديات دول شرق آسيا واحتمال بروزها كقوة اقتصادية قائمة أو منافسة للقوى الاقتصادية الأخرى وخاصة أمريكا وأوروبا الموحدة ؛ ولكن الجديد والمثير أن التحدى الاقتصادى الذى قد تمثله الدول المكونة للمجموعة الآسيوية ينطلق من أرضية فكرية وثقافية لا تصب فى النهاية فى طاحونة القيم الليبرالية الغربية ؛ بل ربما سارت فى خط متناقض تماما ..

تناقض .. وتماثل

فبالرغم من أن المجموعة الآسيوية تضم عددا من الدول التى تحكمها خلافات بل وتناقضات تاريخية وحروب معاصرة ..

فهناك اليابان بتراتها الامبريالى فى المنطقة وبنظامها الاقتصادى الحر الذى وضع بنوره الجنرال ماك آرثر الحاكم العسكرى الأمريكى لليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وهناك الصين وفيتنام بنظامهما الاقتصادى الموجه وأيديولوجيتهما
والتي مازالت ترفع شعارات الاشتراكية وتقّس ماوتسى تونج وهوشى
منه...

ثم هناك دول مثل كوريا وسنغافورة وتايوان وتايلاند تمزج بين مفهوم
الاقتصاد الحر ومفهوم السوق الموجه مؤكدة تفوقها وتميزها ..

بالرغم من هذا التاريخ الطويل ؛ بل والواقع الذى يعكس تنوعا
وتناقضا سياسيا واقتصاديا كان يفصل بين تلك الدول وحتى وقت قريب
ويضعها ضمن معسكرات منقسمة ومتناحرة على النطاق الدولى والاقليمى ؛
إلا أن الذى يزعج البال الأمريكى والغربى بشكل عام ؛ أنه وبعد تحليل
الاتحاد السوفيتى وانهيار المعسكر الشرقى فى أوروبا .. وبعد أن بشر
فوكوياما بنظريته بنهاية التاريخ وانتصار الفكر الليبرالى الغربى ؛ تبدو
مجموعة دول جنوب شرق آسيا على اختلاف أنظمتها الاقتصادية
والسياسية كما لو أنها تعزف لحنا مشتركا ..

لحن تتداخل فيه قيم ثقافية وراثية وإنتاجية تتوحد فيما بينها لتقدم
مضمونا يكاد يكون متشابها وإن اختلفت الأشكال والأيدولوجيات الظاهرية
والشكلية ..

وهذا المضمون الذى تختلط فيه مفاهيم السوق الحر مع تأكيد دور
الدولة وأسس العمل الجماعى يذهب بنا إلى القول بأننا بإزاء نمط متفرد
للتنمية ، ولا نجرو على تسميته بالأيديولوجية ..

نمط تجد فيه توليفة خاصة تخلق بين رأسمالية السوق الحر وبين
التراث والقيم الكونفوشيوسية التقليدية التى سادت هذه البلدان حيث تعلو
فيها قيمة الترابط الاجتماعى القائم على أساس « العائلة المنتجة » ، بل
ومضافا إليها بعض التفسيرات النظرية الماركسية الى تحدثت عن نمط
الإنتاج الاسيوى وتفرد به دور الدولة المركزية القوية والمفهوم الجماعى القائم
على إخضاع مصلحة الفرد للمجتمع ككل ..

التعددية فى السلطة

إن هذه المرتكزات الثابتة هى التى جعلت من السهل للصين وفيتنام أن تجرى كل منهما انفتاحا اقتصاديا واسعا وموجها من أعلا تحكمه وتتحكم فيه الدولة المركزية القوية..

بينما فشلت فى ذلك روسيا ويوغوسلافيا ودول شرق أوروبا ..

وهى فى نفس الوقت التى جعلت مفكرا يابانيا معاصرا يقول

« إن ماحققته اليابان من تقدم إقتصادى كبير هو فى الواقع مستمد من تراثها وقيمها الخاصة أكثر مما هو مستمد من القيم الغربية الليبرالية ..

أما لى كوان رئيس وزراء سنغافورة السابق والمستشار الحالى لمنظمة دول جنوب شرق أسيا فلا يترك مجالا للتردد حين يقطع «بأن قمة التكافل الاجتماعى ، حيث تسبق مصالح المجتمع مصالح الفرد هى القيم الجاذبة للمجتمعات فى شرق أسيا ، ولقد حققت الدول الآسيوية ، بما فيها اليابان ، نجاحها الاقتصادى بعيدا عن النموذج الأمريكى الغربى وقيمته الفردية »

ولعل ذلك هو الذى دعا أستاذنا أمريكيا متخصصا هو روبرت سكالا رئيس مركز الدراسات الآسيوية فى جامعة كاليفورنيا إلى التأكيد بأن النمط الآسيوى فى النمو يقوم على التعددية السلطوية كبديل عن المنهج الليبرالى الغربى ؛ وبكبدل أيضا عن المنهج الديالتكنيكى الماركسى فى أن واحد .

وهتى فرانسيس فوكوياما نائب المدير السابق لجهاز التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية وصاحب كتاب «نهاية التاريخ والرجل الأخير» يعترف فى مقالات أخيرة له بأن دول جنوب شرق أسيا من اليابان والصين فى الشمال حتى أندونيسيا فى الجنوب تواجه منعظا هاما.. فإما تقبل طريق التطور الليبرالى على الأسس الغربية أو الاتجاه أكثر وأكثر فى خط معاد ورافض لليبرالية الغربية .

ويتوقع فوكوياما عدم إمكانية استمرار هذا النمط الذى يحاول أن يصلح بين اقتصاديات السوق وأشكال السلطة الأبوية .

ولكن الكثير من العلماء المتخصصين الأمريكين اختلفوا بوضوح مع تقييم فوكوياما ويعتقدون مثل كريس شيرويل مدير مركز دراسات الشرق الأقصى «أن مجموعة القيم فى تلك المنطقة والمستمدة ، من التراث

الكونفوشيوسى تضع الجماعة ونظامها فوق الفرد ومصالحه ؛ وتحمل الروابط الاسرية والاجتماعية وكذلك قيم العمل والتواصل الاولوية المطلقة... . وإذا كان ميكانيزم الدفع للعمل والتقدم وفقا للقيم الليبرالية الغربية يقوم على إدارة وتوجيه الصراعات ؛ فإنهم فى آسيا يفضلون إدارة الدفع إلى الاتفاق الجمعى ..

تمائل ... و تناقض

وقد كشفت عدة دراسات أخيرة أن مجموعة القيم المحددة للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى اليابان ومجموعة دول النمو الأربع (الراسمالية) أبعد بكثير عن مجموعة القيم المصددة للتطور الأمريكى أو حتى النمط الأوربى.

كذلك فإن نمط وعلاقات الإنتاج السائدة فى دولة مثل الصين أو فيتنام (الاشتراكية) أقرب بكثير إلى نمط التطور فى الدول الآسيوية الأخرى عنه بالنسبة للاتحاد السوفيتى السابق أو الدول الاشتراكية فى شرق أوروبا السابقة أيضا ..

وأنه وبعد خفوت الصوت العالى للمخلافات الأيديولوجية تكتشف الحقائق عن تقارب ؛ بل وأحيانا تماثل مذهل ليس فقط فى سيادة ودور الدولة المركزى ووجود قدر كبير من التخطيط الدقيق المحكم والمفروض من أعلا ؛ بل وأكثر من هذا فى نمط وأشكال العلاقات الاجتماعية .

وهناك بعض الاستنتاجات المحددة والمدهشة فى هذا الصدد منها أن نمط الإنتاج الآسيوى ينظر إلى المشروع الاقتصادى بأنه ليس مجرد توافر رأس المال ؛ بل كفاءة وخبرة العاملين ..

فهو لا يعتمد فقط على المدير الكفاء ولكنه يعتمد أكثر على العاملين الكفاء ؛ ولذلك يركزون على معاهد التدريب والتعليم والتأهيل للجميع ..

كما تقوم الإدارة فى المؤسسات (سواء أكانت قطاعا خاصا أم عاما) على ما يمكن تسميته بثلاثية الإنتاج ..

مجلس الإدارة ؛ مجلس المساهمين ؛ ثم مجالس المؤسسة ...

وهذه الأخيرة يطلق عليها فى اليابان اسم «مجلس المراقبين» وفى الصين «المجلس العمالى» : ولها صوت قهق فى الأمور الخاصة بالأوضاع الاجتماعية للعاملين .

كذلك يقوم الاقتصاد الاجتماعى للسوق على عدة محاور منها الموازنة بين حرية السوق والمتطلبات الاجتماعية ؛ ومنها الربط بين الأسعار والأجور داخل حركة السوق ...

ومنها أن الدولة : وليست البورصة ؛ هى الضامن الأساسى لحركة السوق وديناميكيته ..

وقد أدى ذلك إلى مؤشرات واضحة تميز بها النمط الآسيوى فى الإنتاج مؤكدة المضمون الاجتماعى المختلف عن الأنماط الرأسمالية الأمريكية والغربية بشكل عام .

فهناك تحجيم واضح لفوارق الأجور ؛ فبينما يبلغ الفارق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور فى الولايات المتحدة الأمريكية واحد إلى ١١٠ يصل فى اليابان إلى واحد إلى ١٧ وفى الصين واحد إلى عشرة ..

كما أن الشريحة الاجتماعية الغالبة التى يمكن أن يطلق عليها بالطبقة الوسطى تبلغ فى اليابان حوالى ٨٥٪ من مجموع الشرائح المكونة للمجتمع ؛ وفى الصين حوالى ٨٠٪ : أما فى أمريكا فهى تمثل أقل من ٥٠٪ ..

وهناك أمثلة أخرى كثيرة ..

وكلها تؤكد فى النهاية أن ثمة تناقضا قيميا وفكريا بين نمط الإنتاج الآسيوى والنمط الأمريكى الأوروبى وأن القضية ليست فقط فى وجود تنافس اقتصادى حول معدلات الإنتاج والتسابق على الأسواق ..

وأن الأمر لا ينحصر فقط فى تعدد التكتلات والقوى الاقتصادية بل فى تعدد الرؤى والمنطلقات الفكرية والمكونات الثقافية .

وهو أمر يحتاج فى عالمنا العربى : ليس فقط إلى المتابعة بل وإلى الدراسة المعمقة ..

اليابان تعلن العصيان العُملاق الإاقتصادى يدخل الحبة العسكرىة

وأخيرا بدا واضحا أن القوة الاقتصادية اليابانية التى فرضت نفسها خلال السنوات الأخيرة لم تعد مجرد مارد بأقدام من صلصال كما كان يقال إشارة إلى خفوت وأحيانا انعدام الدور السياسى والعسكرى ...

ففى أسبوع واحد أقدمت اليابان على حدثين هامين كانا كفيلين ليس فقط بشد أنظار ؛ وأحيانا حذر الرأى العام العالمى ؛ بل ويعتبران بكل المقاييس إعادة صياغة تكاد تكون شاملة للدور اليابانى على النطاق العالمى سياسيا وعسكريا ؛ وإعلانا لا تنقصه الصراحة عن البحث عن دور فعال فى هذه المجالات الحيوية ليكون للعملة والتفوق الاقتصادى أقدام عسكرى وسياسية ثابتة وراسخة بدلا من أقدام الصلصال فى الزمن الذى لم يكن بعيدا ..

أما الجانب السياسى لهذا المانيفستو اليابانى الجديد فقد تم إعلانه فى قاعة المؤتمرات التى عقدت فيها «قمة الأرض» فى ريودى جانىرو حينما كشف الوفد اليابانى الكبير الذى ترأسه رئيس الوزراء ميازاوا عن موقف يابانى متميز وفعال فى التعاطف مع قضايا العالم الثالث أو الجنوبى .

أما الجانب العسكرى فقد تمثل فى قرار «الديت» أو البرلمان اليابانى بالموافقة ولأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ بإرسال قوات يابانية خارج الأراضى اليابانية متمثلا فى ٢٠٠٠ جندى يساهمون فى أعمال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى كمبوديا ..

وجاء التواكب والتوافق الزمني لهذين الموقفين ليضع نقاطا على حروف
وجمل كثيرة كانت تتردد طوال الحقبة الماضية عن الدور الياباني المرتقب
على الساحة العالمية ؛ وهو الأمر الذى كان يبدو واضحا أن القوى صاحبة
القرار فى المجتمع الياباني كانت تعتمد أن يظل مشويا بالغموض وعدم
الحسم والتردد ..

ربما تحسبا لردود فعل عالمية لم تنس بعد المغامرة اليابانية العسكرية
فى الثلاثينات والأربعينات ..
وربما انتظارا للظروف المواتية التى تسقط الكثير من الاعتبارات أو على
الأقل تحد من العقبات التى يمكن أن تقف فى وجه هذه الانطلاقة المرتقبة ..

وفد ودور متميز

فى مؤتمر الأرض فى ريو دى جانيرو، لاحظ الجميع أن الوفد الياباني
الذى قيده رئيس الوزراء لم يكن مجرد أكبر وفد حضر المؤتمر بل كان
يشتمل على أعداد كبيرة من المختصين وأساتذة الجامعات ليس فقط فى
مجال البيئة بل وفى مجالات أخرى اقتصادية وسياسية ؛ كما كان الوفد
مزدودا بالكثير من الدراسات الهامة فى المجالات المختلفة مثلما تؤكد وثائق
المؤتمر ..

وجاءت المشاركة اليابانية فى كل اللجان الرئيسية والفرعية للمؤتمر
والمشاركة الفعالة فى المناقشات التى كانت تجرى وعلى مدى أسبوعين ؛
لتؤكد أن هذا الوفد هو حصيلة دراسات وخطط طويلة ربما امتدت لسنوات
سابقة وأنه يمتلك تصورا شاملا لكل القضايا المطروحة ..

وعلى عكس الموقف الأمريكى الذى رفض التوقيع على أهم معاهدتين
وهما التنوع الأحيائي والأخرى الخاصة بالمنافذ وعدم التعهد بتقديم
مساعات لدول العالم الثالث للتنمية البيئية ..

وأىضا على عكس الموقف الأوربي المتردد والذى حاول أن يجد لنفسه
موقعا وسطا بين الموقف الأمريكى ومطالب دول العالم الثالث ..

كانت اليابان هى الدولة الصناعية الكبرى التى أيدت وساندت كل
الاقتراحات والوثائق التى خرج بها المؤتمر بما فى ذلك المعاهدات والتعهدات
الخاصة بتقديم المساعدات ..

بل إن التعهد الياباني بالمساعدات (٧ر٧ مليار دولار) يفوق كل ما وعدت الدول الأوربية الصناعية بتقديمه لمساعدة التنمية البيئية في دول الجنوب (حوالي ٤ مليار دولار) ..

والقضية هنا ، مثلما لاحظ كثير من المراقبين ؛ لا تكمن فقط في السخاء الياباني النسبي للعتاء لدول العالم الثالث ؛ بل في الحرص الواضح خلال مناقشات المؤتمر من جانب الوفد الياباني على الافتراق والتميز والابتعاد عن الموقف الأمريكي وهو الأمر الذي لم يكن يحدث في السابق ..

وهو الذي دفع البعض إلى القول بأن اليابان قد اختارت قمة ريودي جانيرو لتقديم خطابها السياسي الجديد .. والتميز . أيضا .. والمتعاطف مع قضايا الجنوب ...

خروج عسكري

أما قرار البرلمان بالمشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كمبوديا ؛ والذي جاء مواكبا للموقف السياسي الياباني في قمة الأرض ؛ فكان بمثابة الحسم الأولى الملتهبة والتي انطلقت من بركان كان قد تعود البعض على سكونه وهدوئه ..

ويغض النظر عن المواقف الدرامية التي اتخذتها المعارضة اليابانية للوقوف ضد هذا القرار الأمر الذي أدى إلى استقالة أكثر من ١٣٠ نائبا من نواب المعارضة في البرلمان ، إلا أن القذائف البركانية التي أطلقها هذا القرار أبعد بكثير من أن تكون قضية خلاف محلية بين الحكومة والمعارضة .

فالدستور الياباني « المسالم » والذي صاغته لجنة تحت إشراف الجنرال الأمريكي ماك آرثر بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية حرص على تحجيم القوة العسكرية اليابانية بشكل كبير تحسبا لأية مخاطر في المستقبل وبراأ لأية محاولة في بعث تلك القوة المخيفة ...

ونص هذا الدستور ليس فقط على تحديد قوة الجيش الياباني بل وأيضا تحديد مهامه وحصرها في القضايا الداخلية مع «عدم السماح تحت أي ظرف بإرسال قوات يابانية خارج الأراضي الوطنية» مع ملاحظة أن هذا النص الدستوري الياباني قد تكرر أيضا لدى وضع دستور ألمانيا الاتحادية بعد إعلان نشأتها سنة ١٩٤٨ حينما أصر الحلفاء ؛ والولايات المتحدة بشكل

خاص : على أن يتضمن الدستور الألماني «حظرا قاطعا على إرسال أية قوات ألمانية خارج أراضيها»

وبالرغم من أن الظروف التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتغيير الجذري الذي جرى في خريطة الصراع الدولي وتحول كل من اليابان وألمانيا الغربية إلى حلفاء للولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي قد أسقط الكثير من الاعتبارات وحتى المعاهدات الأولية التي أعقبت انتهاء الحرب الثانية : بما في ذلك السماح لكل من اليابان وألمانيا الغربية بتشكيل جيوش قوية لمواجهة الخطر الشيوعي في ذلك الوقت؛ وعلى اعتبار أن اليابان تمثل الرادع الأول أمام الصين الشيوعية وألمانيا الغربية تمثل خط الدفاع الأمامي في مواجهة الخطر السوفيتي في أوروبا وبالرغم من أنه قد سمح لأعداء الأمم بدعم ترساناتهم العسكرية وقدراتهم الدفاعية من أجل هذا الغرض : إلا أن أحدا لم يكتشف أو ربما لم يكن يرغب في أن يكتشف أنه رغما عن الدور الذي تلعبه الدولتان في التحالف الغربي ضد الخطر الشيوعي في ذلك الوقت : إلا أن حركتهما في المجالات العسكرية كانت مقيدة بل ومرتهنة إلى حد كبير بالإرادة الأمريكية...

ولقد اكتشف الأمريكيون أنفسهم هذا المأزق إبان حرب الخليج الأخيرة حينما قادت الولايات المتحدة تحالفا عسكريا عالميا من أجل تحرير الكويت من الغزو العراقي : ورفضت كل من اليابان وألمانيا إرسال قوات عسكرية للمساهمة في هذه الحرب إستنادا إلى نصوص الدستور في البلدين والذي يحرم إرسال قوات لهما خارج أراضيها ، واكتفيا بتقديم مساهمات مادية فعالة لتمويل المعارك (دفعت اليابان حوالي ١٢ مليار دولار وألمانيا ٨ مليار دولار) .

وتحت إلحاح وضغوط أمريكية حاول الألمان تغيير هذا النص الدستوري ونجحوا سنة ١٩٩١ وبعد مناقشات ساخنة في البوندستاغ (البرلمان) ..

وجرت محاولات يابانية لتغيير الدستور طوال العامين الماضيين ولكنها كانت تفشل دائما في مواجهة المعارضة القوية في البرلمان الياباني ..

ولكن الإصرار الياباني ؛ وليس الرغبة الأمريكية ؛ هي التي فرضت في الأسبوع الماضي إعلان قرار الدايت الياباني بتغيير الدستور والسماح

بإرسال قوات يابانية خارج أراضي الوطن ولأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ..

والغريب في الأمر أن الإلحاح الأمريكي منذ عامين لكي تساهم اليابان بشكل فعال في القوة العسكرية للحلفاء ؛ قد تحول هذه الأيام إلى صيحة ريبية وتخوف تكاد تصل إلى حالة الالتئاع إلى الدرجة التي جعلت معلقا أمريكيا مثل وليام تايلور يقول في واشنطن بوست «إن نظرة أمريكا اليوم لليابان . تكاد تقارب نظرتها إلى الاتحاد السوفيتي طوال الأربعين عاما الماضية .

ردود أفعال ساخنة

ولم تكن أمريكا وحدها هي التي أبدت تحفظها إزاء هذا القرار الياباني، فالمتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية يعلق بأن الصين ؛ ونظرا للمعطيات التاريخية تعتبر إرسال قوات يابانية للخارج مسألة بالغة الحساسية أما وزارة الخارجية في كوريا الجنوبية فتصدر بيانا بهذه المناسبة ترجو فيه اليابان « بأن يتعامل بحذر مع إرسال قوات الدفاع إلى الخارج وتضع في اعتبارها مخاوف الدول المجاورة والمعاناة التي لا قوها على أيدي العسكرية اليابانية منذ سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٤٥ .

أما في وزارة الخارجية في سنغافورة فتري القرار الياباني الأخير في ضوء « محاولة نسيان الماضي والنظر إلى الأمام ولكن الجيران يجدون صعوبة في النسيان » .

ولعل وزير خارجية ماليزيا كان أكثر وضوحاً حين أكد أن أحدا لا يريد « أن تظهر اليابان مرة أخرى كقوة عسكرية »

كل هذه السخونة المتوجسة في دول جنوب شرق آسيا ومعها أيضا الصين إضافة إلى الولايات المتحدة من أجل قرار بايفاد ٢٠٠٠ جندي ياباني للمساهمة في أعمال قوات حفظ السلام في كمبوديا ويتحفظات وشروط كثيرة تضمنها القرار وهي عدم مشاركة القوة اليابانية في أية أعمال عسكرية مباشرة أو غير مباشرة (مثل تنظيف حقول الألغام) أو القيام بدور في الاتصالات في الخطوط الخلفية بل حصر نشاط الفرقة اليابانية في

الخدمات الطبية والأعمال الاجتماعية والغذائية والترفيهية وليس من الصعب معرفة الأسباب الحقيقية التي أثارت كل هذه التداعيات بين دول المنطقة من ناحية وبشكل خاص فى الولايات المتحدة الأمريكية ..

فاليابان هى الدولة الوحيدة فى العالم حتى الآن التى استطاعت أن تضرب قوات أمريكية على أراضى أمريكية ، وذكريات بيرل هاربور التى دمرت فيها الطائرات اليابانية الجزء الأكبر من الأسطول الأمريكى لم تستطع السنوات الخمسون الماضية أن تمحوها من الوجدان الأمريكى ..

ليس فقط لقسوة الماضى وكوابيسه المزعجة ولكن والأهم لأن الحاضر يجعل من هذه الكوابيس أشباحا معاصرة ..

فالتفوق الاقتصادى اليابانى الذى أصبح حقيقة واقعة منذ نهاية الثمانينات والقوة التصديرية الهائلة التى يمتلكها هذا الاقتصاد إلى درجة اقترحام السوق الأمريكى نفسه ومنافسة الصناعات الأمريكية على أرضها والتفوق عليها فى مجالات هامة مثل السيارات والالكترونيات مقارنا بالانكماش الاقتصادى الأمريكى الذى يعانى من نسب عالية من التضخم والبطالة أصبح يمثل هاجسا أمريكيا باعتباره بيرل هاربور اقتصادى ..

ولذلك لم يكن غريبا أن تقرير البنتاجون وتصويراته لجعل الولايات المتحدة القوة القائدة والمتفردة فى العالم يضع اليابان وأوروبا فى قائمة القوى التى يمكن أن تكون منافسا للزعامة الأمريكية فى المستقبل ..

وقد جاء فى آخر دراسة للاقتصاد العالمى قام بها المعهد الدولى للتطوير الاقتصادى والإدارى فى جنيف فى شهر يونيو الحالى فى تقييم لاقتصاديات أكبر ٣٠ دولة فى العالم أن اليابان تأتى فى المقدمة ؛ يليها ألمانيا فى المرتبة الثانية بينما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الخامسة ..

واعتمدت الدراسة على مؤشرات اقتصادية هامة تتعلق بمتوسطات الإنتاج والدخل والحجم الكلى للإنتاج والقوة التصديرية ..

وفى ضوء هذا الواقع يأتى القرار اليابانى الأخير ليركب للمارد الاقتصادى أقداما سياسية وعسكرية ..

وليواصل العالم المتغير تطورات الدرامية التى لم تستقر بعد على شكل محدد ...

الصين ومؤتمرها الأخير براجماتية بلا ضفاف ...

من الطبيعي أن يثير المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الصيني الذي انتهى في بداية هذا الأسبوع اهتماما واسعا من جانب الكثير من الأوساط السياسية العالمية والتي شارك فيها مجموعة متميزة من الخبراء والمختصين في أوروبا وأمريكا ..

فالمؤتمر الرابع عشر والذي يجيء بعد قرابة خمس سنوات من المؤتمر السابق (سنة ١٩٨٧) باتى في وقت تغيرت فيه أوراق كثيرة للماضى وخاصة بعد التغيرات الدرامية والتي جرت بوتيرة سريعة وأحيانا مفاجئة أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وإلى اختفاء ما كان يسمى بالمعسكر الاشتراكي في شرق أوروبا .

كما أنه يواجه قضايا ومشاكل داخلية وخارجية ؛ تخرج تماما عن نمط الصياغات النظرية التقليدية ، وتطرح قضايا وتساؤلات حول مستقبل التجربة الصينية تصل إلى حد التساؤل المشروع والمبرر حول إمكانية حقيقية لأن يعقد مؤتمر آخر للحزب الصيني بعد خمس سنوات ؛ وتصل إلى القول بأن المؤتمر الأخير قد يكون آخر مؤتمر لهذا الجهاز الذي ظل يحكم الصين ولدة تقارب الخمسين عاما ؛ أي منذ إنشاء جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩ ..

ولو تجاوزنا بعض البالونات السياسية التي واكبت انعقاد المؤتمر الأخير مثل الإطاحة بعدد من الأيديولوجيين التقليديين سواء من خلال الموت الطبيعي أو من خلال التقاعد لكبر السن ..

كذلك الشعار الذى خرج به المؤتمر عن أقتصاديات السوق الاشتراكى والتهليل ومحاولة التنظير - الفجة أحيانا - لهذه التوليفة الجديدة : فإننا نستطيع القول ويقدر كبير من الثقة العلمية إن المؤتمر الأخير للحزب الصينى قد اعتمد على برامجيات واضحة فى تناول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن أية قيود نظرية أو أيديولوجية مرتكزا على إثارة النعرة القومية والوطنية حتى ولو كانت صياغتها تأخذ ألوانا براقة مثل الحديث عن الاشتراكية بمفاهيم صينية . وكلها فى النهاية تعتمد المثل الصينى القديم والذى يقول بأنه لا يهم لون القطة ما دامت تأكل الفيران ..

ويعنى أوضح وأبسط لا يهم ما تقوله النظرية أو النظريات ولكن الأهم هو ما تستطيع أن تحققه من إنجاز على أرض الواقع ..

ولو تأملنا النقاط : أو الوصايا العشر : التى جاءت فى خطاب جيانج زيمين السكرتير العام للحزب الصينى : والمأخوذة طبعاً من تراث تنج هسياوينج والذى يدير كل شئ من خلف ستار التقاعد فسندجها تتركز فى عدد من الأفكار التى يمكن تلخيصها ..

أن السوق الموجه : وأحيانا تستخدم كلمة الاقتصاد : ليس بالضرورة اشتراكيا : وأن السوق المفتوحة ليس بالضرورة رأسماليا .

أن الإدارة الذاتية والملكية المختلطة لوسائل الإنتاج تقدم شكلا أكثر تقدما وفاعلية فى شكل الملكية المباشرة للمنتجين كبديل عن الملكية البيروقراطية للدولة .

أن الأخذ بنظام السوق (الاقتصاد) المفتوح وممارساته فى المناطق الاقتصادية الخاصة فى جنوب الصين وشرقها قد أثبت نجاحه العملى فى رفع الانتاج ورفع مستوى المعيشة وزيادة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين فى شكل الرعاية الصحية والتعليمية وفى مجالات العمل والإسكان..

ومن الواضح أن شعار «السوق الاشتراكى» هى مجرد توليفة عملية برامجياتية بالرغم من المحاولات السانجة أحيانا فى إعطائها شكلا نظريا : ولعل ما كتبتة صحيفة الشعب الصينية والمتحدثة باسم الحزب الصينى يقدم

نموذجاً لهذه المحاولات فى مقال لها عن البورصة والمضاربات ؛ والتي هى أحد السمات الأساسية للمجتمع الرأسمالى ؛ حين تحاول أن تنفى عنها هذه الطبيعة «لأن كارل ماركس نفسه ضارب فى بورصة لندن وكسب فى إحدى المضاربات ٤٠٠ جنيه استرلينا» !!

ومن الواضح أيضاً أن المؤتمر الأخير ، وكبديل عن النظرية ؛ استخدام الفكرة القومية والوطنية كبديل عن الثورة العالمية والأممية ؛ فالشعار الأساسى الذى خرج به هو أن بناء الصين القوية هو المسؤولية المقدسة والتي لا تتجزأ لكل صيني ..

وتضمنت الوثيقة السياسية الأساسية للمؤتمر استثماراً واضحاً لهذا العامل وبنجاح سواء بالنسبة لاسترداد هونج كونج (المستعمرة الصينية التى ستضم إلى الصين سنة ١٩٩٧ بعد الاتفاق مع بريطانيا) أو توحيد تايوان (جمهورية الصين الوطنية سابقاً والتي ظلت تحتل مقعد الصين فى مجلس الأمن حتى تخلت عنها الولايات المتحدة فى منتصف السبعينات) أو حتى فى العلاقات المتشابكة والمعقدة مع الثلاثة الكبار اليابان - روسيا - الولايات المتحدة ..

على أن الجديد والمثير حقاً فى هذه التوليفات التى تحاول تقديم صيغة برجماتية قومية ؛ جرى تعميمها نظرياً تحت اسم نظرية «تنج هسيا وينج» .. فلم يكن هناك فى الصين من يفكر ، رغم كل التبديل والتغيير شبه الجذرى فى السياسات والتوجهات ؛ بأن تكون هناك نظرية غير نظرية ماوتسى تونج ..

ولكن صحيفة الشعب الصينية فى تعليق لها على منجزات المؤتمر تذهب إلى أن نظرية «تنج» تقوم على أساس سحرى ناجح ؛ وتجىء محصلة لخبرة ١٤ عاماً من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتي تمكنت من خلالها إلى تحويل النظرة القديمة إلى اقتصاديات السوق التجارية باعتبارها شيطاناً إلى تطويع هذا الشيطان لصالح الشعب»

وتقدم الصحيفة المبررات العملية لهذه النظرية الجديدة حين تقول إنه فى الفترة بين سنة ١٩٧٩ حتى سنة ١٩٩٠ (فترة الإصلاح الاقتصادى ؛ زاد

الناتج القومي بمعدلات تصل متوسطاتها إلى ٩,١ ٪ وهو الذي يعد أكبر معدل للزيادة فى العالم حتى الآن ..

وإحصائيات أخرى كثيرة كلها تتعلق بهذه الفترة «السحرية» وتختص بزيادة المدخرات ١٧ مرة وارتفاع دخل الفرد ثلاث مرات وانخفاض نسبة من كانوا يعيشون تحت خط الفقر من مائة مليون نسمة إلى ثلاثين مليون نسمة.. والجديد والمثير أيضا فيما يطلق عليه بنظرية ينج أننا هنا بصدد واقع معين تجرى محاولة الخروج منه بإطار نظرى على عكس نظرية ماو التى كانت تحاول إجراء تغيرات فى الواقع وفقا للنظرية ..

والجديد أيضا فى تقديم النظرية الجديدة هو التأكيد مثلما قالت الصحيفة الصينية «أن هذه النظرية تخضع للتطوير والاعناء فى رحلة التطبيق» بعيدا عن أى جمود عقائدى أو مذهبى ..

وبالرغم من الاختلاف القائم بين كثير من المطلين والمختصين حول مستقبل التجربة الصينية ؛ واتجاه البعض إلى التأكيد بأن الصين تمضى فى الطريق الحتمى لاقتصاديات السوق الرأسمالى وآلياته ؛ واتجاه البعض الآخر للتحفظ ؛ إلا أن هناك شبه اتفاق بين أصحاب هذه الاتجاهات والتفسيرات المتباينة حول مستقبل التجربة الصينية وحينما يتناول الحديث خصوصية هذه التجربة سواء لدى مقارنتها بالتجربة السوفيتية المنهارة أو لدى مقارنتها بأنماط النمو والتنمية فى دول شرق آسيا وخاصة اليابان والنمور الأربعة (كوريا - سنغافورة - تايوان - تايلاند) ويشير هؤلاء إلى أن الخلاف بين التجربة الصينية المتواصلة حتى الآن والتجربة السوفيتية يتركز فى الأساس فى أن التجربة الصينية قامت ومن البداية على أساسين بعيدين تماما عن النمط السوفيتى الذى كررته دول شرق أوروبا وهما البراجماتية (التجربة والخطأ) واستلهام التراث الصينى (البعد القومى والوطنى) .

فالبرجماتية الصينية ؛ حتى فى أيام ماوتسى تونج ؛ كانت تبدو بوضوح فى إعادة النظر المستمرة فى مسار التجربة ..

فهناك الخط الذى اتخذته الصين فى بداية ثورتها تحت شعار « دى مائة زهرة تفتتح ، ودع مائة مدرسة فكرية تتصارع .. ثم هناك الثورة الثقافية المدمرة فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٥ ثم إسقاط هذه الثورة ونقدها ويعنف .

ثم هناك سياسة الانفتاح الاقتصادى الناجحة التى جاءت فى أعقاب
انهيار الثورة الثقافية ورموزها ..

وحتى فى العلاقات السياسية مع الدول كانت البرجماتية التى تضع
المصالح الوطنية فوق أى اعتبار نظرى أو أيديولوجى هى المحرك الأساسى
والفاعل فى تكيف هذه العلاقات ..

وقد كان ذلك وراء الخلاف الصينى السوفيتى الذى استمر - أكثر من
ثلاثين عاما (١٩٦٠ - ١٩٩٠) واتخذ فى بعض أحيان مسارات حادة كادت
أن تصل إلى المواجهة العسكرية ، بل ووصلت بالفعل إلى مواجهة عسكرية
مع فيتنام (البلد الاشتراكى الذى كان حليفا للسوفيت .. كما كانت وراء
التقارب الصينى الأمريكى الذى بدأ بمباراة فريقى البنج بونج فى أوائل
الستينات ووصل إلى أن تحتل الصين مركز الدولة الأكثر رعاية فى السياسة
التجارية الأمريكية ، وهو مكان خاص للغاية لم يستطع بوريس يلتسن أن
يصل إليه حتى الآن ..

أما عن تشابه النمط التراجعاتى الصينى فى التنمية مع الأنماط الأخرى
السائدة فى شرق آسيا (اليابان والنمور الأربع) فهناك دراسات غربية
وأمركية فى هذا الصدد تشير إلى دور الدولة المركزية وإلى الآليات الخاصة
بالسوق والتى تتحكم فيها البنوك المركزية وليست البورصة ، وإعلاء قيمة
الترباط الاجتماعى القائم على أساس العائلة المنتجة ؛ وأشكال أخرى كثيرة
تجرى فيها محاولة للمصالحة بين اقتصاديات السوق وأشكال السلطة
الأبوية ؛ أو ما أطلق عليه « التعددية السلطوية كبديل عن المنهج الليبرالى
الغربى ؛ وكبديل أيضا عن المنهج الديالكتيكى الماركسى فى أن واحد ..

وتأتى الزيارة غير المسبوقة لإمبراطور اليابان لبيكين فى نهاية الأسبوع
ويعد انتهاء أعمال مؤتمر الحزب الصينى الأخير وكأنما ترسم ملامح خطوط
استراتيجية جديدة تماما ولا تخلو من الاثارة ...

يقول العالم الاقتصادى الأوروبى كينيث كورتس وهو من أكبر المفكرين
المهتمين بشئون شرق آسيا فى الغرب فى تعليق له على هذه الزيارة :

« لقد كشف الوضع الاقتصادى العالمى عن مفارقة غريبة .. فبينما تشهد اقتصاديات العالم بما فى ذلك الدول الكبرى انكماشاً اقتصادياً ، فإن هناك منطقة وجيدة فى العالم تشهد نمواً اقتصادياً كبيراً ، تلك المنطقة التى تضم شرق آسيا .. وبينما تنسحب أمريكا تدريجياً من المنطقة وتواجه مشاكل اقتصادية حادة ؛ وبينما ينشغل الأوربيون بهمومهم الخاصة ؛ يأتى التقارب المضطرب بين الصين واليابان ليعطى مؤشرات قوية عن تغيرات ملموسة فى موازين القوى العالمية ويبقى مع كل هذا السؤال مطروحاً ..

الصين وإلى أين ؟!...

الطبول الآسيوية ... أكثر إثارة

بالرغم من الطبول العالية التى أثارته الانتخابات الأمريكـة الأخيرة
وتترد صداها فى العالم كله وما صاحبها من صيحات ؛ وأحيانا صرخات ؛
بأن الجمهوريين قادمون أو أن الديمقراطيين هم القادمون ... فقد شهد هذا
الاسبوع طرقا قويا على الأبواب العالمية ؛ وهو ليس أمريكا هذه المرة ؛ ولابد
وأن يفرض صدها الذى يستحقه ..

هذا الطرق قد لايقول بوضوح إن الآسيويين قادمون ؛ ولكنه يوحى على
الأقل بأن هناك تجهيزات تجرى على هذا الطريق ..

فالزيارة التى قام بها إمبراطور اليابان أكيهتو مؤخرا للصين زيارة غير
عادية بكل المعايير .. وقد تكون هذه الزيارة وما أسفرت عنه وما يمكن أن
تؤدى إليه قبل غيرها هى القضية الأولى المطروحة على السيد الجديد فى
البيت الأبيض جمهوريا كان أم ديمقراطيا .

فحينما تلتقى الدولة الاقتصادية الأولى فى العالم من زاوية القوة
الإنتاجية والتصديرية مع الدولة الأولى فى العالم من ناحية القدرة البشرية
والاستهلاكية فإن على العالم المعاصر الذى تحكمه فى الأساس العلاقات
والصراعات الاقتصادية أن يجرى الكثير من الحسابات والموازنات ...

فهى أول زيارة من نوعها - تاريخيا - يقوم بها إمبراطور أو حاكم
يابانى للصين ؛ ولم يكن ليعبر من قبل الخليج الباسفيكى الفاصل بين
البلدين سوى قوات الغزو المجهزة بأسلحة الدمار ؛ وظلت العلاقة بين

العملاقين الآسيويين يحكمها وحتى الحرب العالمية الثانية التنافس العدائي وليس علاقات الود الجغرافى ..

وحتى فى القرن التاسع عشر ؛ وحينما كانت الصين نهبا للمطامع الأوروبية الغربية والشرقية ويجرى تقسيمها إلى أقاليم وكانتونات يشرف عليها ذلك البلد الأوربى أو تلك ؛ شاركت اليابان هى الأخرى ؛ ليس فى مناصرة الجار الجغرافى والتاريخى ؛ بل فى اقتطاع أجزاء منه والسيطرة عليه ..

وقبل إبان الحرب العالمية الثانية اجتاحت القوات اليابانية الأراضى الصينية (١٩٣٠) واستولت على مساحات واسعة وألحقت خرابا وبمارا شديدين بالشعب الصينى (يقدره الصينيون بأكثر من ٢٠ مليون قتيل وبحوالى ١٨٠ مليار دولار بحسابات تلك الفترة) .

وفى تلك الأيام رفع ما وتسى تونج الذى كان يقود مسيرته الكبرى لتخليص الصين من حكم الجنرال شن كائ شيك شعار الجبهة الوطنية لتوحيد كل الصفوف ضد العدو اليابانى المحتل ...

وحتى فى أعقاب الحرب العالمية وخروج اليابان مهزومة مدمرة بعد أن عصفت قبلة هيروشيما ونجازاكي بكل الكبرياء والغطرسة العسكرية اليابانية ؛ فإنه لم يمض أكثر من أربع سنوات حتى عادت اليابان إلى سياستها التقليدية فى تقسيم الصين ..

فبعد انتصار ماوتسى زنج وإعلان جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩ كانت اليابان أول دولة تعترف بحكومة كائ شيك فى تايوان وتقدم لها المساعدات الاقتصادية الفعالة باعتبارها دولة الصين الوطنية ...

كما كشفت الوثائق الخاصة بالاتفاق الصينى البريطانى حول مستعمرة هونج كونج وضمتها إلى الصين سنة ١٩٩٧ أن اليابان لم تكن متحمسة للنتائج التى توصل لها الطرفان حول مستقبل الجزيرة ..

إن كل هذا التراث العدائى (القديم والمعاصر) هو الذى أعطى لزيارة الإمبراطور اليابانى للصين مغزى «الكتابة على أوراق بيضاء» ووضعها فى مصاف التغيرات الدرامية التى جرت ومازالت تجرى على الساحة العالمية

لتعيد صياغة العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ، وانتهاء انقسام العالم إلى معسكرين .

توقيت محسوب

كما تأتي زيارة الإمبراطور الياباني ، ويتوقيت محسوب ؛ في أعقاب زيارة تاريخية أخرى وغير مسبقة قام بها وفد كبير وعلى مستوى عال يضم رئيس وزراء كوريا الجنوبية إلى الصين وقع خلالها اتفاقية تاريخية بين البلدين أنهت عقودا طويلة من العداء بينهما ؛ وأجرت تغييرات جوهرية في خريطة العلاقات الآسيوية ..

ففي خلال الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) كانت القوات الصينية هي القوات الأساسية التي تقابل القوات الأمريكية (والتي حاربت تحت مظلة الأمم المتحدة) من أجل ضم كوريا الجنوبية إلى الشمال ..

“ولقد جاءت هذه الزيارة ليس فقط لإسدال ستار من التسيان على هذا الماضي الأليم ؛ بل ولعقد مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والسياسية التي تدعم العلاقات بين البلدين ..

فقد اعترفت كوريا الجنوبية بالصين باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الصيني كله ؛ ضاربة بذلك عرض الحائط بحليفاتها تايوان ..

كما اعترفت الصين بكوريا الجنوبية والتأكيد على أهمية وحدة الشعب الكوري شمالا وجنوبا ..

إن هذه الاتفاقيات الصينية - الكورية الجنوبية التي وقعت في الشهر الماضي واعتبرت من جانب المراقبين الدوليين تغييرا للكثير من الأوراق القديمة ؛ لم تكن في واقع الأمر سوى مقدمة أو فلنقل فاتحة شهية لتطورات أخرى أكثر إثارة ودرامية تكاد ترسم خطأ واستراتيجيات جديدة تماما في منطقة شرق آسيا ؛ وبذلك بعد أن أعقبتها زيارة الإمبراطور الياباني ..

ولم يكن بالصدفة طبعاً أن يتواكب موعد زيارة الإمبراطور الياباني للصين مع انتهاء أعمال المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني ؛ ذلك

المؤتمر الذي دشن ما سمي بنظرية ونج هسيا ونج القائمة على أسس
براجماتية والتي تبشر «بالسوق الاشتراكي» على أساس أن السوق وآلياته
ليست بالضرورة أن تكون رأسمالية أو اشتراكية ..

والتي تمثلت أيضا في اعتماد سياسة التنمية المتعددة السرعات
والمراحل ؛ بمعنى إقامة أكثر من نمط واحد للتنمية وأيضا للتجربة على
الأرض الصينية ؛ نمط الانفتاح والمناطق الحرة في الأقاليم الشرقية
والجنوبية والذي ستلحق به هونج كونج بعد ضمها للصين ؛ ونمط الانفتاح
الموجة الذي يتحكم فيه تخطيط الدولة المركزي ..

حسابات جديدة

على أن الأهم من هذا كله في قراءة وتفسير النتائج التي أسفرت عنها
تلك الزيارة التاريخية التي قام بها إمبراطور اليابان للصين هي انعكاساتها
على العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية ..

فالعلاقات اليابانية الأمريكية تخوض ومنذ فترة ما اطلق عليه بالحرب
التجارية بين البلدين . تلك الحرب التي بدأت إرهاباتها في الثمانينات ثم
تفجرت بوضوح وبشكل حاد أحيانا في أوائل التسعينات ؛ واتخذت أبعادا
سياسية واضحة خلال هذا العام ؛ وتحديدا أثناء زيارة الرئيس الأمريكي
جورج بوش لطوكيو ..

لقد طالب الرئيس الأمريكي بوضوح بأن تفتح اليابان أسواقها أمام
الصناعات الأمريكية والحد من سياسة الحماية التي تتبعها ؛ كذلك وقف
سياسة الإغراق والتي أدت إلى خلل شديد في الموازين التجارية بين اليابان
والولايات المتحدة (بلغ العجز في الميزان التجاري بين البلدين ولصالح
اليابان هذا العام أكثر من ١٥٠ مليار دولار) ...

ورغم الوعود اليابانية المبهمة ؛ إلا أن الرد الياباني على المطالب الأمريكية لم
يتخذ حتى الآن أشكالا عملية ؛ بل إن كيش ميزاوا رئيس وزراء اليابان أثار
ضجة سياسية واسعة في الولايات المتحدة حين أشار في إحدى خطبه إلى

أن الولايات المتحدة تحاول تحميل اليابان مسئولية كسل العمالة الأمريكية وافتقادها إلى قوة الدفع والابتكار ..

أما العلاقات الأمريكية - الصينية التى بدأت بمباريات البنج بونج (تنس الطاولة) فى أواخر الستينات ثم وصلت إلى حد إعطاء الصين مرتبة «الدولة الأكثر رعاية» فى العلاقات التجارية الأمريكية فى أوائل الثمانينات؛ فإنها تعرضت هى الأخرى فى العامين الماضيين إلى هزات عنيفة ؛ وقد جاءت هذه الهزات أساسا كنتيجة للتغيرات التى جرت على الساحة العالمية وأدت إلى اختفاء الاتحاد السوفيتى ومعسكر شرق أوربا، تلك التغيرات التى قللت - من وجهة النظر الأمريكية - الضرورات القصوى والاستراتيجية التى كانت تفرض علاقات وطيدة مع الصين ..

وجاءت أحداث ميدان السلام السماوى (تيانان من) سنة ١٩٨٩ لتشارك أمريكا وتقود حملة عالمية من أجل الضغط على الصين لفتح المزيد من الأبواب ولربط الانفتاح الاقتصادى بانفتاح ليبرالى سياسى .

على أن أهم التغييرات التى جرت على ساحة العلاقات الأمريكية الصينية هى تلك التى جرت فى الشهور الأخيرة ..

فعندما أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم صفقة أسلحة إستراتيجية لتايوان (١٥٠ طائرة هليكوبتر متقدمة) كان رد الفعل الصينى عنيفا على غير العادة والتحذير بأن المضى فى هذه الصفقة يعنى مخاطر جسيمة فى العلاقات بين البلدين .

كذلك أبدت الدوائر السياسية الأمريكية قلقها البالغ ؛ مثلما جرى فى جلسات الكونجرس الأمريكى فى الشهر الماضى ؛ من الدور الصينى المتزايد فى تصدير السلاح إلى المناطق الملتهبة ؛ الأمر الذى أدى إلى تقديم مشروع قرار من الكونجرس بإسقاط حق الدولة الأكثر رعاية واستخدام الرئيس الأمريكى بوش حق الفيتو لإسقاطه ..

وكان رد الفعل الصينى بيانا من وزارة الخارجية يقول « إن على الذين يسعون إلى فرض حرب تجارية على الصين أن يدركوا أنه طريق خاطيء ؛

فالصين ستواصل تقديمها فى تطوير علاقاتها واقتصادياتها الدولية ؛ ولكنها لن تخضع لآى شرط من جانب الولايات المتحدة أو من غيرها ..

ان هذه الخلافات اليابانية الأمريكية، والصينية الأمريكية هي التى تعمق من أهمية وخطورة التقارب الصينى اليابانى .

فاليابان تحتل حاليا المركز الثانى فيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع الصين ؛ وتأتى الولايات المتحدة فى المركز الرابع (بلغ حجم التجارة بين الصين واليابان فى العام الماضى أكثر من ٢٠ مليار دولار) والسوق الصينى (١٢ مليار نسمة) شديد الإغراء لليابان ولكل الدول الصناعية الكبرى .

ولو أخذنا الكلمات التاريخية والمعبرة التى قالها شواين لآى رئيس وزراء الصين للزعيم المصرى جمال عبد الناصر اثناء لقائهما فى باندونج فى أواسط الخمسينات فإنها تمس جوهر الصراع القائم ..

«إننا لو قررنا أن يزيد كل صينى استهلاكه من الأقمشة لأقل من نصف متر فإن ذلك كفيل بحل مشكلة صادرات القطن المصرى والهندى .. »

ان هذه الكلمات تقدم تفسيراً للتسابق :-وأحيانا الصراع ؛ الذى يجرى بين القوى الاقتصادية الكبرى وصولاً إلى السوق الصينى .. خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة التى تعاني منها هذه الدول والمتمثلة فى ازدياد نسب البطالة وانخفاض معدلات التصدير وانكماش القدرة على الاستهلاك... ولذلك فحينما تلتقى الدولة الاقتصادية الأولى فى العالم بقدراتها الإنتاجية والتصديرية مع الدولة الأولى فى العالم بمكانتها البشرية والاستهلاكية .. يصبح على الولايات المتحدة ؛ بل وعلى العالم المعاصر كله أن يجرى الكثير من الحسابات والتحسينات ..

مكتبة المؤلف

- وجه أمريكا القبيح (مع آخرين) دار الكاتب العربى ١٩٦٧
- الثقافة والقرية دار الكاتب العربى ١٩٨٦
- قصص ريفية (مجموعة قصصية) دار الكاتب العربى ١٩٧٠
- القرية المصرية الطبعة الاولى
- دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج دار الثقافة الجديدة ١٩٧٣
- طبعتان
- القرية والمعاصرة دار الثقافة الجديدة ١٩٧٤
- بين الاصلاح والثورة الطبعة الاولى
- التعاونيات الزراعية فى مصر فردنرى ١٩٧١
- ترجمت إلى جميع اللغات الحية
- تجربة الثورة فى اليمن الديموقراطى الطبعة الاولى
- بيروت - دار ابن خلدون ١٩٧٥
- ٤ طبعات
- شيوعيون وناصريون روز اليوسف ١٩٧٥
- خمس طبعات
- الناصرية وتجربة الثورة من أعلا دار الفكر ترجم بالألمانية ١٩٨٦
- ليبيج
- النيل والغضب (مجموعة قصصية) مختارات فصول ١٩٨٨
- الخروج (رواية معاصرة) دار سينا ١٩٩٠

المحتويات

٥	مدخل
---	------------

الفصل الأول

١١	الثابت والمتغير
١٣	إنحياز أم عدم إنحياز .. وإلى أين ؟
٢١	حقوق الإنسان .. وحقوق الوطن
٢٧	الأمم المتحدة والبحث عن دور جديد
٣٣	السيادة القومية وتحجيم الديمقراطية في العلاقات الدولية
٣٩	البعد الاقتصادي للمسئلة القومية
٤٧	عالمنا وليس عالم واحد
٥٥	النظام العالمى الجديد بين الشكل الأمريكى والمضمون الإنسانى
٦١	الحرب التجارية .. معارك أخطر وبنون سلاح
٦٥	الثورة العلمية ... والعقد الإجتماعى
٧١	السياسة والفن والبحث عن علاقات جديدة

الفصل الثامن

٧٧	الموقع العربى
٧٩	الخطاب العربى المعاصر

٨٧ الجامعة العربية والأمم المتحدة
٩٣ مشاكل الحدود
٩٩ البحث عن لوبي عريى
١٠٧ دول الجوار التاريخى
١١٣ هجرة العلماء والنصيب العربى

الفصل الثالث

١١٧ موم الجنوب
١١٩ الهجرة بين الشمال والجنوب
١٢٥ فيدل كاسترو والأولمبياد
١٣٣ مجلس إدارة الجنوب
١٤١ الصومال والحماية

الفصل الرابع

١٤٩ برستوركا أمريكية
١٥١ إرهاميات برستوركا أمريكية
١٥٧ الانفجارات السوداء
١٦٥ الاختيار الجديد

الفصل الخامس

١٧١ أوروبا تبحث عن نظرية
١٧٣ الول للمهزوم
١٨١ إتجاهات جديدة فى الانتخابات الاوربية
١٨٧ فرانسوا ميتران والهاجس الأمريكى
١٩٥ ألمانيا تخرج على النص
٢٠٣ أوروبا الصفرى والبحث عن بديل

٢١١ فيللى براندت والمسألة الألمانية
٢١٩ الكسندر دويشيك والبحث عن نظرية

الفصل السادس

٢٢٥ الطبول الآسيوية
٢٣٧ النمط الآسيوى المعاصر
٢٣٣ اليابان تعلن العصيان
٢٣٩ الصين وبراجماتية للاحقاف
٢٤٥ الطبول الآسيوية

مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٤٢٢/١٩٩٣ .

ISBN 977-01-3464-3

اتجهت الطموحات بعد انتهاء الحرب الباردة إلى الحلم ببناء مجتمع دولى أكثر عدالة ، واثق ترابطا من الناحية الاقتصادية والإجتماعية ، وكان شعار عالم متداخل المصالح يوحى بأننا إزاء معادلة عالمية جديدة ، نتراجع فى حدود الأيدلوجيات العارمة والمتصارعة لمصالح توليفات فكرية جديدة أكثر تسامحا ، ولكن رياح التغير التى عصفت بمعادلة الحرب الباردة القديمة واصلت انطلاقها لتعصف - وفى وتيرة أسرع - بالأحلام أو الأوهام التى جالت فى خاطر البعض ، وانطلقت نيران الحروب التجارية الخطرة بلا رادع وبلا حدود ، وطفأ على السطح صراعات عنصرية وعرقية ووطنية ، وأصبح واضحا أن العالم مقبل على أشكال جديدة من الصراعات .. وسط كل هذا لابد من اهتمام عربى بما يجرى بحثا عن موقع أو حتى مرفأ آمن ، فرياح التغير التى تهب على عالم اليوم لن تتسامح أو تحنو على من يأخذون موقف المتفرج اللاهئ .